وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

أثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة تجارب دولية مع إشارة خاصة للعراق

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة كربلاء
كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدمت بها الطالبة
حميدة حسين سوادي عجل الجبوري

بإشراف الأستاذ الدكتور
محمد حسين كاظم الجبوري

1442هـ 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا

إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الأعراف آية (31)

تقرير المشرف

اشهد ان اعداد الرسالة الموسومة بـ(اثر عوائد الموارد الناضبة في القيمة المستدامة تجارب دولية مع اشارة خاصة للعراق) التي تقدمت بها الطالبة (حميده حسين سوادي) قد جرى تحت اشرافي في جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم الاقتصاد.

المشرف أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

التاريخ / /2021

توصية رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)

أ.د صفاء عبد الجبار الموسوي

التاريخ: / /2021

اقرار الخبير اللغوي

أقر بأن الرسالة الموسومة بـ(أثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة تجارب دولية مع اشارة خاصة للعراق) والعائدة لطالبة الماجستير(حميدة حسين سوادي) /قسم الاقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم وخالٍ من الاخطاء اللغوية ولأجله وقعت...

د . مشكور حنون كاظم

٢٠٢١/١١/٢٢

إقرار المشرف

أشهد إن إعداد الرسالة الموسومة بـ(أثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة تجارب دولية مع إشارة خاصة للعراق) التي تقدمت بها الطالبة (جميلة حسين سوادي) قد جرى تحت أشرافي في جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم الاقتصاد.

المشرف أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

التاريخ: / /2021

توصية رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)

أ.د صفاء عبد الجبار الموسوي

التاريخ: / /2021

اقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة باننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ(اثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة / تجارب دولية مع اشارة خاصة للعراق) والمقدمة من الطالبة (حميدة حسين سوادي) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير علوم في الاقتصاد بتقدير (جيد جداً حالي)

أ.د . طالب حسين فارس

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

(رئيساً)

أ.م.د . احمد جاسم جبار الياسري

جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد

(عضواً)

أ.م.د .هدى زوير مكلف

جامعة كربلاء /كلية الادارة والاقتصاد

(عضواً)

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفاً)

قـــــرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءاً على القرار المشرف العلمي والتطوير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم الاقتصاد / للطالبة (حميدة حسين سواري) الموسومة بـ (اثر عوائد الموارد التناضبية في التنمية المستدامة تجارب دولية مع اشارة خاصة للعراق) ارشح هذه الرسالة للمناقشة

أ.د محمد حسين عاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.د علاء فرحان طالب

عميد كلية الادارة والاقتصاد

الإهداء

إلى الرسول الأعظم محمد صلى الله عليه وآله وسلم ...

إلى روح والدي رحمه الله ...

إلى روح والدتي رحمها الله ...

إلى روح زوجي رحمه الله ...

إلى فلذة كبدي ولدي علي حفظه الله ...

إلى كل من علمني حرفاً ...

إلى وطني الجريحُ الغالي ...

إلى شهداء العراق ...

الباحثة

الشكر والتقدير

الحمدُ لله الذي جعلَ الحمدَ مفتاحاً لذكره وخلقَ الاشياء ناطقةً بحمدهِ وشكره ،والصلاة والسلام على نبيه محمد المشتق اسمُه من اسمه المحمود ،وعلى آله الطاهرين اولي المكارم والجود ،وصُحبه الغُر الميامين، وعلى من سلك بطريقه، واقتفى اثره، وتبع سنته إلى يوم الدين.

وبعد حمدُ الله وشكره الذي هداني ووفقني لانجاز هذا العمل ،وألهمني الصبر والتحمل لما واجهتني من صعوبات ،واعترافاً بالفضل لأهله، فإن واجب الوفاء يُحتم عليَ أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير لكل من اعانني بعد الله سبحانه في المضي قدماً في اتمامه... وأبدأ اتوجه بالشكر والتقدير إلى الاستاذ الدكتور المشرف محمد حسين كاظم الجبوري ذي الطبع الحسن، والخلق الرفيع، الذي لم يكن مشرفاً فحسب، بل كان خير معين ومعلم طيلة مدة الدراسة، ولتحمله عناء البحث والمتابعة، ولتوجيهاته العلمية الصائبة، التي أغنت الرسالة، ولم يبخل بجهد، ولم يدخر وسعاً في تكريس اوقات كبيرة لدراستها، فله مني أطيب وأسمى أيات الامتنان والتقدير.

ويسرني ان اتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء، والمعاون الاداري، كما أقدم شكري وجزيل أمتناني للسيد الدكتور رئيس القسم، وجميع اساتذتي في قسم الآقتصاد، الذين بذلوا جهداً في إعداد الطلبة، جزاهم الله خيرا.

وأقدم شكري وتقديري إلى رئيس لجنة المناقشة واعضائها لما سيبدونه من ملاحظات ستسهم في اغناء هذه الرسالة. واتقدم بالشكر إلى مكتبة جامعة الإدارة والاقتصاد، ومكتبة جامعة النهرين، ومكتبة جامعة الكوفة، وجامعة بابل، ولهم مني وافر الشكر والآمتنان.

كما اتقدم بأصدق معاني الشكر والامتنان إلى الآستاذ الشيخ أحمد حسن علوان، والآستاذ حارث عطية، والاستاذ ياسين نادب، لمدهم لي يد العون والمساعدة ولم يتهاونوا في تقديمهم لي المعلومات القيمة، اشكرهم الشكر الجزيل وجزاهم الله خيرا. كما اقدم شكري لجميع زملائي وزميلاتي في الدراسة.

الباحثة

المستخلص:

إن موضوع الموارد الناضبة ليس حديثاً، بل هو حاضر منذ فترة طويلة مثل موضوع التنمية المستدامة ،ولا يزال هذا الموضوع يحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى البيئية ،خاصة الاقتصاد المبني على قطاع المحروقات وهي كما معروف موارد قابلة للنضوب، وهذا راجع إلى الاستهلاك الكبير لهذه الموارد، فمن المشاكل التي تهدد العالم اليوم مسألة وجود احتمالات كبرى لنضوب هذه الموارد، حيث أن وصول إنتاج النفط إلى الذروة والانحدار يترتب عليه حصول كارثة للاقتصادات الصناعية المتقدمة، ويسود الاعتقاد في أوساط الاقتصاديين بأن مصادر الطاقة الطبيعية محدودة، وبأن استنفاذ تلك المصادر يسير بخطى مذهلة في السرعة ولذا فإن الإنسانية ستواجه أحد الخيارين في القرن المقبل، إما المحافظة على الموارد الطبيعية والاقتصاد في استهلاكها إلى أقصى الحدود وإما الفناء التام، ويشار في هذا المجال مشكلة كبرى تتعلق بالطاقة وهي نسبة النمو المحدود وإما الفناء التام، وهذا كله ينعكس على التنمية المستدامة ، فتحقيق هذه التنمية، يتطلب الآستغلال العقلاني والرشيد للموارد الناضبة، والتنويع في الموارد بدل الآعتماد على مورد واحد. ان المشكلة التي إستند عليها البحث هل بالإمكان الاعتماد على عوائد الموارد (غير المتجددة) الناضبة في تحقيق التنمية المستدامة ،وانطلاقاً من ذلك يتطلب منا الإجابة على إشكالية البحث على النحو الأتي :فيما تكمن تجربة النرويج في إدارة عوائد الموارد الناضبة ؟ وفيما تكمن تجربة الجزائر ؟وماهي الدروس التي تم إستخلاصها للجزائر؟وهل بالإمكان إستفادة الإقتصاد العراقي من تلك التجربة؟وبناءاً على ذلك يمكن طرح جملة من التساؤلات نوردها فيما يلي :- كيف تستخدم النرويج عوائدها من الموارد الناضبة (غير المتجددة) ومامدى نجاح تجربتها في إدارة هذه العوائد ؟مامدى نجاح تجربة كل من النرويج والجزائر والعراق في إدارة عوائدها من الموارد الناضبة ؟ ويمتلك البحث أهمية من خلال دراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية الناضبة وبين التنمية الإقتصادية المستدامة بطريقة تحافظ على التنمية المستدامة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ، وذلك عن طريق دعم القطاعات الانتاجية لاستفادة الأجيال الحالية منها وضمان مستقبل الأجيال اللاحقة من خلال دراسة واقع التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي، ومعرفة طرق تحقيقها وتحديد المشاكل والمعوقات التي يعاني منها وتحديد السبل للتنويع في انواع الموارد الناضبة وتنويع مصادر ايراداتها وتحقيق طفرة اقتصادية مميزة في تحقيق التنمية المستدامة. ويمتلك البحث فرضية مفادها إن الاعتماد على الموارد الناضبة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي يواجهه تحدي كبير في ضبط العلاقة بين ظاهرة النضوب والطبيعة الآحفورية للموارد الناضبة وحقيقة الإستدامة المراد المحافظة عليها في البعد الآيكولوجي والآقتصادي والآجتماعي .وتوصل البحث تحليل وقياس العلاقة بين الموارد الناضبة ومؤشرات التنمية المستدامة وتقديم مقترحات أو توصيات في سبيل تذليل العقبات التي تعترض طريق عملية التنمية المستدامة ومنها الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية : الموارد الناضبة ، عوائد الموارد الناضبة ،التنمية المستدامة ،مؤشرات التنمية المستدامة،الآقتصاد العراقي .

قائمة المحتويـــات

ت	الموضوع	الصفحة
1	الآية القرآنية	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر والتقدير	ج
4	المستخلص	د
5	قائمة المحتويات	هـ - ز
6	قائمة الجداول	ح – ي
7	قائمة الاشكال	ك – ل
8	المقدمة	7-1
9	اولاً: مشكلة الدراسة	1
10	ثانياً: أهمية الدراسة	2
11	ثالثاً: هدف الدراسة	2
12	رابعاً: فرضية الدراسة	2
13	خامساً: منهجية الدراسة	2
14	سادساً: هيكلية الدراسة	3
15	سابعاً: الحدود المكانية والزمانية للدراسة	3
16	ثامناً : الدراسات السابقة	7-4
17	**الفصل الأول: الموارد الناضبة والتنمية المستدامة الإطار المفاهيمي**	59-8
18	**المبحث الأول/ / الموارد الناضبة - المفهوم والآنواع والتصنيف والخصائص**	8
19	تمهيد	8
20	أولاً : مفهوم الموارد الناضبة	9-8
21	ثانيا : انواع الموارد الناضبة	12-9
22	ثالثا : تصنيف الموارد الناضبة	15-12
23	رابعاً : إقتصاديات الطاقة الناضبة Energy (غير المتجددة)	23-15

24	خامساً: الاقتصاد الريعي والدولة الريعية	31-23
25	**المبحث الثاني / التنمية المستدامة ـ المفهوم والآهداف والآبعاد**	54-32
26	اولاً:- مفهوم التنمية المستدامة	34-32
27	ثانياً:ـ أهداف التنمية المستدامة	38-34
28	ثالثاً:- أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة	44-38
29	رابعاً: ـ مؤشرات قياس التنمية المستدامة	52-44
30	خامساً:- معوقات التنمية المستدامة	54-53
31	**المبحث الثالث / إشكالية العلاقة بين الموارد الناضبة والتنمية المستدامة**	59-55
32	أولاً: ـ الآستغلال غير العقلاني للموارد الناضبة (الموارد الطاقوية)	55
33	ثانياً:ـ العوامل المؤثرة على النشاط التعديني بصفة عامة	56-55
34	ثالثاً:ـ علاقة الموارد الناضبة (الطاقوية) بالتنمية المستدامة	59-56
35	**الفصل الثاني: تجارب دولية مختارة في مجال استخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة**	97-60
36	**المبحث الاول/ تجربة الآقتصاد الجزائري في مجال أستخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة**	78-60
37	تمهيد	60
38	أولا: واقع الاقتصاد الجزائري	61-60
39	ثانياً : الطبيعة الريعية للإقتصاد الجزائري	68-60
40	ثالثاً : واقع مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر	78-68
41	**المبحث الثاني/ تجربة الآقتصاد النرويجي في مجال أستخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة**	97-78
42	أولاً: واقع الآقتصاد النرويجي	80-78
43	ثانياً: موقع النفط في الاقتصاد النرويجي	82-80
44	ثالثاً: تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية	86-82
45	رابعاً : واقع مؤشرات التنمية المستدامة في النرويج	95-86
46	خامساً : مقارنة تجربة النرويج والجزائر في مجال إستخدم عوائدها من **الموارد غير المتجددة (الناضبة)**	96-95

47	**الفصل الثالث: الموارد الناضبة والتنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي**	133-97
48	**المبحث الاول/ تجربة الآقتصاد العراقي في مجال أستخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة**	102-97
49	أولاً: واقع الموارد الناضبة في الاقتصاد العراقي	97
50	ثانياً : الطبيعة الريعية للإقتصاد العراقي	102-97
51	**المبحث الثاني/ واقع مؤشرات التنمية المستدامة في العراق**	112-103
52	أولاً: المؤشرات الاقتصادية	107-103
53	ثانياً : المؤشرات الإجتماعية	110-107
54	ثالثاً : المؤشرات البيئية	112-110
55	**المبحث الثالث/ أثر الموارد الناضبة على المؤشرات الآقتصادية للتنمية المستدامة في العراق**	133-113
56	أولاً: توصيف وصياغة الانموذج القياسي	116-113
57	ثانياً: توصيف انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL)	118-116
58	ثالثاً :ـ قياس علاقة ايرادات الموارد الناضبة مع المؤشرات الآقتصادية للتنمية المستدامة باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	134-118
59	الاستنتاجات والتوصيات	136-134
60	المصادر	146-137
61	الملاحق	155-147
62	Abstract:	157-156
63	العنوان بالإنكليزي	158

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	دور عناصر البيئة الطبيعة في حياة الإنسان	12
2	الموارد الطبيعية حسب تصنيفها	15
3	مؤشرات التنمية المستدامة	52
4	ايرادات الموارد النفطية في الجزائر(% من اجمالي الناتج المحلي)	63
5	ايرادات موارد الغاز الطبيعي في الجزائر(% من اجمالي الناتج المحلي)	64
6	اجمالي الايرادات الموارد الناضبة في الجزائر(% من الناتج المحلي الاجمالي)	64
7	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد في الجزائر للمدة (2004-2019)	68
8	(11) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للمدَة (2004-2019)	69
9	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال المدَة (2004-2019)	70
10	الميزان التجاري في الجزائر (2004-2019)	71
11	نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2004-2019 مليار دولار	72
12	معدلات التضخم خلال الفترة 2004-2019	73
13	اجمالي الانفاق على التعليم في الجزائر خلال المدَة 2004-2019	74
14	اجمالي الانفاق على الصحة في الجزائر خلال الفترة 2004-2019	75
15	مؤشر التلوث البيئي خلال في الجزائر الفترة 2004-2019	76
16	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي في الجزائر 2004-2019	77
17	ايرادات الموارد النفطية في النرويج (% من اجمالي الناتج المحلي)	84
18	ايرادات موارد الغاز الطبيعي في النرويج (% من اجمالي الناتج المحلي)	85
19	اجمالي ايرادات الموارد الناضبة في النرويج (% من الناتج المحلي الاجمالي)	85
20	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد في النرويج للمدة (2004-2019)	86

21	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في النرويج للمدَة 2004-2019	86
22	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في النرويج للمدَة 2004-2019	87
23	الميزان التجاري في النرويج للمدَة 2004-2019	88
24	نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي في النرويج للمدَة 2019-2004	89
25	معدلات التضخم في النرويج للمدة 2004-2019	90
26	مؤشر الانفاق على التعليم في النرويج للمدَة 2004-2019	91
27	اجمالي الانفاق على الصحة في النرويج للمدَة 2004-2019	92
28	مؤشر التلوث البيئي في النرويج للمدَة 2004-2019	93
29	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي في النرويج للمدَة 2004-2019	94
30	ايرادات الموارد النفطية)(% من اجمالي الناتج المحلي) في العراق للمدة (2004-2019)	100
31	ايرادات الغاز الطبيعي في العراق (% من اجمالي الناتج المحلي)للمدة (2004-2019)	101
32	اجمالي الايرادات الموارد الناضبة(من النفط والغاز) (% من الناتج المحلي الاجمالي) في العراق للمدة (2004-2019)	102
33	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2019)	103
34	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2019)	104
35	الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2019)	105
36	نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2019	106
37	معدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2019	107
38	اجمالي الإنفاق على التعليم في العراق للمدة 2004-2019	108
39	اجمالي الإنفاق على الصحة في العراق للمدة 2004-2019	109
40	مؤشر التلوث البيئي في العراق للمدة 2004-2019	111-110
41	يوضح نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي في العراق للمدة 2004-2019 .	112
42	اختبار ديكي فولر الموسع وفيلبس بيرون لجذر الوحدة	119

43	اختبار فترات الابطاء المثلى	120
44	نتائج انموذجARDL لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	121
45	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة متوسط مصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	122-121
46	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	122
47	اختبار وجود الارتباط الذاتي لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	123
48	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	124-123
49	فترات الابطاء الزمني المثلى للسلاسل الزمنية الساكنة عبر استخدام العديد من المعايير وفقاً لبرنامج الافيوز	125
50	نتائج انموذجARDL لدالة الميزان التجاري	126-125
51	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة الميزان التجاري	126
52	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الميزان التجاري	127
53	اختبار وجود الارتباط الذاتي لدالة الميزان التجاري	128-127
54	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الميزان التجاري	128
55	فترات الابطاء الزمني المثلى للسلاسل الزمنية الساكنة عبر استخدام العديد من المعايير وفقاً لبرنامج الافيوز	129
56	نتائج انموذجARDL لدالة الدين العام	130
57	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة الدين العام	131
58	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الدين العام	131
59	اختبار وجود الارتباط الذاتي لدالة الدين العام	132
60	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الميزان التجاري	133

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	حصص العالم من انتاج الفحم	22
2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمدَة في الجزائر(2004-2019)	69
3	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائرخلال للمدة (2004-2019)	70
4	الميزان التجاري في الجزائر خلال المدَة (2004-2019)	71
5	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للمدَة 2004-2019	72
6	معدلات التضخم في الجزائر خلال المدَة 2004-2019	73
7	اجمالي الانفاق على التعليم في الجزائر خلال الفترة 2004-2019	74
8	اجمالي الانفاق على الصحة في الجزائر خلال المدَة 2004-2019	76
9	نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية في الجزائر للمدة 2004-2019	78
10	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في النرويج للمدَة 2004-2019	87
11	نمو الناتج المحلي الإجمالي في النرويج للمدَة 2004-2019	88
12	الميزان التجاري في النرويج للمدَة 2004-2019	89
13	**نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي في النرويج للمدَة 2004-2019.**	90
14	معدلات التضخم في النرويج للمدَة 2004-2019	91
15	اجمالي الانفاق على التعليم في النرويج للمدَة 2004-2019	92
16	اجمالي الانفاق على الصحة في النرويج للمدَة 2004-2019	93
17	نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية في النرويج للمدَة 2004-2019	94
18	**ايرادات الموارد النفطية (% من اجمالي الناتج المحلي، واجمالي الايرادات) في العراق (2004-2019)**	100
19	**ايرادات موارد الغاز الطبيعي (% من اجمالي الناتج المحلي) في العراق (2004-2019)**	101

20	اجمالي الايرادات الموارد الناضبة (% من الناتج المحلي الاجمالي) في العراق (2019-2004)	102
21	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق (2019-2004)	103
22	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدّة (2019-2004)	104
23	الميزان التجاري في العراق خلال المدّة (2019-2004)	105
24	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدّة 2004-2019 .	106
25	معدلات التضخم في العراق خلال المدّة 2004-2019	107
26	اجمالي الانفاق على التعليم في العراق خلال المدّة 2004-2019	108
27	اجمالي الإنفاق على الصحة في العراق خلال المدّة 2004-2019	109
28	نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية خلال المدّة 2004-2019	112

المقدمة

تعد دراسة اقتصاديات الموارد الناضبة (غير المتجددة) من أهم الموضوعات التي اهتم بها كثير من الاقتصاديين ووضعها ضمن الأولويات الرئيسة، ومن المشاكل التي تهدد العالم اليوم مسألة وجود احتمالات كبرى لنضوب هذه الموارد، حيث أن وصول انتاج هذه الموارد الى الذروة وانحدارها يترتب عليه حصول كارثة للاقتصادات الصناعية المتقدمة والنامية، والاعتقاد السائد في أوساط الاقتصاديين بأن مصادر الطاقة الطبيعية محدودة، وبأن استنفاد تلك المصادر يسير بخطى مذهلة في السرعة ،ولذا فإن الإنسانية ستواجه أحد الخيارين في القرن المقبل، إما المحافظة غلى الموارد الطبيعية والاقتصاد في استهلاكها إلى أقصى الحدود وإما فقدانها، وتثار في هذا المجال مشكلة كبرى تتعلق بالطاقة وهي نسبة النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية المستدامة والمستوى المعيشي ونمطها، حق الأجيال اللاحقة من الموارد الناضبة، وانطلاقا من هذه المخاوف تعد التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية، بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية، بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراداً ومؤسسات وحكومات، إن توافر الموارد الطبيعية بالشكل المناسب وبالقدر المطلوب لأداء العمل اللازم يعد شرطا ضرورياً لإحداث التنمية، ويتمثل توفير الطاقة بأسعارمناسبة يمكن اعتبارها السبيل للحد من الفقر، ويدعم مجموعة كاملة من الأهداف الإنمائية ذات الصلة، ويوفر الإسراع في تطوير الموارد الناضبة وزيادة استخدامها خيارات ذات منافع متعددة للتنمية المستدامة، ومن خلال المساهمة في تلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة. والحد من تلوث الهواء والتخفيف من حدة تغيير المناخ وتأخير الاستنفاد النهائي لها.

اولاً: مشكلة الدراسة Study Problem

تنطلق الدراسة من المشكلة الآتية:

هل بالإمكان الاعتماد على عوائد الموارد (غير المتجددة) الناضبة في تحقيق التنمية المستدامة ،وانطلاقاً من ذلك التعرف على الإدارة المثلى لعوائد الموارد الناضبة في الإقتصادات الريعية يتطلب منا الإجابة على إشكالية البحث على النحو الأتي :

فيما تكمن تجربة النرويج في إدارة عوائد الموارد الناضبة ؟ وفيما تكمن تجربة الجزائر ؟ وهل بالإمكان إستفادة الإقتصاد العراقي من تلك التجربة ؟بناءاً على السؤال الجوهري يمكن طرح جملة من التساؤلات نوردها فيما يلي :

- كيف تستخدم النرويج عوائدها من الموارد الناضبة (غير المتجددة) ومامدى نجاح تجربتها في إدارة هذه العوائد ؟
- مامدى نجاح تجربة كل من النرويج والجزائر والعراق في إدارة عوائدها من الموارد الناضبة ؟

ثانياً: أهمية الدراسة Importance Study

تأتي أهمية البحث من خلال دراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية الناضبة وبين التنمية الإقتصادية المستدامة بطريقة تحافظ على التنمية المستدامة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ، وذلك عن طريق دعم القطاعات الانتاجية لاستفادة الأجيال الحالية منها وضمان مستقبل الأجيال اللاحقة من خلال دراسة واقع التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي، ومعرفة طرق تحقيقها وتحديد المشاكل والمعوقات التي يعاني منها وتحديد السبل للتنويع في انواع الموارد الناضبة وتنويع مصادر ايراداتها وتحقيق طفرة اقتصادية مميزة في تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: هدف الدراسة Study Objective

يهدف البحث إلى الآتي:

1- الآطلاع على مفاهيم الموارد الناضبة والتنمية المستدامة وتحليل مسار التطور الذي حصل فيهما على على الصعيد الآيكولوجي والاقتصادي والآجتماعي فضلاً عن التعرف على مؤشرات التنمية المستدامة .

2- تحليل وقياس العلاقة بين الموارد الناضبة ومؤشرات التنمية المستدامة وبالتالي تقديم الحلول المقترحة لمعالجة الخلل بين تلك المتغيرات في الاقتصاد العراقي.

3- تقديم مقترحات أو توصيات في سبيل تذليل العقبات التي تعترض طريق عملية التنمية المستدامة ومنها الاقتصاد العراقي.

رابعاً: فرضية الدراسة Study Assumption

ينطلق البحث من الفرضية الآتية:

إن الاعتماد على الموارد الناضبة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي يواجهه تحدي كبير في ضبط العلاقة بين ظاهرة النضوب والطبيعة الآحفورية للموارد الناضبة وحقيقة الإستدامة المراد المحافظة عليها في البعد الآيكولوجي والآقتصادي والآجتماعي .

خامساً: منهجية الدراسة Study Approach

للتوصل الى تحديد مشكلة الدراسة وتحليلها ووضع الحلول المناسبة لها اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، فضلاً عن تحليل العلاقة القياسية لبيان اثر إيرادات الموارد الناضبة في مؤشرات التنمية المستدامة، واستخدام مختلف البيانات والمعلومات اللازمة للتوصل الى نتائج الدراسة (البحث).

سادساً: هيكلية الدراسة Study Structure

لغرض تحقيق هدف البحث تضمنت الدراسة ثلاثة فصول رئيسة سبقتها المقدمة وختمت بالاستنتاجات والتوصيات والمصادر:

الفصل الأول: تناول الإطار العام المفاهيمي للموارد الطبيعية الناضبة وقد أشتمل على المباحث الآتية: المبحث الأول منه تمثل بالموارد الناضبة مفهومها وانواعها المختلفة، في حين تناول المبحث الثاني ماهية التنمية المستدامة، وتضمن المبحث الثالث إشكالية العلاقة بين الموارد الناضبة والتنمية المستدامة. وتناول **الفصل الثاني** تجارب دولية مختارة في مجال استغلال الموارد الناضبة في التنمية المستدامة، وأشتمل على مبحثين، المبحث الاول تضمن تجربة الاقتصاد الجزائري في مجال استخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة، والمبحث الثاني تجربة الاقتصاد النرويجي في مجال استخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة. أما **الفصل الثالث** تناول الموارد الناضبة والتنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي، من خلال ثلاثة مباحث وهي: الأول الموارد الناضبة في الاقتصاد العراقي، والثاني مؤشرات التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي، والمبحث الثالث تناول أثر الموارد الناضبة على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق، إذ أشتمل هذا المبحث على: أولاً: توصيف النموذج، ثانياً: قياس وتحليل نتائج النموذج.

سابعاً: الحدود المكانية والزمانية للدراسة Study Limitations

1. الحدود المكانية: تناول البحث دراسة وتحليل مسار العلاقة والأثر بين الموارد الطبيعية الناضبة والتنمية المستدامة في البلدان النامية لكل من الجزائر لانها دولة ريعية لم تستطيع الخروج من شرنقة الطبيعية الريعية والنرويج على إعتبار إنها دولة ناجحة في تجربتها من خلال إدارتها لعوائدها بشكل فعال ومتمكن مع التركيز على العراق.
2. الحدود الزمانية: دراسة مؤشرات التنمية المستدامة 2004-2019 .

ثامناً : الدراسات السابقة

عنوان الدراسة	أثر الإقتصاد الريعي على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر
إسم الباحث	جاوي سومية (2014-2015)
منهجية الدراسة (1)	يهدف البحث الى بيان أثر اقتصاد الموارد الناضبة على التنمية المستدامة ،وإبراز أهمية موضوع التنمية المستدامة وأهمية تنفيذ المخططات التنموية في إطار البرامج للتنمية المستدامة.بالآضافة الى التوصل إلى أحسن الأساليب في استغال الموارد الناضبة في القطاعات الاقتصادية وذلك لتحقيق التنمية المستدامة. وذلك من خلال تزايد الاهتمام بالموارد المتجددة كطاقة بديلة للوقود الأحفوري، وذلك لأنها موارد قابلة للنضوب، والتخفيف من التأثيرات السلبية على البيئة وعلى التنمية.
عنوان الدراسة	الموارد الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي النفط في العراق(حالة دراسية)
إسم الباحث	ساجد سالم موسى مشاري (2017)
منهجية الدراسة (2)	يهدف البحث الى اهمية معالجة مشكلة الموارد الطبيعية الناضبة والتي لها دور كبير في النمو الآقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية من خلال إستثمار العوائد النفطية في دعم القطاعات الرئيسية غير النفطية كالقطاع الزراعي والصناعي لزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ،والتطرق الى دراسة واقع الإقتصاد العراقي في ظل وجود موارد طبيعية متمثلة بالنفط ، وقياس العلاقة بين العوائد النفطية ونسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي.

عنوان الدراسة	إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر
إسم الباحث	عصماني خديجة ،عمومن الغالية 2012-2013
(3) منهجية الدراسة	تكمن أهمية الدراسة في التعرف على التنمية المستدامة والمعوقات التي تواجها لتحقيق التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها ومبادئها ، ومعرفة مجمل التحديات التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وما هي السياسات المتبعة لتحقيقها ، وما هي المشاريع التنموية التي تنصب في إطار التنمية المستدامة ، ومعرفة الحلول الواجب اتخاذها لتجاوز المعوقات.

عنوان الدراسة	تجربة النرويج في مجال إستخدام العوائد النفطية
إسم الباحث	حاكمي بو حفص ، بن عوالي خالدية 2019
(4) منهجية الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى محاولة دراسة تجربة النرويج في مجال إستخدام العوائد النفطية بالآضافة الى إستخلاص دروس بالنسبة للجزائر التي تبعتها وقامت بتطبيق نفس التجربة ، وذلك بعد النجاح الذي حققته النرويج بهذا المجال ،نتيجة تطبيق لسياستها الغير مباشرة لعوائدها النفطية ،من خلال وضعها في صندوق النفط وإستغلال نسبة معينة من هذه العوائد في الميزانية السنوية والباقي يستثمر للأجيال القادمة بصورة لاتؤثر على الميزانية .

عنوان الدراسة	توقعات الموارد العالمية ٢٠١٩:الموارد الطبيعية من أجل المستقبل الذي نصبو اليه
إسم الباحث	إيزابيلا تيشيرا ويانيس بوتوتشونيك،الفريق الدولي المعني بالموارد ،**جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدورة الرابعة** نيروبي، 11-15 آذار/مارس 2019
(5) منهجية الدراسة	توصل هذا التقرير إلى أنه من الممكن والمجدي تنمية الآقتصاد وزيادة مستوى الرفاه مع مراعاة قدرات البلد المحدودة من خلال وضع مجموعة من السياسات الرامية إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والتخفيف من وطأة آثار تغير المناخ ،وحماية التنوع البيولوجي. فمع أن التقرير يشير إلى إحراز بعض التقدم فإنه يظهر جلياً أنه ما زال ينبغي بذل جهود كثيرة على هذا الصعيد. وتتيح لنا النتائج العلمية، مثل النتائج التي توصل إليها الفريق الدولي المعني بالموارد وغيرها من نتائج عمليات التقييم التي أجريت على الصعيد العالمي، التي قُدمت إبان دورة جمعية الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠١٩، الاطلاع عن كثب على استخدام الموارد الطبيعية على الصعيد العالمي، والأهم من ذلك، تحديد الإجراءات التي يمكن أن يكون لها أكبر أثر في الآقتصاد التنموي وضمان إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام حرصاً على انتفاع الأجيال القادمة بها. وتشير استنتاجات الفريق الدولي المعني بالموارد إلى أن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ليست أمراً حاسماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل ترتبط أيضاً ارتباطاً جذرياً بالطموحات الدولية بشأن المناخ والتنوع البيولوجي وموازنة تدهور الأراضي.

عنوان الدراسة	التنمية المستدامة في ظل الطبيعة الريعية لبلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق
إسم الباحث	محي عيسى كاظم الوزني 2020
(6) منهجية الدراسة	يهدف البحث الى الإطلاع على مفاهيم التنمية المستدامة والريع النفطي وتحليل مسار التطور الذي حصل فيهما على كافة الآصعدة ، فضلاً عن التعرف على مؤشرات التنمية المستدامة في ظل الطبيعة الريعية للإقتصاد وبالتالي معالجة أوجه القصور فيها .

عنوان الدراسة	**النفط و تأثير عائداته على التنمية المستدامة«ورشة عمل حول ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة»**
إسم الباحث	**د. علي حامد عبدالله الملا 2014**
منهجية الدراسة (7)	يهدف البحث الى أن النمو المستدام يعتمد على مصادر متعددة سواء كانت مصادر طبيعية مباشرة، أو مدخلات إنتاج وسيطة متوافرة، إضافة إلى كوادر بشرية مؤهلة تقود هذه التنمية، وتحقق لها الاستدامة. إذ أن العمل على تحقيق تنمية مستدامة يجب أن يصاحبه ترشيد لاستهلاك الموارد الطبيعية، وعدم استنزافها سواء كانت من النفط أو الماء أو غيرهما. لذلك من الضروري إيجاد توازن بين مستوى المعيشة الحالي الذي تطمح له المنطقة وعدم المبالغة والحذر من تبني حلول قصيرة المدى في حل مشكلات طويلة المدى. على .في الإسراف سبيل المثال، حل مشكلة المياه من خلال محطات التحلية، والتي تعتمد في تشغيلها على النفط والغاز.
عنوان الدراسة	التنمية المستدامة و موارد النفط في عراق اليوم
إسم الباحث	كوفند شيرواني 2020
منهجية الدراسة (8)	يهدف البحث الى معرفة ثروات النفط والغاز بأنها مصادر ناضبة (غير متجددة) للطاقة. أن التقدم الصناعي الذي شهده العالم في القرنين 20 و 21 أتى على أكثر من نصف مخزوناتهما في باطن الأرض. وبحسب بعض الدراسات العلمية وتقديراتها، فإن معظم آبار النفط في العالم ستجف وينقطع انتاجها في غضون أقل من 100 عام ،لذلك أن التخطيط لعصر ما بعد النفط يتطلب رؤية

استشرافية للمستقبل واستحقاقاته تجسدها استراتيجيات متقنة مبنية على معطيات علمية موثقة يدرك واضعوها آفاق الطاقة ومواردها والتعاقبية التي ستطرأ بين مصدرقديم للطاقة وآخر حديث سيحتل مكانه. هذه الاستراتيجيات ستعتمد بالضرورة التقليل المتدرج والمنتهي بالاستغناء عن مصادر الطاقة التقليدية التي تمثلها (النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري) أو ما يسمى بالوقود الأحفوري (Fossil Fuel) وهي مصادر الطاقة الأكثر تلويثا واضرارا بالبيئة، وجميعها مصادر طبيعية ناضبة (غير متجددة). وتتجه أغلب الدول الصناعية والمتقدمة نحو الطاقات البديلة أو ما يسمى مصادر الطاقة النظيفة أو الخضراء كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهربائية وغيرها.

الفصل الأول

الموارد الناضبة والتنمية المستدامة
الإطار المفاهيمي

المبحث الأول/ الموارد الناضبة ـ المفهوم والآنواع والتصنيف والإقتصاد الريعي

المبحث الثاني/ التنمية المستدامة ـ المفهوم والآهداف –المؤشرات والآبعاد

المبحث الثالث/ إشكالية العلاقة بين الموارد الناضبة والتنمية المستدامة

المبحث الاول / الموارد الناضبة - المفهوم والآنواع والتصنيف والإقتصاد الريعي

تمهيد:

لقد سعى الإنسان منذ ظهوره على سطح الارض بإستغلال الموارد الطبيعية بقدر ما تسمح به قدرات جسمه ودرجة تحضره او تمدنه والتفوق العلمي والتكنلوجي له، وتغايرت صور وأشكال استغلال الانسان لموارد البيئة التي يعيش فيها، وذلك بسب المراحل التي مر بها، فأول مرحلة من حياته كان يعيش على جمع قوته وملتقطاً لطعامه، ثم بعد ذلك جاءت مرحلة الصيد والرعي فالزراعة والصناعة. إذ ان الآنسان في كافة المراحل التي مر بها كان يوسع في مساحة استغلاله لموارد البيئة الطبيعية ويزيد في هذه المساحة من الأستغلال بما يتلائم ويتجانس مع تزايده وتكاثره عددياً وتفوقه حضارياً، وبوصولنا الى النصف الثاني من القرن المنصرم اصبح عدد السكان اخذاً بالتزايد اضافة الى التقدم العلمي والتكنلوجي فأصبحت دائرة النشاط الاقتصادي اخذه بالتوسع بشكل ملحوظ الآمر الذي نتج عنه ازدياد الضغط البشري على الموارد بصورة كبيرة، وبالتالي الخوف من خطر استنزاف هذه الموارد بمعدلات سريعة، وبشكل مؤكد على تهديد حياة السكان الذين يأخذون بالتزايد ومحاولتهم في تحقيق مزيد من الآنتاج لآشباع الحاجات [1].

اولاً: مفهوم الموارد:

إن المورد، هو قيمة اقتصادية معينة ويترتب على استغلاله جملة من المنافع. ويتمثل بالمخزون الطبيعي والغابات والمناخ والتضاريس والمساقط المائية والموقع الجغرافي بأجملها فهي موارد لها قيمة تعكس ثروة أي بلد، فسطح الآرض من يابسة وماء وتضاريس ومناطق مناخية متباينة تؤثر بشكل مباشر على نوع النشاط الاقتصادي الذي يتبعه سكان المنطقة وما يكمن في باطن الأرض من ثروات معدنية كالحديد والفحم والنحاس[2].هناك العديد من المصطلحات التي يحدث الخلط بينها مثل المصادر وايضاً عناصر عوامل الآنتاج واخيراً المدخلات. فالمصادر تعني مورد معين لثروة كاملة لم يعلم الآنسان اهميتها بعد أو كيفية استغلالها على الوجه الآكمل الذي يمكنه من الوصول لتحقيق تقدمه ورفاهيته ويمكن لايكون له علم بوجودها اصلاً. اما المورد فهو مصدر معلوم لثروة اكتشف الانسان اهميتها وبدأ بأستخدام الآساليب الفنية التي تمكنه من استغلالها استغلالاً أمثل للإفادة من منافعها في اشباع حاجاته[3].

(1) يحيى الفرحان، لطفي عبد الفتاح عبد الله، سمحه موسى، البيئة والموارد والسكان في الوطن العربي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات 2009، ص8.

(2) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، عيسى جمعه ابراهيم، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2010، ص47-48.

(3) محب خلة، التطور واقتصاديات الموارد، دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الآقتصادية واقتصاديات موارد عناصر الآنتاج. جامعة القاهرة، دار الفكر الجامعي، ط،،1، 2011 ،ص157-158.

تُعرف الموارد الناضبة الطبيعية، على إنها المخزون الطبيعي غير المستغل متمثلا" بالماء والهواء والشمس والصخور والتربة والنباتات الطبيعية والحيوانات البرية أي بمعنى شمولها كل من الاغلفة (المائية والهوائية والصخرية). ويعرف المورد الناضب الطبيعي على انه عنصر الانتاج المستخدم بالعملية الآنتاجية في أي منشأة، وهناك العديد من الآقتصاديين يتفقون على أن الموارد الآقتصادية وهي (العمل – رأس المال – الآرض (الموارد الطبيعية)، التنظيم) وبالتالي فأن كفاءة أستخدام المورد الاقتصادي هي تحقيق شرط التوازن في سوق المنافسة الكاملة وهو تساوي سعر البيع مع التكلفة الحدية (P=MC) .

يعرف راندل الموارد الطبيعية الناضبة بانها الآشياء المفيدة ذات قيمة اقتصادية وفي الحالة التي توجد عليها بوصفها مادة خام لم يتم اجراء أي تعديلات عليها. وبذلك هي سوف تكون إما مدخلا" في أي عملية انتاجية لمنتج ذات قيمة، أو تستهلك مباشرةً.

ثانياً : انواع الموارد الناضبة (الطبيعية):

تمتاز الموارد الطبيعية بأهمية كبيرة في عملية الانتاج، وخاصة الموارد الطبيعية الناضبة ،لأن الرصيد العالمي منها يتضاءل بأستمرارية الأستهلاك مع الزمن، ومستقبلاً مع تضاءل هذه الموارد يكون أمر التنمية مقلقاً من خشية خطر نفادها[1]، ويكمن الدور الآقتصادي في استكشاف هذه الموارد الموجودة في الطبيعة التي يستطيع الآنسان أستخدامها وتحويلها من ثروات مكتنزة في جوف الآرض إلى ثروات اقتصادية يمكن استغلالها في اشباع حاجات ومتطلبات البشر اللامتناهية بصورة سلع وخدمات[2].والموارد الطبيعية الناضبة والمتجددة من ناحية عطائها تتكون من مجموعتين رئيستين وهما:-

1-**موارد متجددة (غير الناضبة):** وهي تلك الموارد التي وهبتها الطبيعة من دون الخوف على نفاذها ولكن يخشى عليها من خطر الاتلاف والتدمير والنفاذ بسبب التلوث والافراط في سوء استخدامها وهدمها كالماء والهواء والشمس والنباتات والتربة وغيرها . .....

2-**موارد ناضبة (غير متجددة):** وتسمى ايضاً الموارد ذات المخزون المحدود وهي بطبيعتها تكون متعرضة لقانون النفاذ لان مايستغل ويستهلك منها لايمكن تعويضه او تصبح عملية التعويض صعبة جداً وبطيئة عبر

(1) صالح العصفور، الموارد الطبيعية وأقتصاديات نفاذها، سلسلة جسر التنمية، الكويت، المجلد، العدد2002،5، ص13، http://www.arb-api.org

(2) هيثم عبد الكريم شعبان، مقدمة في اقتصاديات الموارد،2016، بحث على شبكة المعلومات الدولية، http://faculty.mu.edu.sa.

الزمن، كالمعادن المختلفة والطاقة المخزونة في باطن الآرض من فحم وبترول وغاز طبيعي[1]. وتحت مسمى الطاقة الآحفورية. ويفرق جوزيف بين الموارد وكما يأتي:

أ-الموارد الطبيعية القابلة للنضوبble Natural Resources Exhausti مثل النفط.

ب-الموارد الطبيعية القابلة للأكثار Natural Resources Augmentableمثل الآسماك.

ج-الموارد الطبيعية التي لاتنضب ولكنها غير قابلة للأكثارInexhaustible Augmentable Resources But Non-مثل الآراضي والشمس والمد والجزر.

د-الموارد القابلة لآعادة الاستخدام (التدوير) Recyclable Resourcesمثل المعادن.

وعُرِفت ايضاً، على انها مايقوم به الانسان بتقييم وأدراك المنفعة التي يحصل عليها من البيئة، واعدادها للدخول في دائرة الآستخدام الآقتصاي لأشباع حاجات ومطالب معينة[2].

إن اول من درس عن الموارد الطبيعية الناضبة هو الآقتصادي كري Lewis Cecil Gray في بحث بعنوان (الريع تحت فرضية النضوب) عام 1914 حول الفحم الحجري، وكانت فكرة النضوب عند Gray هي فكرة تناقص الآنتاجية لديفيد ريكاردو، المتضمنة تناقص انتاجية الآرض مقابل زيادة العنصر الآنتاجي المتغير، وأشار Gray الى رأي أخر أو وجهة نظر مغايرة لفكرة النضوب من خلال وضع مثال رقمي عن مقدار حجم المنجم، وتوصل الى نتيجة أنه من السهل اعادة تخزين الفحم في مكان أخر ولكن من الصعوبة إعادة تكوينه بشكل إقتصادي مرة ثانية، وبالتالي وجهة نظره النضوب يكون من تغير الشكل أو تغير المكان[3].

3-الموارد البيئية:

تعد العلاقة بين جميع الكائنات الحية والعناصر الطبيعية المحيطة في حالة توازن طبيعي وتنظيم ذاتي مابين الطبيعة والكائنات وبدون مؤثرات خارجية(التوازن البيئي)، ويكون ذلك بواسطة الحلقات البيولوجية، ولكن تدخلات الآنسان والخطيرة في هذا التوازن التي بدأت خطورتها مع بداية الثورة الصناعية وما بعدها من انفجار سكاني وانفجار علمي وتكنلوجي لم يسبق له مثيل في التاريخ، الآمر الذي ادى إلى جعل أعباء كبيرة على البيئة وخارجاً عن امكانيات التوازن ،وذلك بسبب زيادة التلوث والملوثات التي تقذف وكان نتيجتها تغيرات كمية ونوعية في عناصر البيئة وبالتالي عدم قدرتها على استيعاب الملوثات ومايصدر عنها من اضرار بحياة الكائنات الحية الحالية وإلحاق الأذى والخطر بحياة وحقوق

(1) يحيى الفرحان، لطفي عبد الفتاح عبد الله، سمحه موسى، مصدر سابق، ص10.

(2) علي حاتم القريشي، مدخل الآقتصاد البيئي، ط 1،2017، حوض الفرات/النجف الآشرف، ص 128.

(3) James L.Sweeney، Economics of Energy، Department of Management Science and Engineering، Stanford University، P12.

الأجيال اللاحقة[1].وان الرؤية الواسعة للبيئة تشمل المحيط الحيوي للكائن الحي وبضمنه الآنسان وكذلك علاقة ذلك الكائن بالطبيعة وكل ما قام بأنشاءه ويحيط به[2].

إن للبيئة مفهوم وهي المحيط الواسع الطبيعي والآجتماعي والآقتصادي الذي يعيش فيه الآنسان وقواعد التفاعل داخل المحيط وداخل الآنسان وكل الظروف الخارجية التي تؤثر على حياة الآنسان وعلى ديمومته وتقدمه وتطوره[3].

مفهوم اخر للبيئة ،ان البيئة في اللغة مشتقة من (بوأ) وهي كلمة مرادفة للمنزل او الموطن، قال تعالى (والذين تبوءوا الدار والآيمان) الحشر: 9[4]، أي اتخذوا بنفس الوقت من المدينة المنورة بيئة لهم وداراً[5]، ويراد بها ايضا المحيط فيقال مثلاً ان الآنسان ابن بيئته الاجتماعية، ويرجع أصل كلمة البيئة في اللغة الانجليزية(Ecology) واشتقاقها من الكلمة اليونانية (Oikos) وتعني البيت أو المنزل والكلمة(Logos)، يراد بها العلم[6]. وللآقتصاد إثر ودور مهم في ادارة الموارد والبيئة، فرغم دخول العالم في القرن الواحد والعشرين الا انه مازال يواجه تحديات جديدة ومتباينة لحماية وادارة موارد الأرض المحدودة وبيئتها بطريقة أمثل ليس لها تأثير على متطلبات النمو والتنمية الآقتصادية البعيدة المدى، خاصة مع اكتشاف اهمية الموارد القابلة للنضوب في التقدم الآقتصادي لجميع دول العالم، حيث شكلت ولاتزال تشكل مصدراً للطاقة الذي اعتمدت علية الثورة الصناعية في اوروبا وبعدها التنمية الآقتصادية في كل دول العالم خلال فترة القرن العشرين. حيث ترغب جميع الدول في الوصول إلى معدلات تنمية اقتصادية عالية وفي الوقت نفسه لاترغب بمعدلات تلوث بيئة عالية،. والقضية المهمة هي ان التغير في مخزون الموارد القابلة للنضوب أو انخفاض مستوى جودة الموارد البيئية بأجمالها غير قابل للتصحيح أو الآسترجاع، فمتى ماتم أي تغيير في أحدهما فلا يمكن اعادة هذا التغير إلى الوضع السابق بسهولة، وحتى إن كان بالإمكان استرجاع بعض ما فقد منه فإنه عادةً ما يحتاج الى وقت طويل اضافةً الى التكاليف الباهضة والتي يقع عاتقها على المجتمع. وبهذا يمكن القول واستناداً للنظرية الآقتصادية بأن هناك حجماً أمثل لأستخدام أي مورد وذلك بأتباع سياسة معينة

(1) حسين طه نجم، على علي البنا، عبد الله ابو عياش، البيئة والأنسان، دراسات في الايكولوجيا البشرية، جامعة الكويت، 1984، ص15.

(2) Seneca J.J. and M.K Taussing, Environmenta Economics, prentice, New, York, 1994, p.5

(3) علي حاتم القريشي، مدخل الآقتصاد البيئي ، 2017، ص 67.

(4) سورة الحشر ، آية 9 ،ص 546 .

(5) عبد المجيد عمر النجار، قضايا البيئة من منظور اسلامي، وزارة الآوقاف والشؤون الاسلامية، قطر،1999، ص18

(6) Cutler J.Cleveland and Christopher Morris، Dictionary of Energy، Elsevier ltd، Great Britain, 2009.

عن مدى التأثير المقبول لآستخدامه حالياً وعلى الآجيال القادمة (مستوى التلوث أو مستوى النضوب) [1].
لعناصر البيئة الطبيعية دوراً مهماً في حياة الآنسان، فمازال الكائن البشري يعتمد بشكل كبير على عناصر البيئة الطبيعية لآستمرار وجوده في الحياة رغم التطور التكنلوجي الذي وصل اليه ، فالبشر يعتمد على هذه العناصر لتوفير مستلزمات ومتطلبات حياته من هواء وماء وطعام وطاقة وباقي الموارد اللازمة للصناعات المختلفة وغير ذلك من الخدمات التي تقدمها اللبيئة الطبيعية للبشرية ، واهم الآدوار التي تقوم بها عناصر البيئة الطبيعية هي اربعة ادوار:(التنظيمية– الآنتاجية– الوسيطة– المعلوماتية) والجدول الآتي يوضح ذلك[2]:-

جدول (1) دور عناصر البيئة الطبيعة في حياة الإنسان

ت	الدور	الوظيفة	ت	الدور	الوظيفة
1	التنظيمي	• الحماية من التأثيرات الآصطناعية الضارة • التنظيم والتحكم في المناخ • المحافظة على التربة ومنع تعريتها وحمايتها • خزن واعادة تدوير المخلفات البشرية والصناعية • خزن واعادة تدوير المواد المذابة للنبات والمواد العضوية من خلال: * المحافظة على التنوع الوراثي والبيولوجي * توفير البيئة الملائمة لهجرة وتغذية الكائنات المختلفة	2	الوسيط	• توفير المجال الملائم لجودة ونوعية الكائنات • توفير المجال الملائم للتشجير والمصائد • توفير المجال الملائم للمشاريع الهندسية من طرق وسدود • توفير المجال المناسب للمحميات • توفير الممجال الملائم للصناعة
3	الأنتاجي	• توفير الاوكسجين/المعادن/الموارد الطبية، الوراثية • توفير مياه الشرب والطعام والتغذية والمياه للصناعة والسكان • توفير الطاقة والوقود الآحفوري	4	المعلوماتي	• توفير المعلومات الجمالية والروحية والدينية • توفير الالهام الثقافي والفني • توفي المعلومات التعليمية والعلمية

من إعداد الطالبة بالإعتماد على المصدر / علي حاتم القريشي، مدخل الآقتصاد البيئي، مصدر سابق، ص 69-70.

ثالثاً : تصنيف الموارد:

تصنف الموارد بصورة عامة الى موارد طبيعية وبشرية واقتصادية، وتمثل الموارد الاقتصادية ناتج حاصل نتيجة التفاعل مابين الموارد البشرية والموارد الطبيعية، وتعتبر البيئة الطبيعية مورداً مهماً لبناء الآنشطة الاقتصادية بأختلاف انواعها سواء كانت قطاعات انتاجية او خدمية فالمحصلة تكون التقدم والتطور والازدهار في الموارد الاقتصادية، مع هذا فإن الموارد البيئية تعتبر من أهم هذه الموارد ويعزى ذلك إلى

(1) حمد بن محمد أل الشيخ ،اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية ، مصدر سابق ،ص15-16 .
(2) علي حاتم القريشي، مدخل الآقتصاد البيئي، مصدر سابق، ص 69-70.

حدود الطاقة الآستيعابية لها اضافة إلى تعرضها للمؤثرات الخارجية مثل التلوث والاستنزاف وتعريضها للتأكل والتدهور[1].

يطلق منظري الآقتصاد عند تحليلهم للموارد الطبيعية على انها قابلة للأستملاك عند الحصول على قيمتها الآقتصادية كاملة مثل الأراضي التي يستفيد المزارع من خصوبتها والآنتفاع بماينتج عنها[2]، أما الموارد الغير قابلة للأستملاك هي تلك الموارد التي من الممكن استخدامها واستغلالها من قبل الآفراد دون مقابل لكنها مكلفة للمجتمع[3]، بمعنى انها الموارد التي يكون مرتبط بأنتاجها واستهلاكها المؤثرات الخارجية وكذلك امكانية نضوبها مثل النفط والغاز الطبيعي فتكون المشكلة الآقتصادية في طريقة توزيع هذه الموارد المتناقصة عبر الزمن ،بينما تبقى مشكلة الموارد المتجددة كالماء والغابات هو التنظيم المناسب أو الملائم لها بما يضمن العطاء المستمر والمحافظة على ديموميتها[4]. فالموارد الآقتصادية لآي مجتمع أو بلد هي كل ما تملكه وتستطيع التصرف فيه، ويمكن تقسيم الموارد او تصنيفها بالنظر الى اعتبارات عديدة:

1- تصنيف الموارد حسب اصلها:

أ- الموارد الطبيعية: وهي التي تتمثل في الآرض وما فوقها وما في باطنها.

ب-الموارد البشرية: وتشمل فعاليات كل من العمل اليدوي والذهني والفني والإداري والأدبي والتنظيمي.

ج-رأس المال: وهي تشمل جميع الاشياء التي يصنعها الانسان من موانىء، مطارات، مصانع، ومباني وغيرها[5]. وفقاً لمعيار الموارد من حيث أصل وجودها فإنه يمكن التمييز بين الموارد الطبيعية والبشرية والموارد المصنعة فأن الموارد الطبيعية والبشرية هما من خلق الله سبحانه وتعالى بحيث تكون الاولى مسخرة من اجل الثانية وحتى يتم الوصول الى الثالثة لابد من تضافر كلاً من الموارد الطبيعية والبشرية كنتاج لعملية انتاجية. ومن خلال ذكر الموارد الثلاث اعلاه، نجد انها تصنف الموارد الآقتصادية من ثلاث زوايا مختلفة، غير متعارضة وبنفس الوقت متكاملة، فمثلاً نجد البترول باعتباره من اهم الموارد الآقتصادية هو مورد طبيعي (من حيث أصل وجوده) وقابلاً للنضوب (من حيث القدرة على التجدد) ومتوافر في اماكن عديده من العالم (من حيث عرضه الجغرافي)وكذلك الحال الاراضي الزراعية وباقي الموارد الأقتصادية[6].

(1) صالح حسن عبد القادر، الموارد وتنميتها: اسس وتطبيقات على الوطن العربي، قسم الجغرافية الأردنية، ط1، عمان، 2002، ص23.

(2) ساموبلسون ، د.ويليام، ترجمة هشام عبد الله، الأقتصاد، الدار الآهلية للنشر، ط15، عمان،2001، ص375.

(3) Taladidia Thiombiano de I Environnment et des Ressources Naturelles, L Harmattan, Paris, 2004, P64.

(4) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، عيسى جمعه ابراهيم، مصدر سابق، ص62-63

(5) حمد بن محمد أل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، مصدر سابق، ص26-27-28.

(6) محب خلة، مصدر سابق، ص168.

2- **تصنيف الموارد حسب انتشارها:**

أ- موارد موجودة في كل مكان مثل الهواء والشمس اللذان يتواجدان في كل مكان.

ب- موارد موجوده في اماكن كثيرة مثل الحيوانات والاشجار.

ج- موارد موجودة في اماكن قليلة مثل المعادن والبترول.

3- تصنيف الموارد حسب جغرافيتها:

أ-موارد محلية: وهي الموارد التي تكون موجودة على مستوى القرى والمدن والمحافظات.

ب-موارد إقليمية: وهي الموارد التي تكون موجودة على مستوى الآقليم أو المنطقة الادارية.

ج-موارد وطنية أو قطرية: وهي الموارد التي تكون موجودة على مستوى الدولة.

د-موارد دولية: وهي الموارد التي تكون موجودة بالأشتراك بين عدد من الدول او جميعها.

4- تصنيف الموارد حسب عمرها الزمني:

أ-موارد متجددة: وهي تلك الموارد التي تنمو وتاخذ بالتزايد بمرور الزمن، ويكون نموها او تزايدها خارجاً عن حجم المخزون المتواجد ومستقلاً عنه مثل مياه الأمطار والأنهار، وايضاً يكون نموها داخلياً وتابعاً بمعنى انه يعتمد على حجم المخزون منها وهذا مايسمى بالتكاثر الإحيائي. والموارد المتجددة تأخذ بالآستمرار بشرط محافظة الانسان عليها وادارتها بالصورة المناسبة.

ب-موارد قابلة للنضوب: وهي تلك الموارد التي يعَد حجم المخزون المتواجد منها في الآرض ثابتاً بإطار الزمن التخطيطي والواقعي. مع الفرض ان تكونها او حجم المخزون منها أصبح متزايداً يستغرق ذلك زمناً جيولوجياً يضاهي أي مدة زمنية تخطيطية ممكنة، وعلى هذا يعتبر المخزون منها في الآرض ثابتاً من الناحية التخطيطية وهذا يؤثر وينعكس سلباً في قدرات وأمكانيات الأجيال القادمة من الإفادة منها واستغلالها.

وتنقسم الموارد القابلة للنضوب على قسمين:

- موارد يمكن اعادة استغلالها مثل المعادن.

- موارد لايمكن اعادة استغلالها مثل البترول.

ج-موارد جارية: وهي تلك الموارد التي مستوى حجم المخزون منها بما يستخدم او يستغل حالياً أو ما تم استخدامه سابقاً، فأن أي دولة أو جيل حالي يؤثر استخدامهم حالياً على ما يمكن ان تحصل عليه أي دولة او جيل منها لاحقاً. بمعنى أخر انها موارد اخذه بالاستمرار في التدفق كالطاقة الشمسية وطاقة المد والجزر[1]. وكما هو واضح في الجدول رقم (2) .

(1) حمد بن محمد أل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، مصدر سابق، ص26-27-28.

جدول (2) يوضح الموارد الطبيعية حسب تصنيفها

ت	نوع المورد	تصنيف المورد				
		الطبيعي	البشري	رأسمال		
1	مورد حسب الآصل	الارض - مافوقها - ماتحويه في باطنها	الآعمال الذهنية -التتنظيمية - الادارية	المطارات -المصانع - الموانئ		
2	مورد حسب انتشاره	كل مكان	اماكن كثيرة	اماكن قليلة		
		الشمس -الهواء	الحيوانات - الاشجار	المعادن -البترول		
3	مورد حسب الموقع الجغرافي	محلية	إقليمية	وطنية	دولية	
		القرية-المدينة-المحافظة	الآقليم-المنطقة الآدارية	الدولة	جميع الدول	
4	مورد حسب العمرالزمني	متجددة	قابلة للنضوب/غير متجددة			
			يمكن إعادة إستخداما	لايمكن إعادة إستخدامها	جارية	
		مياه الآمطار والآنهار	المعادن	البترول	الطاقة الشمسية-طاقة المد والجزر	

المصدر: من إعداد الطالبة بالآعتماد على، حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، مصدر سابق، ص26-27-28.

رابعاً : اقتصاديات الطاقة الناضبة Energy (غير المتجددة)

إن التطور الفني والتكنلوجي الكبير الذي شهدته وسائل الآنتاج، حيث اصبحت مصادر الطاقة في العالم بأجمعه متنوعة متعددة فمنها ما يكون المصادر الغير متجددة (ناضبة) أو تسمى المصادر التقليدية. ومصادر أخرى متجددة أو مستدامة وتسمى المصادر غير الناضبة أو النظيفة، فالمصادر التقليدية (الناضبة) أي غير قابلة للتجديد والتي هي موارد لا يمكن اعادة أستخدامها مثل مصادر الوقود العضوي (كالنفط والغاز والفحم والطاقة النووية) وهي مستنفذه ولا يمكن تعويضها بوقت قصير [1].

(1) عبدالحميد، عبدالمطلب أقتصاديات البترول والسياسة السعرية للبترول، الدار الجامعية، الآسكندرية، 2015، ص15 .

1- علاقة الطاقة بالأقتصاد:

من المزايا التي وفرتها الطاقة للبشر الا وهي توفير وضمان الرفاهية الناجمة عن تخفيض الكلفة الآقتصادية للمجتمع وحصر انتاجها بأقل التكاليف الذي يؤدي الى تحسين هيكل الميزان التجاري بقيمة أنتاج الطاقة من المصادر الاولية والمتوفرة محلياً[1].إن استخدام الطاقة يعتمد بشكل رئيسي على توفير المصادر والمهارة التقنية لآستخدام تلك المصادر وتحويلها وتطويرها لتلبية حاجة الآنسان المتزايدة والمستمرة لمواكبة الطلب المستمر على الطاقة، لقد نما الآستهلاك من مصادر الطاقة عالمياً نمواً كبيراً خلال العقود الآخيرة، [2]،ان العلاقة بين الطاقة بالآقتصاد في البلدان النامية مرتبط بنمو السكان ، في حين علاقة الآقتصاد بالطاقة في البلدان المتقدمة مرتبط بتحقيق التطور والرفاهية، وتستهلك الولايات المتحدة حوالي 19% من الطاقة العالمية علماً ان سكانها لايتجاوز ال 6% من سكان العالم ، بينما الصين تستهلك خمس الطاقة الاولية العالمية والتي تبلغ 20.3% حسب تقارير سنة 2010[3].

2-موارد الطاقة:

تعد الطاقة عصب الحياة الحديثة والمحرك الاساس للتقدم الآقتصادي بصفة عامة والتقدم الصناعي والتقدم التكنلوجي بصفة خاصة، وتتميز الطاقة بدور بالغ الآهمية بالنسبة للحياة البشرية، فقد ارتكزت الحضارة الحديثة على الطاقة بكافة مواردها المتعددة، لتحويل الموارد الاقتصادية من شكلها الأولي إلى أشكال ثانية متعددة تستطيع اشباع الحاجات والرغبات المتنوعة، وكذلك تعد عاملاً مهماً في تحقيق الرفاهية الآقتصادية والآجتماعية للبشرية. ونظراً للدور الحيوي الذي تلعبه الطاقة في كافة الآقتصاديات المتقدمة منها والنامية، واعتبر موضوع الطاقة بالدراسة على المستوى الدولي بصورة عامة، كما اهتمت به المؤسسات والهيئات العالمية والدولية والإقليمية وخاصةً في السبعينيات، ومع الزيادة الكبيرة التي حدثت في ذلك الوقت، التي أدت إلى الزيادة في قيمة الواردات البترولية للدول الصناعية بنسبة كبيرة الآمر الذي اثر في ميزان مدفوعاتها، وهذا جعلها تعيد النظر في سياسات طاقاتها، بالأعتماد على التكنلوجيا والموارد المالية الكبيرة التي تمتلكها. وهذا أدى الى نجاحها في تحقيق الآهداف المقصودة وترشيدها في استهلاك الطاقة، واستطاعت أن تتقدم في تنويع وتطوير مصادر الطاقة البديلة للبترول من فحم وغاز وطاقة نووية وغير ذلك، اضف الى ذلك زيادة البحث والتنقيب عن مصادر اخرى جديدة داخل حدود اراضيها وخارج حدود اراضي دول منتجة للبترول، وتبلورت هذه الجهود الى نتائج باهرة في أكتشاف البترول في مناطق الآسكا وبحر الشمال وغيرذلك من

(1) محمد دبس، بدائل الطاقة، معهد الإنماء العربي، بيروت 1978، ص 127.
(2) عبد علي الخفاف، ثعبان كاظم خضير، الطاقة وتلوث البيئة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان،2007، ص11.
(3) BP Statistical Review of World Energy, June 2011,available online at www.bp.com,P40 .

المناطق . ومثلما تعددت مصادر الطاقة واستخدامها من قبل جميع دول العالم ، تعددت ايضاً ، المعايير المعبرة عن حجم الطاقة، وتكون مصادر الطاقة (الوقود) في صورة سائلة كالبترول أو تكون بصورة غاز كالغاز الطبيعي او بشكل صلب كالفحم، وكذلك الطاقة الكهرومائية والنووية. ويمكن قياس الطاقة بوحدات قياس تعرف ب (الوحدات الحرارية) وهي وحدات مناسبة لرفع درجة حرارة رطل من الماء بدرجة حرارة فهرنهيت 1F0(17.22 مئوية تحت الصفر)، وحيث يحوي برميل البترول الخام القياسي على 5.8 مليون وحدة حرارية، وبما إن البرميل يستعمل كوحدة قياس للسوائل فهو يساوي 42 كالوناً أو يعادل 306 رطل أو يبلغ 0.19090909 متر مكعب، وهو يعد من أكثر المقاييس شيوعاً بالنسبة لإحصاءات الطاقة في الآمم المتحدة[1].

3-المصادر الحالية للطاقة/

يقصد بالمصادر الحالية للطاقة تلك المصادر التي تزود البشرية بالجزء الآكبر والمهم والآساس لتلبية احتياجاتها من الطاقة، مازال البعض من البشر يعتمد على الآشجار واستغلال أخشابها للأستفادة منها في تلبية بعض احتياجاتهم اليومية، والبعض الآخر منهم ظل معتمداً على الحيوانات في الحراثة والتنقل وحمل الأشياء، وبعضهم يستخدم مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والهوائية، وتقسم مصادر الطاقة الحالية في العالم إلى ثلاثة اقسام رئيسة وهي[2]: وسنتناول المصادر الآحفورية بشي من التفصيل بوصفها موارد ناضبة وهو صلب موضوعنا .

أ- البترول (النفط الخام):

إن البترول (النفط) (Petroleum) هو كلمة ترجع الى الآصل اليوناني والمشتق من كلمتي (Petra) وتعني الصخرة وكلمة (Olieum) تعني الزيت، وبذلك يكون معناها (زيت الصخر)، لقد عرف الآنسان النفط قديماً في مصر وإيران، حيث استخدمه لآغراض الاضاءة والتدفئة ورصف الطرق، لكن صناعته لم تعرف بصورتها الحديثة والمعروفة الآن إلا في منتصف القرن 19، وكان ذلك قديماً حين حفر Drakeاول بئر بحثاً عن البترول في ولاية بنسلفانيا الامريكية وعثر عليه عام 1859 وعلى عمق 21.18 متر[3]. فقد تكون البترول من تحلل ملايين الحيوانات والنباتات الموجودة في طبقات الآرض وعبر ملايين السنين والموجود في طبقات الطمي الناعم في ظروف حرارة وضغط شديدة، والتي تكونت في احواض على اطراف المحيطات في العالم ، مثل البحر

(1) حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، مصدر سابق، ص 68-70.
(2) عياش سعود يوسف، تكنلوجيا الطاقة البديلة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، رقم 38 ،1981، ص14.
(3) مقلد رمضان محمد، عفاف عبد العزيز، السيد احمد محمد السريتي، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الآسكندرية،2001، ص 41.

الأحمر والبحر الأصفر والبحر الأسود وبقيت الرواسب المستنزفة من الآوكسجين ذات المحتوى الآكثر من 10 من المواد العضوية في قعر البحر، والرواسب الغنية بالمواد العضوية ليست واسعة الآنتشار، حيث أقل من 1% من المواد العضوية تحتوي على أكثر من 5% من الكربون العضوي، ولو كانت كل الصخور الرسوبية غنية بالعضويات لكنا اليوم نسبح في بحار من النفط[1].

حيث كان المصدر الاول والآساس للطاقة، وهو عبارة عن سائل كثيف، قابل للآشتعال، يتكون من الهيدروجين والكربون، وتكون الوانه مختلفة مابين الأسود والأخضر والبني والأصفر، وتختلف كثافته ولزوجته[2]. ويتميز النفط بانواعه المختلفة فهناك النفط الثقيل والخفيف والخام والخليط الذي يحتوي على كميات كبيرة من شمع البرافين، وينتشر المخزون النفطي في مناطق مختلفة من العالم ولاتخلو منه أي قارة من العالم، ومع هذا الا إن هناك الكثير من الدول تفتقر تماماً الى هذا المصدر وتكون مضطرة إلى استيراده لتلبية إحتياجاتها المختلفة من النفط[3]. وكما يعد النفط المصدر الرئيس في النشاطات الآقتصادية، أي هو يعتبر العصب الأساسي ومحرك الآقتصاد العالمي، يدخل كمادة اولية (خام) في الكثير من الصناعات الحيوية، وكما يعد طاقة نظيفة إذا ما قورن بالفحم والطاقة النووية، فهو يمتاز بالنقل والتخزين بكل يسر وسهولة، زد على ذلك يدخل في العديد من صناعات الوقود[4]. ولقد أصبح النفط مصدراً لآستخراج الكثير من السلع الصناعية المتنوعة في العالم، ولم تحتل أي مادة اخرى على نفس القدر من الآهمية التجارية والآقتصادية التي احتلها النفط، وبسبب استخداماته ومرونة منتجاته تحول النفط إلى سلعة استرتتيجية تتحكم بمصير العالم وإقتصاده[5].

ب-الغاز الطبيعي /

وهو أحد مصادر الطاقة الأحفورية وأنظفها ، حيث يوجد في داخل القشرة الارضية أما منفرداً أو مختلطاً مع النفط، أي هو عبارة عن خليط من المركبات الغازية مثل (الميثان- الآيتان- الربوبان- البيوتان)، إن معالجة الغاز كوقود نظيف أقل بكثير مما تحتاجه معالجة الفحم والنفط ، فهو لا يحتاج غير إزالة الشوائب كالهيدروجين واوكسيد الكاربون، ونظراً لكفاءة هذا المصدر فهو يدخل في محطات توليد الطاقة، وفي الآونة

(1) ديفيس س. كينيث، ترجمة الدملوجي صباح صديق، مابعد النفط منظور اليه من ذروة هابرت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 ،2009، ص51-52.

(2) امينة مخلفي، مدخل الاقتصاد البترولي (أقتصاد النفط)، الجزء 1، جامعة قاصدي مرباح/ ورقلة ، 2014 ، ص 6 .

(3(BP Statistical Review of World Energy, OP.Cit, P 41.

(4) رجاء خضير عبود الربيعي، الصناعة النفطية في العراق وآفاقها المستقبلية، بحث على شبكة الآنترنت، http://www.uobabylon.edu.iq/publications/economy.

(5) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، مطبعة بيسان للنشر والأعلام، ط1، بيروت،2000، ص19.

الآخيرة زاد الآهتمام بالغاز الطبيعي بدرجةٍ كبيرة بسبب وفرته وإحتوائه على نسبة اقل من الكاربون قياساً بالأنواع الأخرى من الوقودً كما في حالة النفط فلا توجد نظرية متكاملة تفسر وجود أو تكون الغاز، مثلاً هناك غاز مصاحب للنفط نفسه، اذ تسعى النظريات العلمية الى ربط تكونه بالعوامل نفسها التي أدت الى تكون النفط ،وهنالك حقول للغاز الطبيعي إذ يوجد الغاز وحده دون النفط ،أضف الى ذلك وجود نوع أخر من الغاز الطبيعي يخمن أنه تكون من خلال تاثير العوامل التي أدت الى تكون الفحم . والغاز الطبيعي يكون جافاً عندما تكون كمية من مكونات الهيدروكربونية السائلة استخلصت منه بظروف قياسية من حرارة وضغط أقل من (1غالون) لكل قدم مكعب من الغاز المعالج، في حين يكون الغاز المتوسط الرطوبة إذا ما تراوحت هذه الكمية بين (1-3غالون) لكل قدم مكعب، ويكون رطبا" في حالة زيادة كمية السوائل عن (3 غالون) لكل قدم مكعب من الغاز، وتختلف نسب الهيدروكربونات المشكلة للغاز الطبيعي وهي[1]:

ومن مميزات الغاز الطبيعي إنه غاز عديم اللون والرائحة وهو قابل للأشتعال، ويتكون من المواد الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية، وهو على نوعين غاز مصاحب للنفط وغاز حر، وكان اول مصنع تجاري للغاز عام 1941 في أوهايو في الولايات المتحدة[2].

يقع الغاز في المرتبة الثانية من حيث الآهمية في الآستهلاك العالمي من الطاقة بعد النفط والفحم، [3]، وكما في حالة البترول فليس هناك نظرية متكاملة لتفسير كيفية تكون الغاز تاريخياً، و قد جرى العرف على تقسيم الغاز الطبيعي، تبعاً لسلوكه أثناء صعوده من داخل البئر الى سطح الآرض إلى ثلاثة أنواع:

1- الغاز الجاف والذي يتواجد داخل المكمن الطبيعي بالحالة الغازية ويبقى محتفظ بها حتى يصل سطح الآرض.

2-الغاز الغني وهو يحتفظ بحالته الغازية ايضاً طيلة تدفقه خلال مسامات البئر ويحتوي على كميات كيرو من الهيدروكربونات الآثقل وزناً.

3-مكثفات الغاز ويتميز بنوعيته السائلة عند سحبه من البئر بسبب الضغط الكبير ثم يتحول مرة أخرى طوره الغازي بانخفاض الضغط. وتتلخص طرق الاستفادة من الغاز الطبيعي من خلال فصل غازات الميثان والإيثان واستخدامها محلياً كوقود في عمليات أنتاج الحديد والالمنيوم والاسمن وتوليد الكهرباء وتحلية المياه وفي انتاج الآسمدة والبتروكيماويات[3].

(1) سعد خليفة الحموي، اساسيات انتاج الطاقة (البترول –الكهرباء-الغاز)، اكاديميون للنشر، الآردن، ط1 ،2016، ص197-198.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2011، ص168-171.

(3) مقلد رمضان محمد، مصدر سابق، ص92-93

احتياطي الغاز الطبيعي / استهلاكه -توزيعه:

ان الآهتمام المتزايد بالغاز الطبيعي واستهلاكه أدى ذلك الى الآهتمام بتقدير الاحتياطي الغازي القابل للأستخلاص من مختلف دول العالم وتتحدد احتياطات الغاز كل عام بما يضاف الى العام السابق (الزيادة والنقصان) بنتيجة عمليات الآكتشاف والآنتاج في حقول جديدة ومن ثم إعادة التقدير لآحتياطات الحقول القديمة[1]. إن الآحتياطي العالمي 199444 مليار متر مكعب في عام 2017 . في السابق كان الآتحاد السوفياتي أكبر دولة في العالم من ناحية الآنتاج والآحتياطي بنسبة 27% من الآحتياطي العالمي، أما الآحتياطي العالمي للغاز الطبيعي فيكون بنسبة 40%ومن المتوقع أن يستمر أكثر من 500 عاماً، وتعد إيران مركز الثقل في إمتلاك إحتياطي الغاز في منطقة الشرق الآوسط بنسبة 33% من الآحتياطي العالمي، وكما إن ايران وروسيا وقطر تمتلك من الآحتياطي الغازي والذي هو من الغازات الطبيعية غير المصاحبة لإنتاج البترول، أما باقي دول الشرق الآوسط فأكثر من نصف أحتياطي الغاز فيها هو غاز مصاحب للبترول، وبالنتيجة فإن إنتاجه يتوقف على إنتاج البترول، ففي اوائل الثمانينات أنخفض انتاج البترول وبالتالي هبوط إنتاج الغاز المصاحب له بنسبة كبيرة مما أثر بالسلب على المصانع والصناعات المعتمدة هذا النوع من الغاز كمشروعات تحلية المياه ومصانع السماد ومحطات توليد الكهرباء وغير ذلك[2]. واشارت الآحصاءات إلى زيادة نسبة إسهام الغاز الطبيعي في إجمالي الطاقة المستهلكة، حيث تزايد إستهلاك الغاز الطبيعي كمصدر من مصادر الطاقة الحديثة في الدول العربية وخاصة الدول المنتجة له بنسبة 22.06% ، الآمر الذي يعكس تزايد معدلات التحديث في القطاعات الاقتصادية المختلفة وخروجها من النمط التقليدي[3].ارتفعت معدلات الآستهلاك من الغاز الطبيعي، نحو175 تريليون قدم مكعب عام 2020 وهو مايعادل 4920 او 89 مليون بمعدل نمو 3.3% سنوياً في المتوسط خلال المدة 1997-2020،وبذلك من المتوقع بأن يرتفع نصيب الغاز الطبيعي من الاستهلاك العالمي من الطاقة 26%الى 30%، يعني بزيادة 4 نقاط مئوية في سنة واحدة، مقابل نقص بمقدار نقطتين مئويتين في نصيب النفط[4].

(1) BP Statistical Review of World Energy, OP.Cit,P 20.

(2) مقلد رمضان محمد، وأخرون، ، المصدر السابق، ص98.

(3) عبد الله، محمد حامد، اقتصاديات الموارد والبيئة، عمادة النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2000، ص81.

(4) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت ،2000 ،ص 18-19-20

ج- الفحـم الحجري //

يعد الفحم المصدر الثالث للطاقة، قياساً بأحتلاله المرتبة الاولى في بداية القرن الحالي، لكن الاعتبارات الآقتصادية الموجودة في الوقت الحاضرهي الحائل دون منافسته للنفط أو الغاز فضلا عن الأعتبارات التكنلوجية.

ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق هما المسيطران على نصف الاحتياطي العالي من الفحم مع العلم ،إن الاحتياطي منه يعادل اربعة أضعاف إحتياطات النفط الخام على الاقل من ناحية قيمتها الحرارية. إن تواجد الفحم في الدول الصناعية المتقدمة سبباً يجعله المصدر الاحتياطي للطاقة في حالة نقص الآمداد من النفط والغاز. الآمر الذي ادى الى إتجاه الدول التي هي صاحبة التكنلوجيا الحديثة الى تطوير الطرق الآستخراجية الفحم واستعمالاته المتعددة، اضافة الى ذلك إن الدول الرئيسة في إنتاج الفحم هي الآتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والصين وبولندا والمانيا الغربية، حيث يقدرانتاجها من إجمالي الفحم العالمي ثلاثة ارباع (76%)، بالرغم من توافر الفحم في هذه الدول لكنها مازالت تعتمد بصورة اساسية على النفط والغاز المستورد. حيث تتبع استراتيجيات تهدف للإبقاء على المصادر البديلة للطاقة داخل حدودها الإقليمية، وذلك بإستغلال الإمدادات النفطية والغازية المستوردة، مازال إن إمتلاك هذه الموارد يعد من العناصر المهمة الاستيراتيجية للدول من الناحية السياسية والعسكرية بما يحقق قوة الدول وسيطرتها[1].

ظهر الاهتمام بالفحم الحجري كمصدر للوقود في عصر الثورة الصناعية في أوروبا الغربية ثم أنتشر إستعماله الى بقاع الآرض الاخرى حيث يتوفر مخزون منه.ومع إكتشافات البترول الذي تتوافر فيه المزايا الغير موجودة في الفحم، إنخفضت نسبة مساهمته في إمدادات الطاقة، وقد زادت نسبة إستهلاك الفحم بمعدل 7% خلال الفترة 1984-1994 ،بينما كانت هذه النسبة من الزيادة تبلغ 19% خلال الفترة 1974-1984،وإزدادت هذه النسبة بمعدل 7.6% بين العامين 2009 و2010 قياسا بالزيادة في إستهلاك البترول لنفس السنة ، وكان السبب في عدم إرتقاء الفحم بتحقيق زيادة الآستهلاك بالمستوى السابق نفسه يرجع الى إن اسعار البترول كانت منخفضة بصورة ملموسة و الآمر الذي أدى الى ضعف الحافز لدى المستهلكين بالأتجاه المتزايد نحو الفحم ،ويبلغ تقدير الاستهلاك العالمي من الفحم في سنة 2021 بنسبة 26.6% من إجمالي إستهلاك العالم من الطاقة الاولية[2].

وحسب تقارير وكالة الطاقة العالمية EIA، إن الصين هي اكبر مستهلك لمصدر الفحم عالمياً، لآن الصين تقوم بانتاج نصف ما يستهلكه العالم من الفحم، بالأضافة الى ذلك هي تنتج ثلاثة أضعاف ماتنتجه الولايات

(1) محمد ازهر سعيد السماك، زكريا عبدالحميد باشا، أقتصاديات النفط والسياسة النفطية ،مصدر سابق ،ص63-65 .
(2) BP Statistical Review of World Energy, OP. Cit, P

المتحدة والتي هي ثاني أكبر منتج للفحم وحسب معطيات سنة 2010، في حين إنه لم يتغير الآنتاج العالمي للفحم بأرقام تذكر في الدول الخمس المسيطرة ماعدا أندونيسيا من سنة 2000-2010 زاد إنتاجها للفحم بما يعادل نسبة 368%، أي إنها إنتقلت من المرتبة العاشرة عالميا" إلى المرتبة الخامسة محتلة بها مرتبة روسيا، اضافة الى ذلك زاد إنتاج الصين ونما بمايقارب 188%، بالمقابل إن إنتاج الولايات المتحدة لم يتزايد غير بنسبة 1% فقط في نفس الفترة، وكما هو موضح في الشكل رقم (1)، حصص الآنتاج العالمي من الفحم، والدول الخمس المسيطرة على إنتاج مصدر الفحم[1].

شكل (1) حصص العالم من إنتاج الفحم لسنة 2010

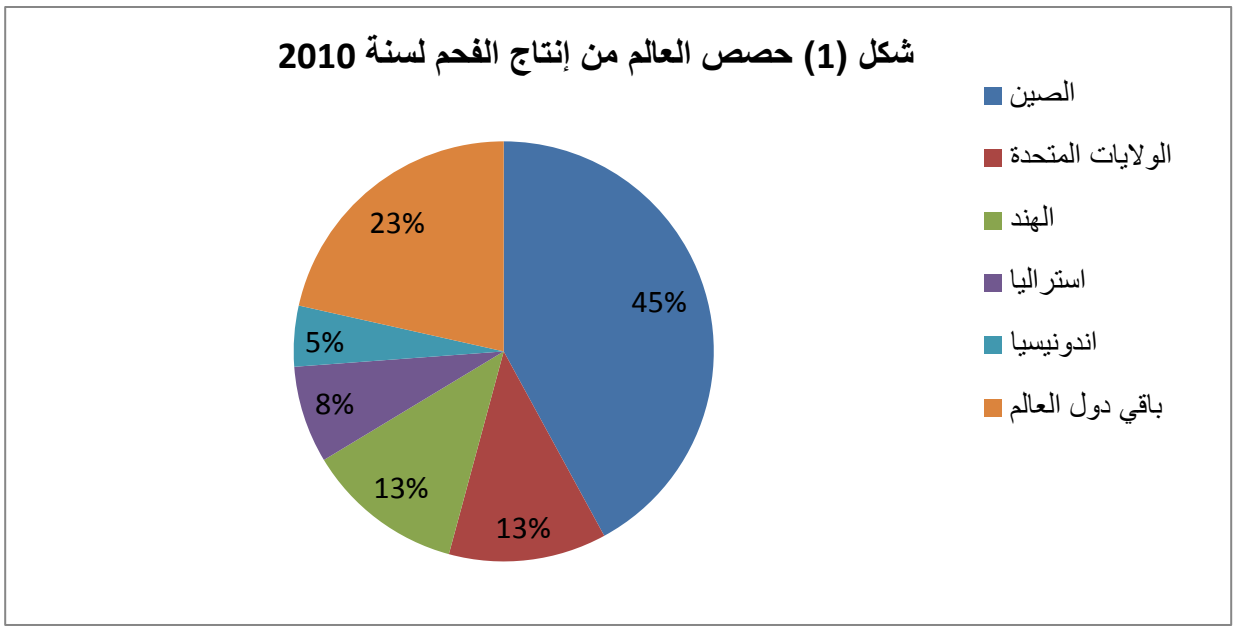

المصدر من إعداد الباحثة بالآعتماد على: International Energy Statics,U . Energy Information Administration, 2010, available on www. eia. Gov

وللتعرف أكثر على الفحم الحجري فهو عبارة عن بقايا نباتية موجودة في باطن الآرض، تعرضت للضغط والحرارة بمرور الوقت فتصلبت وتحولت الى ماهو عليه (الفحم الحجري)، يستخدم الآغلب منه في توليد الطاقة الكهربائية وصناعات الفولاذ وفي صناعات اخرى غيرها. وكذلك له أهمية في العديد من الصناعات العالمية، وكما للفحم أهمية فله مخاطر كثيرة كالتلوث البيئي ومخاطر استخراجه ومايعود من مساوىء على العمال وغير ذلك[2]. كذلك يعرف الفحم الحجري بأنه صخور بنية أو سوداء اللون قابلة للأشتعال، وتتكون من

(1) International Energy Statics,U . Energy Information Administration, 2010, available on www. eia. Gov

(2) عبد الحميد عبد المطلب ، اساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية ،2005، ص45، شبكة الآنترنيت http://maktaba.lagh-univ.dz/pmb/opac.

الكاربون اضافةً الى نسب متفاوته من عناصر الآوكسجين والكبريت والهيدروجين، وهو من أكثر المصادر في عمليات إنبعاث غاز ثاني أوكسيد الكاربون، وهناك عدة أنواع من الفحم:

- فحم الآنتراسيت / الذي يتميز بقوته وصلابته ويحتوي على كميات كبيرة من الكاربون .
- فحم لجانيت / ويحتوي على جزء كبير من الأوكسجين والهيدروجين .
- فحم بيتومنيوس / وهو نوع من الفحم الذي يتميز بصلابته القليلة وقلة محتواه الحراري[1].

خامساً: الاقتصاد الريعي والدولة الريعية.

تعد الدول التي تنتج المواد الاولية والخامات وخاصة النفط، ذات إقتصاديات وحيدة الجانب، وتعتمد بصورة رئيسية على الموارد الريعية لتمويل الموازنة في الدول لتلبية مستلزماتها، وهذا الحال جعل من الدول النفطية تدور في حلقة واحدة ألا وهي أسواق النفط، الامر الذي جعلها تعاني من مشاكل عارمة ولاسيما عند إنخفاض اسعار النفط في العالم، فمن جهة لابد أن تستفيد الدول المصدرة للنفط في حالة رواج الاسعار والاستفادة من العائد المتحصل كدفعة قوية لتمويل مستلزماتها ومتطلباتها لبناء الهيكل الآقتصادي الملائم، ومحاولة للتخلص من حالة الاعتماد على الريع النفطي، ومن جهة أخرى يعدَ ضمانا لحق الاجيال اللاحقة من هذا المورد الريعي وهو ما يسمى بمفهوم التنمية المستدامة، والتي تراعي جميع الجوانب البيئية والآقتصادية والاجتماعية.

1- الريع:- (Rent)/ الريع هي كلمة تعنى بالنماء والزيادة، وتطلق على الآرض المريعة، أي الارض الخصبة والمثمرة، ورغم أختلاف الكتاب في توصيف معنى إقتصاد الريع لكن الجميع متفق على معنى واحد، وهو إعتماد بعض الدول على مصدر أو مورد واحد للدخل (الريع) [2].

وهذا المصدر يكون بدون أي جهد مادي أو فكري وحتى بدني وهو غير محتاج لأليات إنتاج وتصنيع، لكن هو معتمد على الثروات الطبيعية من نفط وغاز والمعادن الطبيعية من حديد وذهب والى غير ذلك مثل الريع النفطي الذي هو الفرق بين سعر المنتجات والكلفة الكلية. إن النظرية الآقتصادية تعرف الريع: هو ذلك الجزء من الدخل وهو يفوق الكلفة الحدية للأنتاج وتشمل هامش من الربح، ومن ناحية أخرى الريع: هو كل ما يفوق السعر المطلوب لعرض عناصر الانتاج في السوق. فأي عائد من قبل الثروات الطبيعية ويتم إستهلاكه يعد ريعاً، وللأستفادة من هذه الثروات لابد من تحويلها الى إستثمارات للوصول الى رأس المال الحقيقي والملموس، وتعتبر هذه المصادر ذات ربح وبدون أية جهود من قبل السلطات أو المواطنين، في الدول التي

(1) سعد خليفة الحموي، اساسيات انتاج الطاقة (البترول –الكهرباء-الغاز)، مصدر سابق، ص 75.
(2) عبدالله حسين، مستقبل النفط العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 ، ص 236 .

تعتمد على الاقتصاد الريعي تحتكر الحكومات إمتلاك هذه المصادر وتتحكم في عملية توزيعها وبيعها، لذلك فالحكومات أو السلطات في هذه الحالة تمتلك المواطنين انفسهم بسبب إمتلاكها مصادر دخولهم و والذي يعتبر نوع من التملك والتحكم بهم[1]. إذ إن الدراسات الآقتصادية السابقة اشارت فيما مضى إلى الريع بوصفه تعلق فقط بعائد الآرض الزراعية دون غيرها من عناصر الانتاج الآخرى، لكن التحليلات الحديثة اثبتت إن الريع يشمل كل عناصر الآنتاج الاخرى التي تحصل على عائد غير اعتيادي وفي ظروف معينة، بمعنى تحصل على فائض، فتحقيق أرباح المنظم في ظروف طارئة أو غير عادية يعني بصورة طفرية تسمى أرباحاً ريعية، والعامل الذي يحصل على عائد كبير فوق التوقع يسمى ريع أو فائض، ويلاحظ ان الريع كفائض استثنائي لا يتحقق إلا إذا كان عرض العنصر غير مرن، بينما لعناصر المرنة لا تتمكن من الحصول على عائد يفوق ثمن عرضها، بسبب ان الكسب الآستثنائي سيغري عناصر إنتاج اخرى جديدة للتحول إلى هذا الاستخدام، وأية زيادة في المعروض المتاح من ذلك العنصر سوف يتلاشى بالتدريج ويختفي ويعود إلى الثمن الذي عرض به[2] ،وعموماً يمكن تعريف الريع على إنه الدخول الذي تؤمنها منحة أو هبة الطبيعة، وفي بعض الآحيان قد يؤمن مكان أو موقع جغرافي معين مداخيل ريعية لبلد ما، وذلك حين تكون أراضيه كممر تجاري مثل قناة السويس أو حين تكون ممراً لآنابيب البترول، أو تكون منطقة سياحية ، اضف إلى ذلك إن الريع قد يكون متمثلاً بالمساعدات والهبات الدولية[3] .

2- أنواع الريع :

ويمكن التطرق الى أنواع الريع حسب مصادره على النحو الآتي [4]:

أ- ريع الموارد الناضبة أو الريوع الآستراتيجية : Rents The rent of depleted substances or strategic :

تعد الموارد الطبيعية الناضبة من الثوات المحدودة وغير قابلة للتجديد كالنفط والغاز والمعادن،لكنها تدر ريعاً أقتصاديا على الدول التي تملكها من خلال تصديرها للخارج ، بسبب الكلفة البديلة أي كلفة المصدر البديل للموارد الناضبة الذي يجسده الفارق الكبير بين كلفة الآنتاج لإستخراجه وسعر البيع له، أي الفارق بين الكلفة

---

(1) مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق،بحث مقدم الى مجلة كلية الآدارة والأقتصاد، جامعة الكوفة ، ص 2.

(2) محب خلة، التطور واقتصاديات الموارد، مصدر سابق، ص 213-214.

(3) خالد عبدالله ، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 86 ، 2012، ص9.

(4) سعد محمود الكواز , عبد الرزاق عزيز حسين ،الدولة الريعية والآقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص ،المجلة الآكاديمية لجامعة نوروز، ,العراق،المجلد 7،العدد2،2018،ص2 .

الآستخراجية المتدنية وسعره في السوق، ويشكل هذا الريع للموارد الناضبة القسم الآكبر من إيرادات الدول التي تمتلكها،ويعتبر بمثابة عصب الحياة لإقتصادات ومجتمعات هذه الدول ، ويعد الريع النفطي من أهم أنواع الريوع للموارد الناضبة .

ب- ريع السياحة : **Tourism rent :**

إن السياحة عملية تنقل الآفراد بطرق قانونية من موطنهم الى أماكن أخرى خارج مواطنهم ،فهناك العديد منتي كانت المواقع الآثرية المهمة والتي تتمتع بها العديد من الدول والتي كانت مصدراً للحضارات في الماضي كحضارة وادي الرافدين في العراق وحضارة وادي النيل في مصر والحضارة الصينية وغيرها الكثير،وكذلك أمتلاك بعض الدول للأماكن الدينية المقدسة كالعتبات المقدسة في العراق وبيت المقدس في فلسطين والكعبة المشرفة في المملكة العربية السعودية وغيرها من الآماكن الدينية في العالم ،إضافة لإمتلاك بعض الدول لبيئات طبيعية متميزة (كوقوعها على البحار أو إمتلاكها مناظر خلابة واجواء معتدلة) ، كل ذلك يمكن الدولة من الحصول على دخل ريعي مرتفع نتيجة سيادة الدولة داخليا وخارجياعلى أثر تراثها الثقافي وموقعها الطبيعي ، الذي يمكنها من الحصول على مداخيل كبيرة [1] .

ت- **الريع السياسي: Political rent :**

هو ذلك النوع من الريوع الذي يمكن الدولة أن تحصل عليه نتيجة لمواقفها أو مكانتها السياسية في التكتلات الدولية ، سواء كان ذلك من خلال المحافل والمنظمات الدولية أو عن طريق إستغلال مكانتها للإنحياز الى دولة دون أخرى ، خاصة مواقف الدول الكبرى من بعض الخلافات الدولية كالتصويت في قضايا معينة في المنظمات الدولية أو الإنضمام لتحالفات سياسية أو عسكرية معينة أو عقد إتفاقات معينة مع دول معينة ، لقاء الحصول على مساعدات ومنح وهبات مالية أو قروض وغيرها من الآمور الآخرى ،التي هي بمثابة ريع خارجي تحصل عليه هذه الدول التي تتاجر بموقفها ومكانتها السياسية ، إذ تشكل هذه الريوع جزءاً هاماً من إيرادات موازنتها من أجل تمويل نفقاتها الداخلية .

ج- **تحويلات العاملين في الخارج والمغتربين : Transfers of workers abroad andexpatriates :**

لقد وصفت مثل هذه التحويلات ذات طابع ريعي ،إذ إن الدولة المستقبلة والمستفيدة من هذه التحويلات لاتبذل

1- أحمد أديب احمد، تحليل الآنشطة السياحية في سوريا بإستخدام النماذج القياسية ، بحث لنيل شهادة الماجستير في الإحصاء والبرمجة ، جامعة تشرين،كلية الإدارة والإقتصاد،قسم الإحصاء والبرمجة ،سوريا،2005،ص11 .

أي مجهود للحصول على ذلك المدخول ، بل هو خارج إرادتها وتخضع لإرادة مواطنيها المقيمين في الخارج ومدى إرتباطهم بموطنهم الآصلي .

د- ريع الندرة: Rent of scarcity :

ويمكن أن نعرفه بأنه ذلك الريع الآضافي أو الزائد الذي ينشأ بسبب إستخدام سلعة أو مورد ثابت أو محدد العرض ، ومن الناحية التاريخية كان العنصر النادر هو الآرض ، ومن ثم فالريع هو عائد الآرض كأحد عناصر الآنتاج ، وأي عنصر نادر يمكن أن يحصل على ريع يمكن أن ندرجه من خلال هذه الندرة [1] .

هـ - ريوع موقعية : Site rents :

ويعد هذا النوع من الريع من الانواع الشائعة التي تحصل عليها الكثير من الدول بحكم موقعها الجغرافي والآستراتيجي ، والتي تكون على شكل مدغوعات بسبب مرور أنابيب النفط أو الغاز من أراضيها أو التصدير من خلال موانئها على البحار [2] .

و- الريع الآحتكاري : Monopolistic rent :

لقد نشأ هذا الريع من خلال سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حلقات الإنتاج والتسويق وبيع الموارد الطبيعية مما يجعلها في وضع إحتكاري أو شبه إحتكاري لتحديد أسعار هذه الموارد [2] .

ي- الريع العقاري (المطلق والتفاضلي) : Absolute and differential rent estate : إن الريع العقاري يعتبر الآساس الذي أنطلقت منه النظرية الآقتصادية لصياغة مقولة الريع ، إذ يشكل الريع القاري الدخل الناجم عن عنصر الآنتاج (الآرض) ، وحيث صاغت النظرية نوعين من الريوع هما ((الريع المطلق absoluteوالريع التفاضلي differential) ، فالريع العقاري المطلق ينتج عن الملكية الخاصة للأراضي بحيث لايسمح المالكون للمستثمرين بإستخدام هذه الآراضي ،مهما كانت نسبة خصوبتها متدنية ، بدون مقابل ،هذا المقابل هو الريع العقاري المطلق الذي يضيفه المستثمرين الى تكاليف انتاجهم ، زد على ذلك معدل الربح الذي يحصلون عليه لآنفسهم،أما الريع التفاضلي ،فهو الريع الذي ينتج عن ملكية الآراضي

1-نبيل جعفر عبد الرضا ، مفهوم الدولة الريعية ، الحوار المتمدن ، العدد3631 ، المحور الادارة والاقتصاد ، 2012، بواسطة الموقع الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=294425&r=0 :

2-أحمد أديب احمد، مصدر سابق ،ص11 .

3- عدنان الجنابي، الدولة الدولة الريعية والدكتاتورية ،الدراسات العربية، الطبعة الأولى , بغداد 2013 ،ص8-9 .

الاكثر خصوبة ، فمع تزايد عدد السكان وزيادة الطلب على المواد الغذائية تدخل في الآنتاج الزراعي الآراضي الآقل خصوبة والتي يصبح إستخدامها في الزراعة ضرورياً لإشباع الحاجات المتزايدة ،ولكن أصحاب الآراضي الآقل خصوبة يحصلون مقابل على الريع المطلق،في حين يطالب أصحاب الآراضي الخصبة ببدلات أعلى مقابل إستخدام أراضيهم لآنها تعطي مردودات أعلى ،وبالتالي فأنهم يحصلون على ريع تفاضلي إضافي،ولابنتج الريع التفاضلي من خصوبة الآراضي فقط وأنما ينتج ايضاً من الموقع القريب من مراكز الآستهلاك بحيث يكون نقل المحصولات الى مراكز الإستهلاك أقل تكلفة [1] .

ل- ريع المضاربة المالية : Financial speculation rent :

هذا النوع من الريع يظهر في الآقتصادات المعاصرة بسبب السعي لتحقيق الربح السريع ودون مجهود من قبل المضاربين في الآسواق العالمية ، وأن معظم المضاربين هم من ذوي الدخل المحدود الذين أستهوتهم إمكانية الحصول على الربح السريع والمغري حيث تركوا مهنهم وأعمالهم ذات المردود المحدود وأتجهوا الى البورصة للمضاربة بمدخراتهم ومدخرات عوائلهم للحصول وبوقت قصير (يوم واحد مثلاً)على مايكسبونه في أشهر أو حتى سنوات ، وقامت بعض الحكومات الى خلق نوع أخر من الريع المالي من خلال إصدار سندات خزينة مقرونة بفوائد عالية غي مسوغة إقتصادياً ، مما جعل الدين العام عندئذ، مصدراً ومولداً لريع مضمون لحاملي السندات ودون أن يرافق ذلك أي مجهود إنتاجي ،وغالباً مايكون مالكو هذه السندات من المصارف المحلية والآجنبية التي تلعب دوراً حاسماً في تسويقها ،وهذا يؤدي الى زيادة التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع وزيادة حدة الفقر واعداد الفقراء [2] .

3- الآقتصاد الريعي:

هناك بعض الدول تربح من خلال موقعها الجغرافي ومن خلال الصيد وريع السياحة وريع المساعدات الخارجية، وجميع مصادر الآقتصاد الريعي تعتمد على الفارق الآقتصادي الكبير ما بين سعر التكلفة وسعر البيع بدون أي مجهود او تعب ' وبما إن الاقتصاديون يرون ان الدول التي تعتمد على الاقتصاد الريعي الذي هو مجرد نظام إقتصادي استثنائي لايدوم طويلاً ، والسبب وراء هذه الرؤية هو إنه في حالة نفاذ الثروات

1- عبد السلام أديب، تاريخ اقتصاد الريع في المغرب ، الحوار المتمدن , العدد , 3911 ، محور الادارة والاقتصاد، بواسطة الموقع الالكتروني:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=332347&r=0 .

2- سعد محمود الكواز،عبد الرزاق مصدر سابق،ص62 .

الطبيعية التي تعتمد عليها المجتمعات تقف السلطات امام إقتصاد مشلول لا يتحرك لآنه لا يوجد إنتاج ولا إستثمار ولا طاقات بشرية تتطور وتبتكر لنمو البلاد، وكما في الحال في الجزائر التي تُعدَ اكبر دولة عربية تعتمد على الاقتصاد الريعي ، إذ إنها غنية بالنفط والغاز الطبيعي ،ولكنها تستورد كل المنتجات من الدول الخارجية[1].وأن الاقتصاد الريعي له تأثير كبيرعلى الدول التي تعتمد عليه والتي تتخذه كمصدر رئيس لها في الدخل القومي هذا من جهة ، إلى جانب الاثار السلوكية من قبل المواطن لآعتماده على ماتنفقه الدول من اموال مصدرها الريع،

إن النظرة الآقتصادية للريع تراه نظام استثنائي لايدوم طويلاً، أي إنه إقتصاد هش سهل الانهيار، وينظر له آخرون بأنه ذلك النوع من الآقتصاد الذي يعتبر مصدر نكبة للدولة التي تعتمد عليه،و أول من استخدم هذا المصطلح باعتباره شكل من إشكال المردود المالي هو آدم سميث في كتابه الشهر "ثروة الامم" ولكن اول من استعمله كنمطاً اقتصادياً هو كارل ماركس في كتابه "رأس المال" إذ أشار إلى إنه في الآقتصاد الريعي تقوى علاقات القرابة والعصبية ،بينما تسيطر العلاقات الآنتاجية في التشكيلات الآجتماعية الرأسمالية .

عليه يُعرف الآقتصاد الريعي على إنه إعتماد الدولة على مصدراً واحداً للريع (الدخل)، وفي الغالب يكون هذا المصدر طبيعياً ليس بحاجة الى أليات انتاج معقدة ،سواء كانت فكرية أو مادية مثل مياه الامطار والنفط والغاز.

يمكن تعريف الآقتصاد الريعي بأنه ذلك الآقتصاد الذي تكون فيه الدولة وسيط ما بين القطاع الريعي والقطاعات الاقتصادية الآخرى، بمعنى إنها تستلم العوائد الريعية ومن ثم تقوم بتخصيصها لفروع الآنتاج المختلفة للنشاط الآقتصادي من خلال برامج الآنفاق العام .لذا فإن الأقتصاد الريعي هو الآقتصاد الذي يكون معتمد في دخوله النقدية على العالم الخارجي لتصدير الموارد الاولية التي تمتاز بالذبذبة والمرونة المنخفضة

فالآقتصاد الريعي يتخذ شكل أقتصاد الخدمات (الآقتصاد الآفتراضي) النقيض للأقتصاد الانتاجي الذي يهيأ القاعدة المادية التي تدور عليها كل الظواهر الريعية، فضلا عن إن الفرق الكبير والغير مبرر إقتصاديا" ما بين سعر التكلفة وسعر البيع المُستند على غياب الجهد والتعب والمشقة[2].

تعريف أخر للإقتصاد الريعي هو الآقتصاد الذي يشكل فيه الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل ويكون لآكثرية السكان دور فاعل في توليد الريع وإستغلاله، إذن الملخص من هذا إن الاقتصاد الريعي هو إقتصاد تداولي وليس إقتصاد إنتاجي[3].

---

(1) خالد عبدالله ، مصدر سابق ، ص 8 .
(2) مايع شبيب الشمري، مصدر سابق ، ص2 .
(3) نبيل جعفر رضا، مصدر سابق ، ص 3 .

إن إعتماد الآقتصاد على الريع الخارجي في توليد الدخول النقدية له أثر كبير في خلق المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من المشاكل، اضافة الى إنعدام الآدارة الحكيمة والرشيدة وفقدان الآسس الجوهرية لدى اصحاب القرار والحكومات [1] . وهناك خصائص لابد من أن يحتويها الآقتصاد الذي يوصف بإنه إقتصاد ريعي وهي:-

1- مصدر ريع خارجي حيث يكون الريع الخارجي هو العامل المهمين على الآقتصاد الريعي .

2- معظم السكان يساهم في إستهلاك وتوزيع الريع وليس في إنتاجه مثال ذلك/ إن معظم سكان الدولة الريعية يستفادوا من ريع النفط ، وذلك عن طريق أعمالهم في القطاع العام، فيما تعمل الآقلية منهم في إنتاج النفط.

3- المستلم الرئيسي والمهيمن والمسيطر على الريع هو الحكومة / السلطات.

4- الدولة الريعية، هي حلقة الوصل بين الآقتصاد المحلي والاقتصادات الخارجية وذلك من خلال هيمنتها على الدخول الريعية[2]. وأهم الخصائص التي توضح الاقتصاد الريعي النفطي هي:-

أ- إقتصاد متذبذب / تتميز الموارد الريعية بتذبذب اسعارها وذلك لاسباب سياسية واقتصادية ومناخية، لهذا السبب فإن الآقتصاد الذي يعتمد عليها سيكون متذبذب ايضاً، من ناحية النفقات والايرات والصادرات والاستيرادات والآنتاج الآقتصادي والآحتياطات النقدية، ولا تستطيع الحكومات الوطنية من تحديد الآسعاروتثبيتها، كون الآسعار تتحدد في الآسواق الدولية.

ب - اقتصاد غير عادل: - يعتبر الريع عائداً وثروة وطنية تشمل كل الآجيال الحالية واللاحقة، ولايجوز لأي أحد التصرف بها بصورة شخصية لاحكومات ولا أفراد، وفي الوقت الحاضر الثروات الريعية تدار من قبل الحكومات ومن يرتبط بها فقط . وهذا الآمر يسبب غياب العدالة بين طبقات المجتمع الحالية، وإن مشكلة الاستمرار بالأعتماد على الموارد الريعية وتقاعد الحكومات وشللها في إيجاد مصادر أخرى تدر لها إيرادات أخرى، سينتهي الآمر بنضوبها والنتيجة حرمان الآجيال اللاحقة من حقها في هذه الثروات، وهذا يعني غياب العدالة ما بين الجيلين الحالي واللاحق .

ج - إقتصاد الدولة: - في البلدان النفطية وخاصة النامية منها يكون الآقتصاد تابع للدولة، وهي المتحكمة فيه وهذا يشير إلى دورها الآكبر في الأقتصاد، لذلك تكون وظيفتها بتصدير النفط وتحويل العملات الآجنبية

(1) محمد حسين الجبوري ،إطروحة في تحديد حجم الآنفاق العام الأمثل في الآقتصادات الريعية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد، العراق ص 26 .

(3) نبيل جعفر رضا، مفهوم الدولة الريعية، مجلة الحوار المتمدن، الآدارة والآقتصاد، العدد 3631,2012، ص2 .

المتحصلة منه إلى المجتمع عبر برنامج الآنفاق العام/ الآستهلاكي، ودون التصرف بخلق مصادر أخرى للأيرادات غير مصادر الريع النفطية.

د- إقتصاد إقصاء: - بما إن الدولة تعتمد على ريعها في تمويل إقتصادها، مما سيؤدي إلى إقصاء القطاعات الآخرى وضآلة تشغيلها.

و- إقتصاد عسكري: - معظم الدول التي تتمتع بإقتصاد ريعي، اول شغلها الشاغل تحصين نفسها عن طريق الآهتمام بالجانب الآمني والدفاعي وعبر بوابة الآنفاق العام[1]. .

3- الدولة الريعية : وهي دولة يشكل فيها الريع المتحصل من الخارج نسبة كبيرة من الدخول، وتعمل أقلية من السكان في توليد الريع وبالتالي يؤول الريع بإجماله للحكومة، وبدورها تعمل على توزيعه وإنفاقه على افراد المجتمع. ومن أهم خصائص الدولة الريعية ما يأتي:-

أ-إرتفاع معدلات الانفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض الضرائب.

ب- ضعف هيكل الآنتاج المحلي خارج القطاع الريعي .

ج - إرتفاع الآهمية النسبية للصادرات الريعية كالنفط من إجمالي الصادرات التي تصل أحيانا" إلى أكثر من 80%. وبهذا تكون الدولة الريعية نظام فرعي متصل بإقتصاد ريعي. ومما سبق يمكن التمييز ما بين الدولة الريعية والآقتصاد الريعي ، **جوانب التشابه والاختلاف بين الآقتصاد الريعي والدولة الريعية:**

- جانب التشابه:

أ- إن العلاقة مابين الآقتصاد الريعي والدولة الريعية، تتحدد أساساً بوجود ريع ذو مصدر خارجي يشكل نسبة كبيرة من الدخل المتحقق في البلد ، ويلعب دوراً رئيسياً في الحياة الآقتصادية، لذلك فإن الريع الخارجي هو وصفاً للدولة الريعية والآقتصاد الريعي على السواء .

ب- إن الدولة الريعية تكون مرتبطة بالآقتصاد الريعي ، إذ إن الآقتصاد الريعي بالعادة يولد دولاً ريعية في حال كون الدولة تستحوذ على العوائد الريعية ، ولايصح القول أن دولة ما تخلق إقتصاداً ريعياً [2].

- أما جانب الآختلاف:

أ- في الآقتصاد الريعي تساهم الآغلبية من فئات المجتمع في خلق وتوليد الدخول ، بينما في الدولة الريعية تسهم الآقلية منها .

ب-في الآقتصاد الريعي عوائد الدخول الريعية تعود للمساهمين المشتركين في تحصيله، في حين في الدولة الريعية تعود عوائد الدخل الريعي للحكومة.

---

(1) أحمد حسين علي الهيتي ، إقتصاديات النفط، بيروت ، ط1 ،2002، ص 23 .

(2) نبيل جعفر رضا، مفهوم الدولة الريعية، مصدر سابق، ص 3 .

ج-الدولة الريعية تتحكم وتهيمن بإنفاق وتوزيع عوائد الدخل الريعي على العديد من الآنشطة الآقتصادية، في حين لا يكون الآمر هذا بالنسبة للأقتصاد الريعي.

د- ليس بالضرورة أن يولد الآقتصاد الريعي دولة ريعية، في حين الدول الريعية هي وليدة إقتصاد ريعي، بمعنى لاتوجد دولة ريعية بدون إقتصاد ريعي، في حين لا يكون إقتصاد ريعي بدون دولة ريعية.

والخلاصة مما سبق فإن الريع ليس متعلقاً ببيع المصادر الطبيعية من نفط وغاز فقط، كما هي تصورات البعض عن الآقتصاد الريعي، بل إن الريع قد يأتي من إحتكار طرقً مواصلات كما هو الريع من قناة السويس (قناة من صنع البشر)، أو يكون الريع من تأجير بعض الدول لموانئها لدول لاتطل على البحر، أو من تأجير بعض القواعد العسكرية، وكما يتولد الريع من إحتكار مختلف الآسواق، هذه المصادر الريعية لا علاقة لها، أو لاتعتمد على نفط أو غاز. أما في حالة الدولة الريعية يجب ان يكون من يدفع الريع أجنبياً، لأنه لو لم يكن أجنبي لما أثر ذلك على إجمالي الدخول الريعية في الدولة، فبما إن الريع ليس حصيلة إنتاج معين، إذن فهو بالضرورة حصيلة إعادة التوزيع للثروة بدافع الريع، وبالنتيجة إذا كان الريع مقتصراً على المعاملات الداخلية للدولة لما أنتج دخلاً جديداً على مستوى المجتمع، لهذا لابد من أن يكون الريع مدفوعاً من الخارج ليؤثر على دخل الدولة كتحويل من خارج الدولة الى داخلها[1].

إن الإشكالية التي لابد من التطرق اليها في هذا المجال، هي أن إعتماد الدولة على إقتصاد ريعي تعتمد في مصادر دخولها على موارد ريعية ناضبة غير متجددة، حيث أن الإعتماد على الموارد المتجددة وذات طبيعية ريعية له الأثره الإيجابي والأقل عبئاً على الإقتصاد، كالسياحة والمواقع الطبيعية السياحية والاثرية.... فمن الممكن أن يدوم الى الأبد لو تم تطويره للوصول الى الغاية المرجوة منه. إلا أن المشكلة تكمن بالآعتماد على الموارد الريعية الناضبة كالنفط والغاز .... الخ، وايرادات هذه المصادر وإستخدامها إستخداماً تقليدياً من قبل الحكومات عن طريق إنفاقها على شكل رواتب وأجور وماشابه ذلك، دون إستخدامها في تطوير بُنية الآقتصاد وقطاعاته المختلفة بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة التي تأخذ بنظر الآعتبار جميع المعايير، الآقتصادية والبيئية بما يضمن المحافظة على حياة وحقوق الآجيال الحالية والقادمة.

(1) رياض الحوري، إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية، نشرة الآصلاح العربي ، 2008 ، ص 22 .

المبحث الثاني / التنمية المستدامة ـ المفهوم والآهداف والآبعاد

اولاً:- مفهوم التنمية المستدامة : The concept of sustationabe Development

يرى البعض الى جعل مفهوم التنمية المستدامة اقرب الى التحديد، ووضعوا تعريفا" لها يختص بالجوانب المادية للتنمية المستدامة، حيث أكدوا على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بطريقة لا تؤدي إلى اقتنائها أو تدهورها، أو ربما تؤدي الى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة، والتركيز في الحفاظ على رصيد فعال وثابت من الموارد الطبيعية كالتربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.

وتستند بعض التعريفات الآقتصادية على الادارة المثلى للموارد الطبيعية، من خلال التركيز في الحصول على الحد الآقصى من منافع التنمية الآقتصادية، شريطة الحفاظ على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها[1].

وهنالك تعاريف أخرى للتنمية المستدامة //

فالتنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والتي لها القابلية على الآستمرارية والتي لا تتعارض مع البيئة، مستخدمة العقلانية في إستخدام الموار الطبيعية[2]، فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير مكلف[3]. فاالتقدم الاجتماعي والآقتصادي يمكن أن يحدث دون إستنفاد الموارد الطبيعية، وفي ضوء ذلك عُرفت التنمية السمتدامة بأنها "التنمية التي تنهض بمتطلبات الحاضر دون التضحية بقدرة الآجيال القادمة على مواجهة متطلباتهم". إن اول تعريف ركز على مفهوم الآستدامة وحسب تقرير الآتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية عام 1981 تحت عنوان (الآستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة)، ويقصد بها السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الآنسانية مع الآخذ بنظر الآعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته إضافة لذلك فهي ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى الآرتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وأقل قدر ممكن من الآضرار البيئية، وحسب هذا التعريف فإن ميزة التنمية المستدامة هي إنها توافق بين العنصر البيئي والطبيعي من جهة، والعنصر الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى[4].

وقد عرفها البنك الدولي: بأنها التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الآنية نفسها للأجيال القادمة، بضمان رأس المال الشامل أو الزيادة المستمرة على مر الزمنً، حيث يوضح

(1) جيف سيمونز، العولمة والقواعد الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ب ت، در الكتاب الحديثن القاهرة 2008، ص 81.
(2) ابراهيم العسل، التنمية في الآسلام مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط 1، 1996، ص 39.
(3) حسن احمد الشافعي، التنمية المستدامة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2012، ص 13.
(4) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة، مصدر سابق، ص 14.

التقرير إن رأس المال الشامل هو الذي يتضمن المال الصناعي من معدات وطرق..، بينما رأس المال الصناعي يتضمن علاقات ومؤسسات، ورأس المال البيئي يتضمن غابات وموارد مائية ....، وعلى هذا فنمط الاستدامة هو رأس المال .

وقد عرفتها هيئة الآمم المتحدة: في مؤتمر الآمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي إنعقد فـي ريو دي جانيرو في البرازيل عام 1992 التنمية المستدامة على إنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية "، بينما أشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر الى إنه " لتحقيق التنمية المستدامة لابد من أن تمثل الحماية البيئية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يجوز بالتفكير المستقل عنها". وبذلك هي التنمية التي تستجيب لمتطلبات الاجيال الراهنة دون التفريط بقدرة الآجيال القادمة وتعريضها للخطر، بمعنى تحقيق تنمية الآجيال الحالية لكن دون المساس بحقوق الآجيال اللاحقة .

4-وعرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها بعنوان "مستقبلنا المشترك "، التنمية المستدامة: هي التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على والمساس بحق الآجيال اللاحقة وبقدرتهم في تلبية حاجاتهم[1].

وقد حدد تقرير الموارد العالمية الصادر عام 1992 تعريفاً للتنمية المستدامة وفق أربع مراحل متسلسلة: ـ

المرحلة1// في هذه المرحلة تنقل التنمية المستدامة المجتمع الى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة باستعمال أقل ما يمكن من الموارد والطاقة، وينتج عنها ادنى حد من إنبعاث الغازات والملوثات التي تؤدي الى رفع درجة حرارة الآرض وتآكل طبقة الآوزون.

المرحلة2 // في هذه المرحلة يسعى الى تحقيق الآستقرار في النمو السكاني، والحد من الهجرة للمدن لردع الآكتظاظ السكاني فيها، وما ينتج عن ذلك من مخلفات تعمل على الهدر في البيئة، ويكون ذلك عن طريق توفير جميع الخدمات لمناطق الآرياف[2].

المرحلة3// تكون التنمية المستدامة سبباً مستمراً للتطور والتنوع في حياة الانسان، مع الآخذ بنظر الآعتبار قدرة نظام البيئة وإمكانياته.

المرحلة4 // تعتبر التنمية المستدامة بمثابة ادارة مثلى للموارد الطبيعية، عن طريق الحصول على أقصى حد ممكن من منافع التنمية الاقتصادية، مقابل الحفاظ على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها[3].

---

(1) اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، مستقبلنا المشترك، مصدر سابق، ص 43.

(2) عبد المنعم احمد شكري السعيد، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق، مصدر سابق، ص 53.

(3) ايوب انور حمد سماقة بي، البيئة والتنمية المستدامة، تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، التفسير للنشر والإعلان، ط2006،1، ص91-92.

وفي جميع الأحوال فإن التنمية المستدامة: يراد بها (تحقيق التنمية التي لاتحد من رفاهية السكان وتوفير احتياجاتهم مستقبلاً، وتهدف الى توفير الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والمستقبلية وحفظ نظام دعم الحياة من خلال البيئة لأن التنمية هي المتوافقة مع البيئة[1].

ومن جملة هذه المفاهيم والتعاريف نستنتج بأن التنمية المستدامة، تعد من السياسات والاجراءات التي تتخذ لنقل المجتمع إلى وضع أفضل بإستخدام التكنلوجيا الملائمة للبيئة، وتحقيق التوازن ما بين بناء الطبيعة وتقدم الآنسان من خلال العمل على الإدارة المثلى للموارد بغية الحصول على اقصى المنافع، شريطة الحفاظ على نوعية الموارد الطبيعية وإستغلالها بما يعمل على تعظيم العوائد من هذه الموارد والوصول للرفاهية المنشودة.

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة: -

اصبحت إستراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة متعددة التي روجت لها المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، Assanlt on Worldخلال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن20، ومنها إستيراتيجية الهجوم على فقر الريف، وإستراتيجية التنمية Sustainable Development، وإستراتيجية إشباع الحاجات الرئيسة Poverty المستدامة والتنمية البشرية[2]، وهناك مجموعة من الآهداف تسعى التنمية من خلالها الى تحقيق مستقبل أفضل وأكثر إستدامة للجميع ،من أجل التصدي للتحديات العالمية التي تواجهها ،بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والإزدهار والسلام والعدالة،وتفرع منها مايقارب 53 مؤشر، وهذه بعض أهداف التنمية المستدامة [3]: -

1- <u>القضاء على الفقر</u>: لابد من فهم التحدي الذي يمثله الحد من الفقر والقضاء عليه ،ومن خلال الدعم للحملة التي تسعى الى خلق عمل للنساء والرجال ،إذ تساعد وجهة النظر هذه على تركيز إهتمام السلطات العامة من المستوى الجزئي الى المستوى الكلي .إن الفقر هنا أكثر من مجرد الإفتقار الى الدخل والموارد ضماناً لمصدر رزق مستدام،حيث تشمل ظاهرة الجوع وسوء التغذية،وعدم إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الرئيسة،والتمييز الإجتماعي والإغتراب عن المجتمع،فضلاً عن عدم المشاركة في إتخاذ القرارات [4] ،

1-السكان والبيئة والتنمية، التقرير الموجز الصادر عن شعبة السكان، الآمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 4 .

2- محمد سمير مصطفى، إستراتيجيات التنمية المستدامة: مقارنة نظرية وتطبيقية، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة ، الدار العربية للعلوم، م1، ط1، بيروت2006، ص447-453.

3- على محمد جمعة ، التنمية المستدامة في ظل العولمة،دار غريب للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص33 .

4- منظمة العمل الدولية ،تقرير مؤتمر العمل الدول الدورة91 ،الخلاص من الفقر، التقرير الآول(أ)، جنيف،ط1، 2013،ص73 .

لذا يتطلب الآمر إيجاد التوازن بين مختلف الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ،مما يسمح بالعيش الكريم للجيل الحالي وللأجيال القادمة وهو يعتمد على المنهج الشامل والطويل المدى بعدم إستنزاف الموارد الطبيعية والآساسية .

2- القضاء التام على المجاعة وتوفي الآمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة :

إن النمو الآقتصادي وزيادة الآنتاجية الزراعية خلال العقدين الماضيين أدى الى إنخفاض أعداد من يعانون من نقص التغذية بمقدار النصف تقريباً، إذ من غير الممكن في الوقت الحاضر أن تستطيع العديد من البلدان النامية والتي كانت تعاني من المجاعة أن تلبي إحتياجات التغذية لأكثر الفئات ضعفاً،وقد احرزت تقدما كبيراً في القضاء على الجوع الشديد،ومن أجل تحقيق ذلك لابد من تغيير عميق في نظام التغذية العالمي .

3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الآعمار : لتحقيق هذا الهدف يجي إتخاذ خطوات واسعة إتجاه زيادة العمر المتوقع وخفض حالات الإصابة ببعض الآمراض القاتلة المرتبطة بوفيات الآطفال والآمهات ، وتحقيق تقدم جوهري في زيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي ،ومعالجة العديد من المتطلبات الصحية .

4- ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وزيادة فرص التعلم للجميع : إذ يشكل الحصول على التعلم الجيد الآساس الي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة ، وللحصول على التعليم الشامل لابد من تزويد المجتمعات المحلية بالآدوات اللازمة لتطوير حلول مبتكره تساعد في حل مشاكل العالم الكبرى .

5- تحقيق التوازن بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات : يعد تحقيق التوازن بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من أبرز أهداف التنمية المستدامة ،وتعد الآمارات العربية المتحدة نموذجاً بارزاً ورائداً في مجال مثيل المساواة بين الجنسين،إذ اتاحت للمرأة فرصاً متكافئة مع الرجل في مختلف المجالات(التعليم،الرعاية الصحية ،فرص العمل،التقدم الوظيفي،التمثيل في عملية صنع القرار السياسي والآداري) ،وهذه الفرص التي منحت للمرأة ليس فقط في دولة الآمارات العربية المتحدة بل في دول مجلس التعاون الخليجي .

6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع : أن توافر المياه وتسهيل الحصول عليها جزء أساسي لتحقيق التنمية المستدامة ، إذ أن سوء البرامج الآقتصادية وضعف البنى التحتية يؤدي الى موت[1] .

1- منظمة العمل الدولية ، مصدر سابق ،ص73 .

ملايين البشرسنوياً جراء أمراض مرتبطة بقصور إمدادات المياه العذبة والصرف الصحي والنظافة العامة

7- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة وبتكاليف ميسورة : تعد الطاقة التحدي الآساس والكبير الذي يواجه العالم ،فإمكانية حصول الجميع على الطاقة مسألة جوهرية ، سواء من أجل الحصول على فرص عمل أو الآمن أو تغييرالمناخ وزيادة الدخل ،فضلاً عن تعزيز الآقتصاد وحماية النظم الآيكولوجية .

8- تعزيز النمو الآقتصادي المستدام ،لآنه يتضمن فرص العمل اللائق للجميع : لايزال نصف سكان العالم يعيشون على ايعادل (دولار الدولارين يوميا) ، ويسمى هذا النوع من الفقر بالفر المدقع، إذ إنهم لايضمنون الآلتحاق بوظيفة تمكنهم من التخلص من الفقر وانعدام فرص العمل الائقة وعدم كفاية الإستثمارات وقلة الآستهلاك يفضي الى ضالة العقد الآجتماعي الآساس الذي ترتكز عليه المجتمعات الديمقراطية ،ومن أجل الحول على نمو غقتصادي مستدام يجب أن تعمل المجتمعات على تهيئة الظروف التي تتيح الحصول على فرص عمل جديدة تحفز الآقتصاد دون الاضرار بالبيئة ،فضلا عن إتاحة فرص العمل أمام الجميع من هم في سن العمل من السكان وفي ظروف لائقة .

9- العمل على إقامة بنى تحتية قادرة على تحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الآبتكار: يعد الآستثمار في البنى الآساسية عنصر جوهري لتحقيق التنمية المستدامة وتمكين المجتمعات في العديد من الدول،وهناك إجماع بالرأي بأن النمو في الآنتاجية والدخل وتحسين المستوى التعليمي والصحي يتطلب الاستثمار في البنى الآساسية ،فضلا عن وتيرة النمو والتحضر تحتاج لإستثمارات جديدة في البنية الآساسية المستدامة الي ستساعد المدن على التكيف بقدر أكبر مع تغير المناخ والإستقرار الآمني والسياسي [1] .

10- تعزيز وتنشيط الشراكة العالمية ووسائل تنفيذها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة : من أجل تحقيق التنمية المستدامة فإن الآمر يتطلب تحقيق شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني،إذ تبنى هذه الشراكات على قواعد وقيم ورؤية مشتركة تضع المجتمعات البشرية من أولويات جهود التنمية المستدامة [2] .

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، خطة التنمية المستدامة لعام 2013 ، لدمج التطورات المستجدة والدروس دليل الرصد المتكامل ، للهدف رقم 6 من أهداف التنمية المستدامة بشان المياه وخدمات الصرف الصحي - الغايات والمؤشرات العالمية ،2017 ،ص6.

2- وزارة التغير المناخي والبيئة ،دولة الامارات العربية المتحدة ،أجندة 2030، للتنمية المستدامة ،2017،ص114 .

11- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية وإستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة : إن الصيد الجائر وعلى مر السنين أدى الى تراجع الإحتياطي السمكي في الدول التي يحدث فيها مثل هكذا صيد،لقد أظهرت الدراسات التي أجريت في الآمارات العربية المتحدة،إن هناك إنخفاضا بنسبة 88% في الفترة من 197 الى 2011، ويعود ذلك الى إرتفاع الطلب على الآسماك المصاحب للزيادة الحاصلة للسكان، مما أدى الى الإفراط في الصيد،اضافة الى ذلك مشاريع التنمية الساحلية والتوسع العمراني الى داخل البحار،وإستخدام القوارب الترفيهية لإغراض الصيد التجاري،أضف الى ذلك إرتفاع مستويات التلوث وتدهور المواطن الطبيعية في المناطق الساحلية [1].

11- حماة النظم الايكولوجية وتعزيز إستخدامها على نحو مستدام،لآن مكافحة التصحر وإدارة الغابات و وقف فقدان التنوع البيولوجي، هو ضمن مهام النظم البيئية (الآيكولوجية) : يعد إختلاف وتنوع النظم البيئية والبحرية ،مثل الشعب الرجانية،والغابات المنجرفة،والكثبان الرملية ، إضافة اى مجموعة كبيرة من النباتات والحيوانات بما في ذلك الآنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالإنقراض مثل النمر العربي،والمها العربية ،والسلحفاة الخضراء،يعد إختلاف وتنوع النظم البيئية والبحرية ،مثل الشعب المرجانية،والغابات المنجرفة،والكثبان الرملية ، إضافة الى مجموعة كبيرة من النباتات والحيوانات بما في ذلك الآنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالإنقراض مثل النمر العربي،والمها العربية ،والسلحفاة الخضراء،إذ لابد أن تستند الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي الى وضع أهداف للتنوع البيولوجي، وتتحدد توجهات الإمارات العربية المتحدة في حفظ التنوع البيولوجي خلال العقد المقبل .

12- تعزيز وتنشيط الشراكة العالمية ووسائل تنفيذها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة : من أجل تحقيق التنمية المستدامة فإن الآمر يتطلب تحقيق شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني،إذ تبنى هذه الشراكات على قواعد وقيم ورؤية مشتركة تضع المجتمعات البشرية من أولويات جهود التنمية المستدامة [2] .

13- تحسين آليات التكنلوجيا والعمل على نقلها وربطها بأهداف المجتمع التنموية:- لقد أدى الاستهلاك المفرط للطاقة في الدول الصناعية لاسيما البترول ،الى إنخفاض أجل نفاذ هذا المورد في العديد من الدول المنتجة له، بسب انماط التصنيع الكثيفة في إستخدام الطاقة المنتجة للملوثات والتي ساهمت في نفاذ الموارد،

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية ،مصدر سابق،ص7 .

2- وزارة التغير المناخي والبيئة ،دولة الامارات العربية المتحدة ،أجندة 2030، للتنمية المستدامة ،2017،ص114 .

لكن التقنيات الآنتاجية المناسبة وبرامج صيانة البيئة تضمن تأجيل هذا النفاذ والتي ساعدت في خفض تكلفة التلوث البيئي، التي تعد قابلة للتطبيق في مراحلها الاولى التي تسبق المنافسة مما يسمح بتحقيق منافع إجتماعية وبيئية معقولة[1].

ثالثاً: ـ أبعاد التنمية المستدامة

1-الأبعاد الآقتصادية للتنمية المستدامة:- يعد تأثير السياسات الاقتصادية المحلية إضافة الى العلاقات الآقتصادية بين الدول على التنمية المستدامة واضحاً ، على التجارة العالمية وكذلك على سياسات الاقتصاد الكلي والمواتية للبيئة والتنمية، حيث يتركز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على الانعكاسات في الحاضر والمستقبل على البيئة ، ويتطلب هذا البعد بإعادة النظر في جميع مراحل النشاط الاقتصادي المختلفة ابتداءً بمراحل استخدام وتوزيع مصادر الثروة مع مراعاة حقوق الآجيال المستقبلية ،وصولاً إلى مراحل الاستثمار الخاضعة لقواعد الآستدامة ومدخلاتها الآساسية والتكنلوجية والأقتصادية والفنية، ومن محاور البعد الاقتصادي: النمو الآقتصادي المستدام، إشباع لحاجات الاساسية، كفاءة رأس المال والعدالة الاقتصادية[2]، مضافاً لذلك قيم استخدامات الطاقة والمياه والموارد الأخرى، وشبكات الطرق ووسائل النقل وأوضاع الدين الخارجي وأعباء خدمة الدين[3].

أ-تحديد حصة الفرد من الاستهلاك وتخفيضه من الموارد الطبيعية في الدول المتقدمة: حسب ما يشير إليه متوسط نصيب الفرد من الموارد الطبيعية عالمياً يلاحظ إن سكان البلد الصناعي يستخدمون اضعاف ما يستغله سكان البلد النامي، مثال ذلك إن إستهلاك الطاقة من البترول والغاز والفحم يكون في الولايات المتحدة أعلى منه) بعشرات المرات فيOCDE في الهند ب 33 مرة، وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية الآقتصادية المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعةً.

ب-التوقف عن تبديد الموارد الطبيعية: في البلدان الغنية يكون ملخص التنمية المستدامة بإجراء تخفيض متتالي من مستوى الآستهلاك الطاقوي المبدد اضافة للموارد الطبيعية، ويكون ذلك من خلال تطور مستوى

---

(1) وديع محمد عدنان، قياس التنمية ومؤشراتها، مجلة جسر التنمية، المجلد1، الآصدار 2، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص2 .

(2) عثمان محمد غنيم،د. ماجدة احمد ابو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وادوات قياسها،مصدر سابق، ص39.

(3) ديباجة جدول أعمال القرن 1، الفصل 1، الآبعاد الاجتماعية والاقتصادية، جدول اعمال اجندة القرن والواحد والعشرون، هيئة الامم المتحدة، ص 12.

الكفاءة البيئية والعمل على إجراء تغييرات جذرية في أنماط الآستهلاك وإسلوب الحياة الذي يهدد التنوع البيئي في بلدان اخرى، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض. [1]

ج- إلقاء مسؤولية التلوث ومعالجته على عاتق البلدان المتقدمة: يقع على عاتق البلدان الصناعية مسؤولية جوهرية في قيادة التنمية المستدامة، وذلك بطبيعة أستهلاكها المتراكم سابقاً من الموارد الطبيعية كالمحروقات وهذا يعني إشراكها في مشكلات التلوث العالمي، وبما إنها تعد من الدول الغنية لما لديها من موارد مالية وتقنية وبشرية والذي يجعلها تحتل، مركز الصدارة في إستخدام وإنتاج تقنيات تكنلوجية أنظف وتستغل الموارد بأقل كثافة ممكنة، وتعمل على توفر الموارد التقنية والمالية لدعم التنمية المستدامة في بلدان أخرى، وخاصة المتخلفة منها [2].

د-توزيع الموارد على اساس المساواة: إن من مسؤولية الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، أن تكون عادلة في التخفيف من حدة الفقر والعمل على تحسين المستوى المعيشي للسكان، وتعد الوسيلة المهمة في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات وتوزيعها فيما بين أفراد المجتمع بطريقة المساواة أو أقرب لها، حيث إن ضآلة الحصول على فرص التعليم والخدمات الآجتماعية وعلى الاراضي والموارد الطبيعية الأخرى وكذلك الحرية في الاختيار، وغيرها من الحقوق السياسية المفتقدة تعتبر كلها عوامل تعمل بطريقة اللامساواة والتي تشكل عائقاً أمام العملية التنموية، لآن المساواة الواقعية حقاً تعمل على تنشيط عمليتي النمو والتنمية الآقتصادية والتنمية المستدامة ومالهما من ضرورة في تحسين الاوضاع المعاشية.

هـ- الحد من التفاوت في توزيع الدخول: إن التنمية المستدامة تعمل على الحد من التعاون المتنامي في الدخل ،وفي فرصة الحصول على الرعاية الصحية في الدول الصناعية كالولايات المتحدة الآمريكية، والعمل على إناطة حيازة الارض الزراعية الشاسعة وخاصة غير المنتجة منها للطبقات الفقيرة من المجتمع، الذين لم يأخذوا فرصهم في إمتلاك الآراضي، وكما هو الحال في منطقة أمريكا الجنوبية، اضافة الى تسهيلات منح القروض للقطاعات الآقتصادية الغير رسمية، وتطوير فرصة التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة[3] .

(1) صالحي صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الآستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، بحوث واوراق عمل الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة، ج1، كلية العلوم الآقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، المنعقد بالفترة 7-8 ،2008، ص872.

(2) د. عبير شعبان عبده، د. سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، مصدر سابق، ص 107.

(3) محمد سمير مصطفى، إستراتيجيات التنمية المستدامة، مصدر سابق، ص 455.

و-خفض أو تقليص الانفاق العسكري: إن التنمية المستدامة تعني إنه على جميع الدول أن تعمل على تحويل الاموال من عمليات الآنفاق على الاغراض العسكرية وامن الدولة إلى الانفاق على الآحتياجات التنموية، والعمل على إسراعها بما يحقق التنمية بشكل ملحوظ(1).

2- الأبعاد الآجتماعية والثقافية للتنمية المستدامة:- بما إن التنمية المستدامة عملية مجتمعية واعية هادفة لتحقيق إرادة وطنية مستقلة لمعرفة التحولات الهيكيلية وإحداث تغيرات سياسية وإقتصادية وإجتماعية ،تعمل على تحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين في نوعية الحياة، لذلك يضفي المدخل الآجتماعي لمفهوم التنمية المستدامة بعداً تنموياً ينطلق من ترقية الآنسان وتنميته وصولاً إلى تحقيق غاياته ورفاهيته، فالأنسان هو جوهر التنمية وهدفها من خلال تحسين أوضاع الفقر وتقليل نسب الآفراد الذين يعيشون دون خط الفقر، وتوفير الرعاية الصحية لكافة الآفراد من خلال تخفيض معدلات وفيات الآمراض ومحاربة سوء التغذية، اضف الى ذلك رفع مستويات الآنفاق على التعليم والحرص على مجانيته لاسيما في الطور ما قبل الثانوي. وكذلك وضع سياسات وإستيراتيجيات وطنية لتشجيع التغيير في نمط الآستهلاك غير المستدام وتقليص الهوة ما بين الشمال والجنوب، رغم المقاربات السابقة للتنمية إلا إنها لم تأخذ في حسابها المكون الثقافي في المسيرة التنموية للشعوب، ولكن الجو الذي لا يراعي خصوصيات الثقافة سيؤدي إلى العديد من الآضطرابات والتوترات الآجتماعية التي تعيق مسيرة التنمية الشاملة المستدامة ،إذ يسعى المدخل الثقافي الى تحقيق التكامل في عمليات التنمية عن طريق تمكين الآفراد والجماعات المحلية وتعبئة الطاقات البشرية ، وسيادة مبدأ الحكم الرشيد والديمقراطية الشعبية(2).

أ-ضبط الزيادة السكانية: إذ إن الزيادة السكانية تبلغ حوال 80 مليون نسمة كل عام وهذه الزيادة لا تتسع لها الآوضاع الآقتصادية والاجتماعية الحالية، وإن أغلب الزيادة في دول العالم الثالث المسوم لا للفقر والتخلف والآقتضاض تبلغ نسبته حوالي 85%، حيث إن الآستمرارية على هذه الحال يزيد الفقراء فقراً ومن الطبيعي يظهر هذا خطرا على العالم(3).

(1) قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتب حسن العصرية، بيروت، ط1 ،2013، ص 78.

(2) الرفاعي قدوري سحر، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الآدارة البيئية، اشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، الصادر عن المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، تونس،2006، ص24.

(3) ديباجة جدول أعمال القرن 21، الفصل 4، انماط الآستهلاك المتغيرة، جدول اعمال اجندة القرن والواحد والعشرون، هيئة الامم المتحدة، ص 32.

ب-مبدأ العدالة الأجتماعية: وتتضمن العدالة بين الآفراد، والآخذ بيد الفئات المستضعفة منهم والعمل على إرتقائهم وصولاً الى الرفاهية المنشودة، والعدالة بين الاجيال حتى يقال غن مابين أيدينا من ثروات طبيعية هي ملك لآبنائنا وأحفادنا، وينبغي ان يصان للحفاظ عليه في سبيل أن يرثوه حسب مبدأ العطاء[1].

ج-**معيار التنمية البشرية وتوسيع أفق التعليم في كل عام،** حيث يصدر برنامج الامم المتحدة الالماني تقريراً عن التنمية البشرية التي تقاس بمعايير تنموية، إقتصادية وإجتماعية، فالتعليم يخرج أفراد قادرين على الاسهام في التنمية والتقدم الآجتماعي، وليس تخرج أعباء إجتماعية يكون طريقها إلى ساحات البطالة وليس سوق العمل، فالتنمية تطالب بإعادة النظر في نهج التعليم وأساليبه ومؤسساته[2].

د-المساهمة الفاعلة في مراحل التخطيط والتنفيذ: تعتبر المشاركة في عملية التخطيط من الركائز الجوهرية لنجاح وتقدم التنمية الشامل نوالتي تعتمد هذه المساهمة على القبول الاجتماعي الذي يعد أساساً للديمقراطية، وغياب الآخيرة يحرم المجتمعات من المشاركة لما لها من اولوية المسؤولية.

هـ-ضبط السلوك الاستهلاكي للأفراد: تعتبرأهم وسيلة إجتماعية هي ضبط السلوك الاستهلاكي والقبول بحدود رشيدة بعيداً عن الاسراف والتبذير، وليس الحرمان، فالأوضاع الراهنة وخاصة مجتمع الوفرة هي أقرب للإسراف الغير رشيد، إذ إن أي زيادة في الاستهلاك تتبعها الزيادة في كمية المخلفات.

3-الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة:-

إن عملية الحفاظ على قاعدة الموارد الاقتصادية والنظام البيئي والمناخي وحماية المحيط، وكذلك الاستغلال العقلاني للإمكانات المتاحة في ظل اولويات تضمن تأمين متطلبات الحاضر والمستقبل[3]، وتعزى اسباب المشاكل البيئية أحيانا: الى نمط النمو والتنمية القائمين على إستنزاف الموارد البيعية وإستخدام التقنيات والآساليب الملوثة والضارة بيئياً، إضافة الى إعتبار الموارد الطبيعية ملكية عامة وتحمل المجتمع للتكاليف البيئية الخارجية دون ظهورها في حسابات المؤسسات او الحستبات الكلية للإقتصاد الوطني. وفي ظل الآنتشار الواسع للقطاعات المختلفة كالبترول والغاز وإستخراج المعادن وإمتداد العمران وإنشاء صناعات، تظهر الآثار المدمرة للبيئة بسبب هذه الآنشطة كالتلوث الجوي والمياه والتربة والقضاء على الغابات والارتفاع في درجات حرارة [4].

---

(1) محمد سمير مصطفى، إستراتيجيات التنمية المستدامة، مصدر سابق، ص 454-455

(2) احمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية والحديثة، المكتب الجامعي الحديث، ط1، القاهرة، 2003، ص 90.

(3) صالحي صالح، التنمية الشاملة المستدامة، مصدر سابق، ص 871.

(4) الشيخ محمد صالح، الآثار الآقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، دار الاشعاع القانوني،ط ،2002 ، ص8

أ- **تجريف التربة، واستعمال المبيدات، وتدمير الغطاء النباتي والمصايد، تطهير الارض:** يعمل تجريف التربة الى القضاء على إنتاجيتها وبالتالي تقليل مساحة الآراضي الصالحة للزراعة، وكذلك الآفراط في إستعمال الآسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي الى تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، ناهيك عن عمليات الاستكشاف والتي تكون معتمدة على وسائل النقل كالطائرات والمركبات، وبإستعمال التفجيرات سوف تؤثر على الحيوانات البرية والمناطق الغابية، هذا نتيجته يعمل على إختلال التوازن البيئي. وإن إستغلال المناطق البيئية كتنظيفها وإعدادها لآنشاء الهياكل القاعدية حتماً يؤدي إلى فقدان الطبقة العليا من التربة الخصبة وهذا يعمل على تهديد الثروة الموجودة في المنطقة، حيث تزاد وتيرة إزالة الغابات بشكل متسارع ومطرد، لاسيما في المناطق -المدارية لأمريكا اللاتينية وافريقيا وأسيا حيث تتراوح المساحات المتعرضة للدمار من 17-20 مليون هكتار سنوياً مقارنة ب 11.4 مليون هكتار في سنة 1980، اضف الى ذلك عامل خطر أخر وهو سقوط الامطار الحامضية في اوروبا الشرقية. الارض والتصحر، كل هذه العوامل تعمل على إعاقة التنمية المستدامة بشكل أو بأخر، ومن الآثار السلبية المدمرة للبيئة هي[1]:

ب- **إهلاك الموارد الطبيعية، تشييد الطرق والانابيب:** إن عملية التنمية المستدامة تكون بحاجة الى حماية الموارد الطبيعية المهمة لآنتاج المواد الغذائية والوقود ،اضافة الى التوسع في العملية الانتاجية لتلبية إحتياجات السكان المتزايدة ، ومن قضايا البيئة الآخرى هي المناطق المرتبطة بالتنمية في المناطق المتخلفة والنائية التي يتم فيها فتح الطرق أو فتح مايير الانابيب الناقلة للبترول والغاز والماء والتي لم يصل إليها الانسان، فالمستوطنين والمنجمين والصيادين يتحركون من خلال هذه الطرق والمنافذ وبالتالي إلحاق الضرر بالبيئة ، اضافة لذلك يعمل الآستيطان الغلامي بإستغلال المناطق المحيطة بها فترة من الزمن ومن ثم الآنتقال الى مناطق اكثر خصوبة.

ج- **سوء الآستغلال والترشيد الاستهلاكي للمياه، القاذورات السامة:** في بعض المناطق تقل فيها مصادر المياه، وكما يتم إستنزاف المياه الجوفية بشكل مؤذي وكبير، ومن الجرائم التي يقترفها الآنسان في حق البيئة في ظل غياب القوانين والرقابة البيئية، هو إلقاء النفايات السامة وبشكل ملحوظ في الكثير من الدول النامية، مما له الاثر بالمساهمة في تلوث المياه والتربة والجو ، وحتى لو تم إلقاء هذه القاذورات في اعماق الارض فقد تطفو وتختلط بالمياه الجوفية ، فضلا عن الغازات المنبعثة من البيوت الزجاجية والبلاستيكية فجميعها تؤدي الى إرتفاع درجات الحرارة في الآرض[2].

(1) صالحي صالح، التنمية الشاملة المستدامة، مصدر سابق، ص 114.
(2) الشيخ محمد صالح، الآثار الآقتصادية والمالية لتلوث البيئة، مصدر سابق، ص 114.

د- ظاهرة الآحتباس الحراري: من سبل التنمية المستدامة العمل على عدم المخاطرة بإجراء تغييرات في البيئة العالمية كزيادة مستوى سطح البحر، تغيير انماط سقوط الامطار، الغطاء النباتي أو زيادة الاشعة فوق البنفسجية، إجمال هذه العوامل يعمل على إحداث تغيير في المناخ والنظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو الحاق الدمار بطبقة الآوزون الحامية للأرض.

4-**الأبعاد التكنلوجية للتنمية المستدامة: -** إن السعي لبلوغ المكاسب التنموية سواء التقنية منها أو التكنلوجية، لا يمكن تحقيقه إلا في ظل الآهتمام البالغ بالبحث العلمي وتحويل المعرفة العلمية الى تكنلوجيا في إقتصاد يعرف بالآقتصاد المعرفي Knowledge Econoy فالمعرفة أصبحت تشكل أساس الثروة، وهذا يمكن تحقيقه من خلال الآتي[1]:-

أ- استعمال التكنلوجيا النظيفة في القطاع الاقتصادي: تعمل الأنشطة الاقتصادية كثيراً على تلويث ما يحيط بها من هواء وماء وأرضي، ففي البلدان المتقدمة تقوم بالحد من تدفق النفايات وتنظيف هذا التلوث وبنفقات كبيرة ، في حين البلدان النامية يكون فيها الكثير من تدفق النفايات الذي لا يخضع لرقابة أو عرف إلى حد كبير ،وعليه ليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي ، وأمثال هذه النفايات تكون نتيجة لآفتقار التكنلوجيا للكفاءة وعمليات التبديد وكذلك نتيجة الى الآهمال وإلافتقار في فرض العقوبات الاقتصادية، وهنا تعني التنمية المستدامة تكنلوجيا افضل وانظف وكفاءة والتقليص من إستهلاك الطاقة .

ب- العمل بالتكنلوجيا المحسنة والقواعد القانونية الصارمة: إن التكنلوجيا المتعبة الآن في الدول النامية غالباً ما تكون إقل كفاءة وأكثر تسببً في التلوث بعكس التكنلوجيا المتبعة في الدول الصناعية، والتنمية المستدامة تعنى بالإسراع في إتباع التكنلوجيا المحسنة، والنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات وتطبيقها، ومن شأن التعاون التكنلوجي – سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات انظف وأكفأ تتناسب والاحتياجات المحلية – الذي يهدف الى سد الفجوة ما بين البلد الصناعي و النامي، بأن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية والحيلولة دون المزيد من التدهور البيئي، ولا نجاح هذه الجهود والمساعي، لابد من الاستثمارات الكبيرة في التعليم والتنمية البشرية، وخاصة في البلدان الآشد فقراِ، والتعاون التكنلوجي يبين التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية ،البشرية ،البيئية والتكنلوجية من أجل تحقيق التنمية المستدامة[2].

ج-الحد من المحروقات والاحتباس الحراري: يعد استخدام المحروقات من الآمور الخاصة، مثلاً العمليات الصناعية غي المغلقة، حيث إن المحروقات يتم إستخراجها وإحراقها وطرح النفايات داخل إطار البيئة، وهذا

(1) د. عبير شعبان عبده، د. سحر عبدالرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، مصدر سابق ، ص 109 .
(2) محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الآقتصادية ومشكلاتها، مشاكل الفقر والتلوث البيئي، التنمية المستديمة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الآسكندرية،2013، ص184.

يعد سبباً كافياً لتلوث البيئة في المناطق العمرانية وللأمطار الحمضية التي تصل مناطق كثيرة، كذلك الاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ والمستويات الحالية ، لا تنبعث الغازات الحرارية من النشاط البشري حيث تتجاوز قدرة الآراض على الامتصاص، وخلال العقد الأخير من القرن 20 ، أصبحت اثار التلوث واضحة المعالم ،حيث اتفق أغلب العلماء على إن هذه الانبعاثات لا يمكن لها أن تستمر الى مالا نهاية، سواء على المستوى الحالي او بالمستوى المتزايد، دون أن تسبب إحترار مناخي وعلى المستوى العالمي، وهذا يؤدي الى تغيرات في درجات الحرارة ونمط سقوط الأمطار ويبلغ مستوى سطح البحر مستقبلاً، وخاصة أذا حدت هذه التغيرات بصورة سريعة ،لما لها من اثار على النظام الآيكولوجي، وكذلك يكون سبباً لوفاة الناس ومعاشهم، ولاسيما المعتمدين منهم على النظم الطبيعية[1]. .

د-الحد من إنبعاث الغازات: تهدف التنمية المستدامة إلى التقليل من المعدل العالمي المتزايد لآنبعاث الغازات الحرارية، عن طريق التقليل من إستخدام المحروقات بشكل كبير، والسعي لآيجاد مصادر أخرى للطاقة لا مداد المجتمع الصناعي، وعليه أن تتقدم الدول الصناعية بإخذ خطوة كبيرة للحد من إنبعاث غاز ثاني اوكسد الكاربون، وإستخدام الطاقات الحرارية بطريقة مثلى عن طريق إستحداث تكنلوجية جديدة، وأن يكون توفير الامداد من الطاقة غير الحرارية مأموناً وبنفقات محتملة .

هـ-الحيلولة دون تدهور طبقة الآوزون: ترمي التنمية المستدامة ايضاً بالعمل على الحد من تدهور طبقة الاوزون التي تحمي طبقات الارض، ومن الآجراءات التي أتبعت لعلاج هذه المشكلة: إتفاقية كيوتو التي طالبت بالتخلص التدريجي من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، موضحة إن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مقدور عليه، لكن الولايات المتحدة أعلنت باستعدادها بإن قوتها أصبحت فوق إدارة المجتمع الدولي الآمر الذي جعلها ترفض توقيع هذه الاتفاقية مازال أن أي أحد لا يمكنه إجبارها على ذلك[2].

رابعاً:- مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

مثلما تطور مفهوم التنمية عالمياً خلال النصف الثاني من القرن الماضي، كذلك تطورت مؤشرات التنمية وتعددت مكوناتها وإهتماماتها من مجرد مؤشرات النمو الاقتصادي إلى حركة المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات الحاجات الأساسية ومؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة والتنمية البشرية، أهداف الالفية الآنمائية، ويقدم جدول أعمال القرن 21 إرشادات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في القرن 21 وعلى كافة المستويات، وفيما يأتي مجموعة من المؤشرات الآساسية والمساهمة في قياس التنمية المستدامة[3]:

(1) محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، المصدر السابق نفسه، ص184-18.
(2) د. عبير شعبان عبده، د. سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، مصدر سابق، ص 109.
(3) قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مصدر سابق، ص 80.

اولاً / المؤشرات الاقتصادية: -

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:-

ونعني به متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان، ويمكن توضيح الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع القيم المضافة للمنتجين المقيمين بسعر المنتج مضافاً إليه الرسوم الكمركية او هو مجموع المخرجات مخصوماً منه مجموع الاستهلاك الوسيط مضافاً إليه صافي الضرائب غير المباشرة على المنتجات (ضرائب- إعانات) غير المدرجة في قيمة المخرجات، ولبيان الدخل القومي فهو عبارة عن النتاج المحلي الإجمالي مخصوماً منه الدخول الأولية التي تدفع للوحدات غير المقيمة مضافاً إليه الدخول الأولية المتلقاة من الوحدات غير المقيمة، ذن نصيب الفرد من الدخل القومي هو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بعد قسمة الدخل القومي الإجمالي على عدد السكان.وتتخذ المنظمات الدولية مقاييس متعددة لقياس التنمية الاقتصادية لدول العالم ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحد تلك المقاييس، ويعبر هذا المؤشر على قدرة الفرد في حصوله على السلع والخدمات الإستهلاكية وكذلك يعطي انطباعاً عن متوسط دخل الفرد بشكل ربعي وسنوي[1].

تعد أهمية مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأنه أحد مؤشرات قياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يستخدم عادة للمقارنة بين بلد وآخر فالارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إشارة إلى أن الاقتصاد يتجه للنمو وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.ويتم احتساب نصيب الفرد من النتاج المحلي الإجمالي من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان وكما يأتي[2] :

$$\text{نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية}}{\text{عدد السكان}}$$

ويتم حساب نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال قسمة قيمة الدخل القومي بالأسعار الجارية على عدد السكان وكما يلي:

$$\text{نصيب الفرد من الدخل القومي} = \frac{\text{الدخل القومي بالأسعار الجارية}}{\text{عدد السكان}}$$

(1) الهيئة العامة للإحصاء، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الربع الثالث، 2019، ص 2.

(2) نفس المصدر السابق ،ص 4 .

ب- الميزان التجاري :

يمثل الفرق بين قيمة واردات بلد خلال فترة ما وبين قيمة صادرات ذلك البلد فإذا رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات قيل إن البلد ذو ميزان تجاري ملائم او موافق وإذا رجحت كفة الواردات على كفة الصادرات قيل أن البلد ذو ميزان تجاري غير ملائم او غير موافق، لذلك فإن للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد اي بلد ويعدها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات وهو أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره فالتوسع في التصدير عموماً يساعد على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية وتتضح أهمية التصدير في قدرته على ما يأتي[1]:

اولاً: خلق فرص عمل جديدة.

ثانياً: إصلاح العجز في ميزان المدفوعات.

ثالثاً: جذب الاستثمار المحلي والاجنبي.

رابعاً: تحقيق معدلات نمو مطردة مما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

ج- الدين العام:-

لقد أصبحت مشكلة التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الشغل الشاغل للمفكرين الاقتصاديين، كما اصبحت القضية الرئيسة المتداولة على النطاق الدولي سواء على مستوى الحكومات او المؤسسات او الهيئات الدولية، كذلك فإن ظاهرة الاقتراض الخارجي ليست ظاهرة جديدة بل هي ظاهرة قديمة ترتبط بالاقتصاد النقدي عموماً وبالتبادل الدولي خصوصاً، وهو حجم ديون الدولة للمقرضين خارج وداخل الدولة نفسها ويمكن أن يكون هؤلاء المقرضون إما أفراداً او شركات وحتى حكومات أخرى ولا يتم الإشارة إلى الدين الوطني ففي بعض الدول يمكن أن يكون الدين العام عبارة عن الديون المستحقة على المدن والمقاطعات والبلديات، لذلك عند تعريف الدين العام يجب أخذ الحرص للتأكد من أن التعريفات هي نفسها فالديون المستحقة هي المبلغ المستحق من قبل الحكومات والقطاع الخاص أي الافراد والشركات ويتم قياس درجة المخاطر في اقتصاد معين عن طريق مقارنة الدين العام بالناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة، فيستخدم الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لمدى صحة الاقتصاد ومدى إمكانية الدولة من سداد ديونها ومدة إمكانية الدولة من سداد ديونها حيث يعتبر الدين العام خطيراً عند وصول الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية إلى 60% ،ويجب على الدولة الانتباه عند أستخدام الدين العام فمعدلات الدين العام المرتفعة لها تأثير

(1) صديقة باقر عبد الله، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية، مركز التدريب والبحوث الإحصائية، مديرية إحصاءات التجارة، وزارة التخطيط، ص 2.

كبير على الاقتصاد لذلك يجب التركيز عند استخدام الدين العام بطريقة صحيحة تؤدي الى دفع الناتج المحلي الإجمالي وإبقاء معدلات الفائدة منخفضة. [1].

ثانياً/ المؤشرات الاجتماعية: -

أ-الدينامية الديمغرافية والآستدامة: إن العلاقة السببية ما بين السكان والتنمية مازالت عصية على الاستقرار رغم الآهتمام في العلاقة الذي تحظى به كليهما، وهناك الكثير من الأفكار بوجود حجم امثل من السكان يسعى الى تحقيق الأهداف الاقتصادية أو التنموية المبتغاة، وإن النمو السكاني لم يستغل بشكل رئيسي في رفع التقدم الاقتصادي في الدول النامية أو تأخيره بعكس ما تلعبه العوامل الغير الديمغرافية، كالتكيفات التقنية والمؤسسية والتكنلوجية المتطورة وكذلك بعض السياسات العامة المدروسة، والذي يساهم بصورة جوهرية في عملية التنمية هو إنقاص معدل النمو السكاني عن طريق التوسع بالخيارات للبلدان النامية، من خلال الضمان بإن النمو السكاني لن يتجاوز على الفرص الاقتصادية الموجودة حالياً للأجيال القادمة.

ب-التخلص من الفقر: يعد الفقر مؤشراً للقصور في التنمية البشرية وفي توفير المتطلبات الرئيسة، والمؤشران الأهم في قياس الفقر هما: عدد الفقراء – الى نسبة عدد السكان، ومؤشر فجوة الفقر الذي يقيس مدى إبتعاد الفقراء عن خط الفقر المعتمد[2].

- **مؤشر الفقر البشري:** وضع من قبل برنامج الأمم المتحدة الآنمائي والمقارن لفقر الدخل، يتركز هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد بالنسبة للدول النامية: وهي حياة طويلة وصحية / (وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لم يبلغوا سن 40)، المعرفة والأمية، توفير الوسائل الاقتصادية (يقاس بنسبة مئوية من الأفراد الذين لا يستطيعون الانتفاع بالخدمات) الصحية ومياه الشرب، ونسبة الآطفال دون ال5 الذين يعانون من الوزن الناقص بدرجة معتدلة أو شديدة.

-**مؤشر السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني:** ويقاس بالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني.

- **مؤشر معدل البطالة:** وعبر عنه بنسبة الأفراد العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، ويوضح المؤشر كل أفراد القوة العاملة والغير موظفين، أو العاملين بصفة مستقلة كنسبة من القوة العاملة[3].

---

(1) جريدة الوطن، الرأي، مفهوم الدين العام 2018/11/10.

(2) وديع محمد عدنان، قياس التنمية ومؤشراتها، مصدر سابق، ص 483.

(3) خامرة الطاهر، المسؤولية البيئية الاجتماعية: مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، حالة سوناطراك، رسالة ماجستير (غ.م) كلية العلوم الآقتصادية بجامعة ورقلة، 2007، ص 42.

- **مؤشر التوزيع:** ويقاس بحصة الفرد من الدخل الإجمالي، أو الآنفاق الآجمالي ويعد معامل جيني الآكثر شيوعاً في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، والذي تنحصر قيمته ما بين الصفر (في حالة التوزيع المساواة أو العدالة في توزيع الدخول) والواحد (وهو عكس الحالة الاولى بالتوزيع فهو سوء التوزيع التام، أي في حالة ذهاب جميع الدخول لوحدة واحدة فقط)، وكلما ارتفعت قيمة المعامل كلما أثبت ذلك على وجود التفاوت الشديد في التوزيع[1].

ج-دعم التعليم والوعي العام والتدريب: ويقاس بمؤشرات التعليم ومعدل الآلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين، وبنسبة الاستثمار في التعليم.

- **مؤشر التعليم:** توضح تجارب التنمية من أجل رفع معدلات النمو المستديم لابد من زيادة الطاقة الانتاجية مضافا لها الاستثمارات في الاصول الملموسة وغير الملموسة كالابتكار والتعليم والتدريب، وهو يرمز للمكانة المتقدمة في سبيل رفع الإنتاجي ومستوى التشغيل، وتبرز اهمية رأس المال البشري في المنافسة الآقتصادية كمحدد رئيسي للأنتاجية وعن طريق رفع قدرات التدريب والإدراك للعاملين ورفع الدخول وتشجيع الاستثمار والادخار[2].

-**الاستثمار في التعليم:** تشير النظرية الآقتصادية الى مفهوم الفرد العقلاني والرشيد الذي يتخذ قراره على اساس المقارنة بين المنفعة والكلفة، ويتم حساب معدل العائد من الاستثمار في التعليم وحسب مستوى التعليم في البلد المتقدم والنامي، ويدخل الى الحساب عناصر مثل (الدخل، أمد الحياة، البطالة، الخبرة، الضريبة) وكذلك توجد نظريات تعمل على تفسير الفرق بالآجر بين العاملين، إضافة الى نظرية التنافس على العمل ونظرات تجزئة سوق العمل[3].

د-مؤشر الصحة: يعد هذا المؤشر وسيلة أو غاية مهمة ضمن الاهداف الرئيسة للتنمية والمتمركزة على الآنسان ويتضمن هذا المؤشر:

- **متوسط العمر المتوقع عند الولادة:** يعبر هذا المؤشر للدلالة على التقدم الصحي في البلاد، والذي يمكن تحقيقه من خلال جميع الجهود التنمية لتلبية الخدمات الصحية والتغذية وتحسين الآنتاج، مضافاً له مؤشر معدلات الوفيات للرضع والعناية الصحية بالامومة.

(1) خواجه خالد زهدي، أساليب تحليل بيانات ونفقات الآسرة، إصدارات المعهد العربي للتدريب والبحوث الآحصائية، عمان، 2009، ص25.

(2) تقرير اللجنة الآقتصادية والآجتماعية لغربي أسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الآسكوا: تحليل النتائج، الآمم المتحدة نيويورك، 2001، ص12.

(3) وديع محمد عدنان، قياس التنمية ومؤشراتها، مصدر سابق، ص490-491.

-مجموع السكان الذين لايستفادون من الخدمات الصحية: ويمكن قياسه بمدى توفر النواحي الصحية ومجانيتها للجميع، ومدى توافر الكادر الطبي وتكافؤ فرص التوزيع الداخلي لهذه المناطق وبحسب فئات الدخل والمنطقة الجغرافية.

-مجموع السكان الذين لا تتوافر لهم المياه الصالحة للشرب: إذ يعد الماء سر الحياة البشرية، إلاّ إنه يكون أحياناً مصدراً مهماً لنقل الكثير من الامراض الفتاكة بحياة البشر، ولاسيما في المناطق النائية والتي لا تتوافر فيها شروط النظافة والتعقيم[1].

هـ-مؤشر التنمية البشرية الرفاهيةHDI :

يركز هذا المؤشر الذي أبتكرته هيئة الامم المتحدة، على مستوى العالمية، والذي أشار اليه في تقريره عام1990، ويبين هذا المؤشر قياس متوسط العمر المتوقع للفرد والتحصيل العلمي مقاساً بمعرفة القراءة والكتابة بين البالغين (لها وزن مرجح قدره ثلثان) بالتعليم الاولي والثانوي والعالي سويةً (لها وزم مرجح قدره الثلث)، ومستوى المعيشة الذي يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)، وللإستناد للدليل حددت القيمة الدنيا والقصوى الثابتتان لكل من هذه المؤشرات وهي: معرفة القراءة والكتابة ما بين الصفرو100% ، النسبة الآجمالية ما بين الصفرو100%،ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ما بين 100 دولار و 40000 دولار[2].

ثالثاً/ المؤشرات البيئية: -

1- مؤشرات الآستدامة البيئية: تساهم هذه المؤشرات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال معاينة الوضع القائم وإرجاع التغيرات الآيجابية منها والسلبية التي تطرأ على البيئة والموارد الطبيعية ،ويتم من خلالها قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد والبيئة من جميع نواحيها ،ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على مؤشر رئيسي يعرف بمؤشر الآستدامة البيئية المنجز لصالح 142 دولة ويحتوي بدوره على ESI، 20مؤشر يتضمن كل منها من 2-8 مؤشرات فرعية، ويهتم مؤشر الآستدامة بالآنجازات البيئية للدول والبنية المؤسساتية وكذل المقدرة الآقتصادية بإنجاز أهداف التنمية المستدامة ،وتوجد عدة مكونات رئيسة للأستدامة البيئية وهي[3]:

---

(1) وديع محمد عدنان المصدر نفسه، ص 488-489 .

(2) كسروان ربيع، مؤشرات اساسية عن التنمية البشرية في الوطن العربي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 38، 2007، ص145

(3) حرفوش سهام، وأخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الآستخدامية للموارد المتاحة نكلية العلوم الآقتصادية وعلوم التسيير، ج1، جامعة سطيف، منعقد من7-8 ،2008، ص113-115.

ا-النظام البيئي: تسمى الدولة ذات إستدامة بيئية عندما تتمكن في إطار من المحافظة على انظمتها الطبيعية، وعندما تتوجه في إطار هذه المستويات الى سبل التحسن والتطور لا التدهور.

ب-الحد من ضغوط البيئة: في الوقت الذي يكون فيه ضغط النشاط البشري على البيئة قليل الى مستوى عدم وجود تأثيرات كبيرة على النظام البيئي.

ج- التغيرات في الغلاف الجوي: ينطوي على عدة نقاط منها:تغيير المناخ وثقب الآوزون ونوعية الهواء،واثر ذلك على الصحة الانسانية ، إستقرار وتوازن النظام البيئي ، وهذا المؤشر يدخل في قياسه نسبة تغير المناخ والذي يتم تحديده عن طريق إنبعاث غاز ثاني اوكيد الكاربون ، وترقق طبقة الآوزون ونوعية الهواء ضمن تركز ملوثات الهواء في الطبقة الجوية .

د-توفر الحماية لنوعية موارد المياه النقية وإمداداتها: تعد المياه من الاولوليات البيئية والآقتصادية في التنمية المستدامة، من العناصر المهمة لها ومن أكثر الانظمة البيئية المتعرضة للتأثيرات السلبية، وعادةً ما يتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه بمؤشري نوعية وكمية المياه المتاحة.

هـ-تقليص إزالة الغابات والتصحر والتنوع الحيوي: تعد هذه المؤشرات لها اهميتها لما يتم من خلالها حماية الغابات ومكافحة التصحر، وكذلك حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات، فإزدهار التنمية مرتبط بجودة البيئة ، لآن ضمان التنوع يضمن بقاء النظام البيئي وتوازنهما .

2-مؤشرات البيئة لشعبة الآحصاء في الآمم المتحدة:

تعمل شعبة الاحصاء في الامم المتحدة على تبني المؤشرات الواردة في الآجندة 21، وبدورها تشمل على عدة مؤشرات تختص بالمؤشرات البيئية ومنها[1]:

أ-المناخ والهواء: وذلك عن طريق قياس الجودة ومدى الهشاشة لهما والتعرض للمؤثرات السلبية.

ب-الارض والتربة: وتمثل نواحي الصيانة والآستصلاح والقضاء على التصحر وإنجراف الاراضي وقطع الغابات والآخشاب .

ج-المياه: عن طريق الحفاظ على هذا المورد والعمل على تطهير المياه وإتاحتها لآكبر فئة ممكنة من السكان داخل مناطق القرى والآرياف .

د-النفايات: الحد من النفايات المنزلية والصناعية من خلال تهيئة المفارغ والمكبات والعمل على تقليص إستخدم المواد المشعة والضارة، وتغيير أنماط الآنتاج والآستهلاك.

(1) رداد خيس عبد الرحمن، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الآحصائي العربي الثاني، لاتنمية بدون إحصاء، المنعقد بسرت،2009،ص 79 .

رابعاً/ المؤشرات المؤسسية: -

ويمكن تعريفها على إنها عبارة عن معطيات رقمية تحدد التطور في الجانب المؤسساتي في تطبيق وتطوير الإدارة البيئية، وتشمل هذه المؤشرات التشريعات والقوانين والاطر المؤسسية التي تتحكم بالتنمية المستدامة، وتتمثل أهم المؤشرات المؤسسية فيما يأتي:

1-تطبيق الآتفاقيات الدولية المبرمة: وذلك من خلال معرفة عدد الدول التي وافقت على الإتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة، ومدى إلتزام الدول ببنود هذه الإتفاقيات مثل التصديق على بروتوكول قرطاج الخاص بالسلامة والتصديق على الإتفاقية الإطارية بخصوص تغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

2-البحث والتطوير: عن طريق معرفة مدى إتفاق الدول على البحث والتطوير، وإستخدام هذه الآبحاث بما يخدم التنمية المستدامة، ويمكن قياسها عن طريق معرفة نسب الآنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي.

3-الاستخدامات التقنية: وتوضح مدى تحكم الافراد بالتكنلوجيا والتقنيات العلمية ويتم قياسها عن طريق عدد أجهزة الآتصال والآعلام ومعدلات الولوج لخدمات الآنترنيت لكل 1000 شخص[1].

(1) حرفوش سهام، صحراوي ايمان، بوباية ذهبية ريمة، الاطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، مصدر سابق، ص115-116 .

جدول (3) يوضح مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشرات الأقتصادية	المؤشرات الآجتماعية	المؤشرات البيئية	المؤشرات المؤسسية
- حصة الفرد من الناتج المحلي الآجمالي - الميزان التجاري - الدين العام	- معدل البطالة - معدل النمو السكاني - معدل البالغين الذين لهم إلمام بالقراءة والكتابة - نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية	- الموارد المتجددة / السكان - إستخدام المياه - إستخدام الآسمدة	-
المؤشرات الأقتصادية	المؤشرات الآجتماعية	المؤشرات البيئية	المؤشرات المؤسسية
- الديون / الناتج المحلي الآجمالي	- مؤشر الفقر البشري - السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر - متوسط العمر المتوقع عند الولادة - السكان الذين لاسبيل لوصولهم الى المياه المأمونة - السكان الذين لاتتوفر لديهم إمكانية الإنتفاع بالخدمات الصحية - نسبة السكان في المناطق الحضرية	- نصيب الفرد من الاراضي الزراعية - نصيب الفرد من اراضي المحاصيل الدائمة - نسب التصحر - نسب مساحات الغابات	- عدد أجهزة التلفاز والراديو لكل 1000نسمة - عدد الصحف لكل 1000 نسمة - عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة - عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة - عدد/ مشتركي /مستخدمي / الانترنت لكل 1000 نسمة
المؤشرات الأقتصادية	المؤشرات الآجتماعية	المؤشرات البيئية	المؤشرات المؤسسية
-	-	-	- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الآجمالي - عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة

المصدر : من اعداد الباحثة بالإعتماد على ،احمد عبدالفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية والحديثة، ط1،المكتب الجامعي الحديث، ، القاهرة، 2003 ،ص90 .

خامساً:- معوقات التنمية المستدامة:-

قد تواجه التنمية الآقتصادية العديد من المعوقات تحد من تقدمها، لذا تعد الخطط الناجحة هي الخطط التي تأخذ بعين الإعتبار هذه العراقيل ،وتلجأ الى الوسائل للتغلب عليها ،وتختلف هذه المعوقات بإختلاف المجتمع وظروفه ،ولابد من التركيز على أسباب إتساع الفجوة في التنمية الآفتصادية بين الدول،ولماذا بدأت بعض الدول بالتنمية مبكراً قبل غيرها [1] وأهم المعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة[2] :

1- زيادة عدد السكان : إن التضخم السكاني غير الرشيد ولاسيما في البلدان النامية،والتدهور المعاشي في المناطق العشوائية[3]، يحتاج الى تصويب وتصحيح،ويعد من أشد المعوقات فتكاً بأي خطة تنموية طموحة ،فالعدد الكبير من السكان يشكل ضغطاً كبيراً على الموارد وعلى الخدمات والخدمات المقدمة للمجتمع على إختلافها، الآمر الذي يزيد من الآعباء الملقاة على عاتق المسؤولين وصناع القرارات، خاصة الآقتصادية منها،حيث تتضمن الزيادة في عدد السكان أيضاً تلك الزيادة الناتجة عن الهجرة ،وغيرها .

2- إنخفاض المستوى العلمي للعنصر البشري : يعد بناء العوامل البشرية من أهم عوامل نجاح أي خطة إقتصادية ، وهذا يتطلب مخرجات التعليم على إختلافها، ومن هنا فإنه ينبغي إعطاء العناية الكاملة للمدارس والجامعات والمعاهد والكليات وغيرها . كما ينبغي أيضا توفير تدريب ملائم لخريجيها، الى جانب بيئات عمل مناسبة حتى لايتم إستقطابها من دول أخرى تتوفر فيها مثل هذه المقومات .

3- عدم وجود بيئة جاذبة للإستثمار : إن تشجيع الإستثمار ،والعناية بالبنية التحتية له،يعد من أهم الوسائل التي تحقق التنمية الآقتصادية ،وتوفي فرص العمل المختلفة لتشغيل العاملين،الى جانب قدرة إستغلال الموارد المتاحة للإنتاج نوتحقيق الآرباح التي تسهم في دعم الإقتصاد[4] .

4- ضعف البنى التحتية : إن دور القطاع الخاص والقطاع العام كان قد تطور عبر التاريخ ،وذلك في إطار تنمية البنية التحتية تطورا ملحوظ ، ففي القرن التاسع عشر اخذت الخدمات العامة بالتوسع بشكل كبير مثل (

1- مالكولم جبلز ، دوايت بيركنز، مايكل رومر،دونالد ينودجراس،إقتصاديات التنمية، دار الريخ للنشر،الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة العربية، 1995،ص41 .

(2) سيرج لاتوش، تحديات التنمية ، من وهم التحرر الآقتصادي الى بناء مجتمع جديد، الشركة العالمية للكتاب ،ط1 ، لبنان ،2007، ص 270.

3-(E.S.C.W.A.,Economic and Social Commission for western Asia, Application of Sustaionable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries- Analysis of Results,United Nations,New York,2000,P.6

4- مدحت القر يشي ، التنمية الآقتصادية ، سياسات وموضوعات ، دار الطباعة لئنشر والتوزيع ،الأردن 7،2007 ، ص 22 .

إدارة الشوارع العامة وتوزيع الطاقة الكهربائية والتلغراف والتلفون والقطارات وخطوط المترو الكهربائية ... الخ)، وقد كان من المألوف أن تقوم في كثير من البلدان شركات خاصة بهذه الخدمات ،بعد ماحصلت على تراخيص أو إمتيازات من الحكومة لهذا الغرض، وبهذا نفذت العديد من المشاريع المتعلقة بالطرق والممولة من القطاع الخاص ،إضافة التى توسعة وتطوير كافة مشاريع الطرق والمواصلات ،إذ تعد المواصلات من أهم عوامل التنمية ،فهي تدخل في كافة تفاصيل الحياة من ابسطها الى أكثرها تعقيدا، وبهذا فإن الإخلال في تنمية مثل هكذا قطاعات يمثل عائقاً كبيراً أمام إحداث التنمية [1] .

5- عدم القدرة على إيجاد الحلول المبتكرة : إن جميع البلدان وعلى مختلف مستوياتها تعاني هذه المشكلة بشكل كبير وواضح وخاصة لدى بعض المجتمعات التي تعتمد على الوسائل التقليدية لإداء أعمالها ،ومثل ذلك إعتماد الكثير من المجتمعات والدول إعتماداً كاملا على مورد واحد من الموارد الطبيعية ،ففي الوقت الذي يمكن فيه التقليل من الإعتماد على أحد الموارد لتمويل غقتصاد بلد ما عن طريق بذل مجهود إضافي لإيجاد وتطبيق الوسائل البديلة ،فإن بعض الدول قد تستخدم مورد أولي غير قادر على المنافسة في السوق الدولي[2] .

1- لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ،مشار يع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص ، الدورة الثالثة والثلاثون ،2000 ، ص2

2- مكتب العمل الدولي ، مهارات من اجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والننمية ، التقرير الخامس البند الخامس من جدول الآعمال ، ط1 ، 2008 ، ص12 .

المبحث الثالث/ إشكالية العلاقة بين الموارد الناضبة والتنمية المستدامة

اولاً: - الآستغلال غير العقلاني للموارد الناضبة (الموارد الطاقوية)

تعد موارد الطاقة إحدى المعضلات الآساسية في مجال التنمية المستدامة ، من حيث إنها تعدَ من الضروريات المهمة للنمو الآقتصادي والاجتماعي ، ولكنها مرتبطة بتدهور البيئة وتلوث الجو اذ تمثل إمدادات موارد الطاقة على الصعيد العالمي السبيل الى الحد من الفقر، وتدعم مجموعة كاملة من الآهداف الآنمائية ذات الصلة، وفي نفس الوقت إحراق الوقود الآحفوري بأنواعه يحدث آثار بيئية ضارة ولذلك فإن إسهام هذه الموارد في تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إتخاذ إستراتيجيات وتدابير متعددة ومن أهمها العمل على ترشيد الآستهلاك الطاقوي وتحسين كفاءة الآستخدام مع الانتقال إلى تقنيات الوقود الآحفوري الآنظف.

تتعرض الموارد الناضبة (غير المتجددة) للإستنزاف والذي يقصد به إستهلاك هذه الموارد بمعدلات تجددها أو إيجاد البدائل لها، وإستنزاف الموارد هو تخصيص غير أمثل لها ولأسباب تشكل العوامل المشتركة لآشتراكها جميعاً، وسيتم التطرق الى كل من الطلب والعرض على الموارد غير المتجددة ودراسة تخصيص الموارد الطبيعية، أي التحليل الآقتصادي لآستخدامها سواء ما كان منها إستنزافاً أو إستخداماً أمثل [1] .

ثانياً : العوامل المؤثرة على النشاط التعديني بصفة عامة

إضافة الى مجموعة العوامل التي تمكننا من تحديد المناطق التي تحتوي على المعادن الصالحة للإستغلال، هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل واضح وعام على عملية الآستغلال الآقتصادي للمورد، منها:

1-الموقع الجغرافي لآماكن المعادن ووفرة وسائل النقل والمواصلات: إذا كانت مواقع المورد قريبة من وسائل النقل ومن التجمعات السكانية، وقريبة من مناطق النشاط الصناعي فإن ذلك يعني يمكن إستغلالها على نطاق واسع وبتكلفة أقل من تلك المواقع التي تبعد عن العمران ووسائل النقل.

2- درجة تركيز المعدن في الصخور ونسبة الشوائب فيه: يوجد الخام بكميات وفيرة ، ولكن نسبة ما يحتويه من المعدن لا تسمح بإمكانية إستغلاله إقتصادياً ،وفي ظروف معينة، قد تضطر الدولة المنتجة إلى إستخدام الخامات الفقيرة وذلك في حالة الطلب على المعدن تكون كبيرة، فيما تكون الكمية المعروضة منه محدودة، أو

1-محمد فوزي أبو السعود واخرون،مقدمة في اقتصاديات الموارد الناضبة والبيئة،الدار الجامعية للنشر والتوزيع نالآسكندرية، ط1 ،2006 ،ص62-36 .

في حالة تطبيق الدولة لسياسة المحافظة على الموارد ومن ناحية أخرى ، فإن موارد المعادن غير متواجدة في الطبيعة بصورة نقية ،لأنها تكون محتوية على الشوائب من رمال وحصى وغير ذلك ، وكلما زادت نسبة هذه الشوائب ، كلما قلت نسبة المورد .

3-التقدم الصناعي والتقني: كلما زاد مستوى التقدم التقني والصناعي، كلما ساعد ذلك على زيادة قدرة الدولة عل الآستفادة والانتفاع من المعادن التي قد توجد بحوزتها.

4-ظروف السياسة الآقتصادية المتبعة: السياسة الآقتصادية التي تنتهجها الدولة في مسيرتها، أثر على إستغلال بعض المعادن فيها، فمثلاً لا تتبع الدولة الحرية الآقتصادية، ويتبع بدلاً منها سياسة الحماية الكمركية، وفي ظل هذه السياسة، تدعوا اعتبارات الآمن الوطني الى أن تقدم الدولة على إستغلال بعض المعادن، رغم عدم توافر مقومات الاستغلال من الناحية الآقتصادية[1].

ثانياً:- الآتجاهات العالمية الحديثة لآستغلال الموارد الطاقوية (الناضبة)

تؤكد جميع التوقعات التفصيلية الى زيادات كبيرة في إستخدام الطاقة مستقبلاً، حيث تظهر أنماط الطاقة العالمية المستعملة طبيعة العلاقة بين العالمين، المتقدم منه والمتخلف ،ففي الوقت الذي يتركز إستعمال الطاقة حالياً في العالم المتقدم، لا يوجد شك في إن هذه الصورة ستتغير بصورة جذرية، إذ سيكون العالم المتخلف هو أكثر تأثراً بالتغيير، والذي يحفز لهذه العملية إما للأزدياد في معدلات الحجم السكاني، أو التحول نحو التصنيع والتحسين الذي سيطرا على مستويات المعيشة، وسوف يستتبع تأمين هذه الطاقة جميعها بالوسائل التقليدية تطورات ضخمة في البنية التحتية للإمدادات ، أما بالنسبة للاعتماد على الأشكال الجديدة غير التقليدية من الطاقة ، فإنه يستلزم إستثمارات كبيرة ، وقد تكون هناك فرص للنفط في نماذج الطاقة الناشئة التي لا تحمل خطورة على البيئة .

ثالثاً:- علاقة الموارد الناضبة (الطاقوية) بالتنمية المستدامة// يعتبر توفير خدمات الطاقة عنصراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة لآن إمداداتها تشكل عاملاً رئيسا في دفع العجلة الانتاجية، وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ،إذ ترتبط خدمات الطاقة بشكل وثيق بكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ،لذا فقد عرض جدول أعمال القرن 21 الارتباط الوثيق بين الطاقة والتنمية المستدامة في فصول متعددة ، وحدد الآهداف والأنشطة اللازمة لا سهام قطاع الطاقة في تحقيق التنمية[2] .

(1) محمد عبد البديع ،الأثمان والتنمية الآقتصادية ،دراسة غير منشورة، كلية الحقوق ن جامعة تموشنت، 1982،ص 15 .

(2) أنطواني ، فيشر ، إقتصاديات الموارد والبيئة ، ترجمة عبدالمنعم ابراهيم عبدالمنعم ، وأخرون ،دار المريخ للنشر ، الرياض، السعودية ،ط1 ، 2002 ، ص33 .

1- الموارد الطاقوية (الناضبة) ومقومات التنمية المستدامة:

تشكل إمدادات وخدمات الطاقة مدخلاً رئيساً لتحقيق التنمية الآقتصادية والآجتماعية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بتقليص الفقر وتغيير أنماط الآنتاج والآستهلاك غير المستدامة، كما ويرتبط في الوقت نفسه بقضايا الحفاظ على الموارد مع إدارتها في خدمة التنمية، وفي إطار ذلك يتضمن هذا الفرع عرضاً موجزاً لعلاقة لطاقة بمقومات تحقيق التنمية المستدامة في المجالات الآتية[1]:-

أ-الطاقة والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة: يتضمن الجزء لاول من اعمال القرن 21، الآبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة أهدافاً وأنشطة مرتبطة بقطاع الطاقة، ويتم إستعراضها وفق ما يأتي:-

- **في مجال تقليص الفقر وتنمية المجتمعات البشرية:** إن تقليص الفقر وتنمية التجمعات البشرية هما من الآهداف الهامة للبلدان المتخلفة، ويتطلب توفير مصادر الطاقة الكافية والمنتظمة وهي بدورها تعتمد على الموارد المتوفرة بمواقع الاستخدام، مما يتطلب:

* إدارة المصادر المتوفرة، والحفاظ عليها بمايسمح بالوفاء بالاحتياجات الرئيسة لكافة السكان.

* تطوير البنية الرئيسة الخاصة بالمناطق الفقيرة، مواقع التجمعات البشرية وتزويد ما ينظم الطاقة المناسبة للتنمية والتقنيات الملائمة للإستخدام في هذه المناطق.

* توفير نظم للطاقة والنقل في التجمعات البشرية ، ويرى فيها:

- توفير التقنيات والحلول العملية اللازمة لتحسين كفاءة إستخدام الطاقة .
- تطوير تقنيات الطاقة المتجددة، ونشر إستخدامها لخدمة هذه التجمعات.
- الحد من الاثار البيئية الضارة للأنتاج والاستهلاك على صحة الآنسان .

- في مجال تغيير انماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة:

تعمل أنماط الآنتاج والاستهلاك السائدة حالياً في مجالات متعددة الى إستنزاف كبير للموارد الطبيعية، فضلاً عن إنها سبباً للتلوث، ولما كان قطاع الطاقة من أهم القطاعات التي تتنوع بها أنماط الآنتاج والآستهلاك،

(1) بناء القدرات في نظم الطاقة المستدامة اللجنة الاقتصادية والآجتماعية لغربي سيا، الجزء الآول، ص 8

والتي يتسم أغلبها بمعدلات إستنزاف مرتفعة إضف الى ذلك الزيادة المطردة في الآستهلاك نتيجة للنمو السكاني، لذلك فإن الآمر يقتضي[1] : ـ

* إعتماد إستراتيجيات وسياسات وطنية تستهدف تلبية الآحتياجات الرئيسية للطاقة، وتشجع على تغيير الآنماط غير السليمة أنتاجا وإستهلاكاً لآستغلال الموارد المتاحة بأفضل صورة ممكنة.

* ترويج مفاهيم الآستهلاك السليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة لدى الحكومات والآسر والآفراد .
* تطبيق سياسات تسعير سليمة إقتصادياً وبيئياً لمصادرة الطاقة مع مراعاة ظروف الفئات الفقيرة .

* دعم أنشطة البحوث والتطوير في مجال تقييم الآستهلاك، مع إستحداث مفاهيم جديدة لآستخدام الموارد بالآساليب التي يمكن ان تحقق النمو الآقتصادي الناجح.

* تنمية برامج التعاون الإقليمي والدولي والهادف إلى تحقيق أنماط مستدامة لاستهلاك الطاقة.

ب-الطاقة وقضايا الحفاظ على الموارد وإداراتها خدمة للتنمية المستدامة:

تعتبر المحافظة على الموارد وإداراتها في خدمة التنمية، التي عرج لها الجزء الثاني من جدول أعمال القرن 21، هي من أهم المعايير المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة، والمتصلة كذلك بقطاع الطاقة خاصة فيما يتعلق بحماية الغلاف الجوي من مصادر التلوث الناجمة عن إستخدام الطاقة في الآنشطة الآقتصادية والاجتماعية المتعددة، لاسيما في قطاع النقل والصناعة، زد على ذلك تعزيز التنمية المستدامة في الزراعة والمناطق الريفية لمواجهة الزيادة المطردة من السكان[2] .

1- بناء القدرات في نظم الطاقة المستدامة مصدر سابق ، ص 9 .
2- عبدالله الحرشي حميد، السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر1994-2004، العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة شلف، ص106 -107.

2- تحديات إستغلال الموارد الطاقوية (الناضبة) /غير المتجددة:

سوف نتناول التحديات التي تواجه التحرك نحو تحقيق أهداف الطاقة لآغراض التنمية المستدامة التي تتمثل فيما يأتي:-

1-تعزيز إمدادات الطاقة: بما يتيح من إمكانية وصول خدماتها الى كافة المواطنين وعلى نطاق مقبول وواسع، لاسيما في المناطق الريفية والفقيرة، وبأسعار ميسرة وبصورة مقبولة إجتماعياً وبيئياً، وتمثل ذلك أيضاً مطلباً ضرورياً لمواجهة تحدي الآهداف الانمائية للألفية.

ب-تحسين كفاءة إستخدام الطاقة: نظراً لتدني كفاءة إنتاج وإستخدام الطاقة حالياً وبدرجات متفاوتة، فإن هناك تحدياً واضحاً في مدى إمكانية تطوير الفرص المتاحة لآستخدام الطاقة وبكفاءة أعلى لجميع القطاعات والخدمات، بالإضافة إلى أهمية العمل على تحسين كفاءة العمليات المرتبطة بإتباع وتوليد الطاقة، لاسيما الطاقة الكهربائية [1]..

ت-تنمية إستخدامات الطاقة: تم خلال العقدين الماضيين تطوير العديد من تقنيات الطاقة المتجددة، حتى وصل البعض منها الى حيز الآستخدام التطبيقي، لذلك فإن هذه التقنيات لم تستخدم بعد على نطاق واسع في سد النقص في خدمات الطاقة، مما يتطلب ذلك إتخاذ الآجراءات اللازمة للإسراع في تطوير هذه التقنيات والتغلب على العقبات التي تواجه إستخدامها، وإدخال نظمها، وإعتمادها على المستوى التطبيقي الموسع، كلما كان ذلك مناسباً للسيطرة على مواجهة والتغلب على أي خطورة من جانب الطاقة .

ث-تكنلوجيا الوقود الاحفوري المتقدمة: بما إن الوقود الآحفوري سيظل الخيار الرئيس لتوفير الطاقة في العالم ولفترة طويلة، فإن التحدي في ذلك يتمثل في عملية الإستخدام الآمثل للوقود ، مع تخفيض آثاره السلبية على البيئة والآنتقال الى الوقود الآحفوري الانظف والآكثر تطوراً شرطاً لابد منه دعماً للتنمية المستدامة

ج-الطاقة والنقل: يعتبر النقل القطاع الآكثر إستهلاكاً للطاقة خاصة الوقود السائل، لذلك من المشاكل الرئيسة التي تواجه التنمية المستدامة، الآثار المترتبة على إستخدام الطاقة في النقل، لذا فإن التحديين الرئيسين اللذين يواجهان قطاع الطاقة والنقل يتمثلان في إعتماد الوقود الآنظف على نطاق واسع، وتحويل وسائط النقل الى إستخدام أنواع الوقود الآنظف، وتقنيات كفوءة ، فضلاً عن إدارة الطلب على النقل بشكل أكثر كفاءة[2].

---

(1) بناء القدرات في نظم الطاقة المستدامة ، المصدر السابق نفسه ، ص11 .

(2) فايدي سامية، التنمية المستديمة التوفيق بين التنمية والبيئة ، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق ، تيري وزو ،2007 ، ص15.

الفصل الثاني

تجارب دولية مختارة في مجال استخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة

المبحث الأول/ تجربة الاقتصاد الجزائري في مجال إستخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة

المبحث الثاني/ تجربة الاقتصاد النرويجي في مجال إستخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة

المبحث الأول/ تجربة الآقتصاد الجزائري في مجال إستخدام الموارد الناضبة في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد :

تعد الجزائر من الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل اساس على نوع واحد من السلع المعروفة بالاقتصاد الريعي والذي يشير الى الموارد القابلة للنفاد (والتي يتعلق العمل بها ضمن ثلاثة مواضيع اساسية الاول كيفية استخدام تلك السلع في احداث فروقات تنموية في المشاريع المختلفة للدولة فيما يرتكز الموضوع الثاني بضرورة ان يكون ذلك الاستخدام لتلك السلع بالشكل النظيف الذي لا يولد مخلفات قد تؤثر على البيئة، ويضاف لذلك موضوع ثالث جوهري وهو الحفاظ عليها لتكون مستدامة باعتبارها أحد حقوق الاجيال القادمة

اولاً: واقع الاقتصاد الجزائري:-

إنسجاما مع التوجه الحالي للدراسة سيتم التطرق الى فقرات عدة تخص تجربة الجزائر وكما يأتي:

لقد مر الاقتصاد الجزائري بثلاث مراحل متعاقبة يمكن إيجازها فيما يأتي:

- (مرحلة الانتظار، 1962-1966)[1]: تميزت هذه المرحلة بمشاكل عرقلت عمل الجهاز الإنتاجي، وتبنى سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي منذ سنة 1967 ، إنشاء صناعات قاعدية تستحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وذلك بتبني مجموعة من الخطط التنموية، الخطة الثلاثية (1967-1969)، الخطة الرباعية الأولى(1970 - 1973)،الخطة الرباعية الثانية (1974-1977)، لتليه المرحلة الانتقالية وهي مرحلة انتقالية بين الخطة الرباعية الثانية والخطة الخماسية الأولى (1980-1984)[2]، لكن مع إنهيار اسعار النفط ، في النصف الثاني من الثمانينيات حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر، وأصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من خلل هيكلي كبير، ثم دخلت الجزائر في مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي منذ سنة 1986 حيث تبنت برنامجاً شاملاً للتعديل الهيكلي،شمل مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية الكلية، حيث مكن هذا البرنامج من استعادة النمو الاقتصادي بعد أن كان سالباً في المدة (1986 - 1994).

وقد عرف الاقتصاد الوطني مدة من الركود الاقتصادي، ولكن مع فترة الإصلاح شهد معدل النمو تحسناً مقبولاً، بالإضافة الى الركود الحاصل في القطاع الصناعي وعدم المساهمة في النمو الاقتصادي لتدخل الجزائر فيما بعد مرحلة ما بعد الإصلاحات وبرامج الإنتعاش الاقتصادي، حيث تميزت هذه المرحلة بعودة ارتفاع الأسعار البترولية سنة 1999 [3]، وإطلاق برامج الإنتعاش الاقتصادي، التي خصصت له مبالغ مالية ضخمة، وتم فيما بعد إطلاق برنامج الإنتعاش الخماسي بين سنتي2010 و، 2014والذي خصص له

(1) كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر مجلة العلوم الإنسانية، جانفي 2005 ، العدد الثامن، جامعة بسكره، ص 3.

(2) صالح تومي، راضية يختاش أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة غير منشورة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2004،ص16 .

(3) عبد الرؤوف عبادة، عبد الغفار غطاس، أثر تذبذب سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية من سنة1970 ، 2008 ، جامعة ورقلة، ص4-5.

مبلغ (1500مليار) لدعم الاقتصاد الوطني منها مبلغ(250مليار) لتطوير اقتصاد المعرفة[1]، وقد حشرت له جملة من الموارد والوسائل في برنامج الاستثمارات العمومية للفترة2010 - 2014. يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصادات الإفريقية، وذلك لما يميزه من خصائص والتي تتمثل في:

طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها من مواد طاقوية من بترول وغاز طبيعي ومواد متجمعة، ومواد أولية هامة بالإضافة إلى الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها [2]. إلا أن الظروف والأوضاع الاقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية ساهمت في إضعاف كفاءته الإنتاجية في الاقتصاد العالمي، بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى :

- **اقتصاد مديونية :**حيث بلغت حجم الديون العمومية نهاية 2000 حوالي 2500 مليار دينار جزائري.

- **اقتصاد ريعي :**يعتمد على استخراج وتصدير المحروقات، فهو يقوم على إستراتيجية استنزاف للثروة النفطية على حساب إستراتيجية التصنيع.

ومن خلال البحوث التجريبية الجديدة والتغييرات في أسواق السلع العالمية، تم تحدي النظرة التقليدية للموارد الطبيعية على أنها" عقبة أو نقمة"، تقيد النمو الطويل الأجل للبلدان النامية، بحيث تشير الأدلة إلى أنه ليس اعتماد الموارد الطبيعية في حد ذاته هو الذي يزيد من الخطر والتنويع في الصادرات يحد من المخاطر، وقد أظهرت الأبحاث الحديثة أن التنويع واكتشاف منتجات وأنواع جديدة يولد عوامل خارجية إيجابية، ويؤدي إلى إنتاجية عالية ويحقق" نمو اقتصادي مستدام "[3].

ثانياً : الطبيعة الريعية للإقتصاد الجزائري

يشهد الاقتصاد الجزائري تحولا بطيئا ،حيث تحتل قطاعات المحروقات والخدمات نسباً تزداد أهمية، فبينما يدمج قطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي بفضل إنتاجه واستهلاكه المواد الوسطية، يستفيد القطاع الصناعي من تحويلات متعددة وأشكال جديدة من الحاجات الاجتماعية، وحسب ما تؤكده الإحصائيات وتحليلات الخبراء والمختصين حيث تشهد مساهمات القطاعات المنتجة في تكوين الناتج الخام انخفاضا مذهلاً.

إن نقص مرونة الهياكل الاقتصادية يجعل المحيط الدولي يهدد بشكل مخيف خاصة البلدان التي تعتمد على تصدير مادة واحدة مثل الجزائر، وزيادة على ذلك فإن الرغبة الكبيرة في تسوية أي مشكل باللجوء إلى الخارج نجم عنه ليس فقط خنق كل نية للبحث عن حلول بواسطة الوسائل المحلية، بما في ذلك البحث من

(1) خديجة خالدي ، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة شلف، الجزائر، ص87 .

(2) قدي عبد المجيد، مداخلة بعنوان الاقتصاد الجزائري والنفط :فرص أم تهديدات ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية أبريل 2008 ، جامعة فرحات عباس، سطيف،ص2 .

(3). التقرير الاقتصادي السنوي حول دول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)بأنقرة، تركيا، 2012 ، ص56 .

أجل التنمية، بل خاصة التهديم التدريجي لقدرات إعادة إنتاج وتجديد النسيج الاقتصادي والاجتماعي، فالوضعية التي ينحصر فيها القطاع الصناعي منذ عدة سنوات تحدث تباينا في مدى الرضا عن مستوى النمو المحقق والذي يعتبر غير كافي لإنعاش إنشاء مناصب العمل [1].وبالإضافة إلى ذلك يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بما يأتي:

- غياب سياسة صناعية قائمة على رؤية متوسطة وبعيدة المدى .

- مستوى استثمار ضئيل جدا في القطاع العمومي مقارنة بالتجديدات الحتمية والعصرنة وتأهيل التجهيزات والمنشآت.

- مواجهة المؤسسة الجزائرية عائقاً حادا يحول دون تمكنها من التحول قصد مجابهة الاستحقاقات القريبة فيما يتعلق بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتنفيذ الأحكام المتضمنة في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وتصطدم قطاعات أخرى بنفس الضغوط الهيكلية[1].

بالإضافة إلى ذلك تزيد الإشكاليات المتعلقة بالسكن وبالمنشآت العمومية وكذلك أثارها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد تحيل إلى العديد من أنواع التأخير المتراكمة في هذه الميادين، وتبقى التساؤلات مركزة أساساً على التأطير على صعيد السياسات من تتابع وتعدد البرامج التي اعتمدها القطاعان وتعاقب البرامج الإجمالية دون أن ترسم بنية متجانسة لا في مجال استعمال العقار والأشكال الحضرية ولا في مجال تهيئة الإقليم والبيئة. وفي قطاع الزراعة، فعدم الاستعمال العقلاني للموارد والوسائل المعبأة خاصة في ميدان السوق وتنظيم التجارة. وبعد مرور سنوات عديدة من الحرمان، فإن الاقتصاد الجزائري في حاجة إلى تعزيز تماسكه الإقليمي وامتداداته الإستراتيجية، وتتطلب عصرنة الاقتصاد الجزائري التكفل بعصرنة منشآته القاعدية ووسائل الاتصال وعصرنة وسائل النقل، إذ تتمثل خلفيات الرهانات في انشغال قوي بالنسبة لمكانة الجزائر داخل العولمة، وتتطلب آفاق منطقة التبادل الحر والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بثورة حقيقة في منظومات الإنتاج والتوزيع والتسيير والإدارة والحكم، ويتطلب التغيير تدخل الهيئة القانونية بطرق متعددة

يتميز الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي، وللخروج من دائرة الاقتصاد الريعي يتطلب الاخذ بالاعتبار النقاط التالية:

- العمل على تنويع الاقتصاد :تنويع القاعدة االآنتاجية عن طريق إيجاد الاستراتيجية والسياسات الكفيلة بذلك مثل : الاستراتيجية السياسية، التأهيل المقاولاتي .

- تبني الحكم الراشد والعمل على حوكمة الإدارة التي تطورت فيها آليات الفساد[2].

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي :مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 .

(2) حراق مصباح، تحديات الاقتصاد الجزائري، 2010 ، نص منشور على الموقع : 2015،www.vcecos.net/potal/index.ph

- تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق المقاربات الدولية الاقتصادية، وذلك باكتساب القدرة على التعامل مع سوق مفتوح لا تتوفر فيه أسباب الحماية والدعم التي اعتمدت عليه سابقاً، وحتمية تطبيق مبدأ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية سواء كانت عامة أو خاصة.

وللاطلاع عن الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري يتم ذلك من خلال تناول نسبة الايراد النفطي من اجمالي الايرادات والناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة وكالآتي:

جدول (4) ايرادات الموارد النفطية في الجزائر(% من اجمالي الناتج المحلي)

السنوات	نسبة الايراد النفطي من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نسبة الايراد النفطي من الناتج المحلي الاجمالي
2004	22.23	2012	26.16
2005	29.04	2013	23.85
2006	30.67	2014	20.49
2007	28.69	2015	12.85
2008	30.49	2016	10.04
2009	20.61	2017	12.36
2010	23.38	2018	15.77
2011	27.30	2019	19.5

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (1)

اذ يشير الجدول (4) الى الايرادات التي حققتها الجزائر من ايرادات النفط للمدَة من 2004-2019 اذ يتبين ان هناك تفاوت واضح في نسب مساهمة ابرادات النفط من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2006 اعلى نسبة وكانت (30.67%) نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الآسواق العالمية ،بينما كانت اقل النسب في عام 2016 نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية السيئة ،وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ،اذ بلغت النسبة (10.04) اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها تراجعا في السنوات الاخيرة في مقدار مساهمة ايرادات النفط من الناتج المحلي الإجمالي بسبب التذبذب في أسعار النفط وعدم الاستقرار السياسي ، كما شكل مساهمة الايراد النفطي من موازنة الدولة ان هناك تراجعاً واضحاً في الأعتماد على النفط كايراد اساس لدعم الموزانة اذ كان يشكل ايراد النفط عام 2004 (22.23 %) من اجمالي الايرادات في الموازنة وأستمر بالارتفاع حتى عام 2008 ثم بدأت الدولة بسياسة الاعتماد على مجالات ايرادية اخرى ونتيجة للإرتفاع في أسعار النفط ،اذ أخذ بالانخفاض مساهمة النفط في الموازنة ابتداء من عام 2009 وحتى عام 2017 بسبب تذبذب في أسعار النفط ،ثم أخذ بالارتفاع الطفيف للعامين 2018 و2019 .

جدول (5) ايرادات موارد الغاز الطبيعي في الجزائر(% من اجمالي الناتج المحلي)

السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي
2004	2.67	2008	3.96	2012	4.38	2016	2.03
2005	3.92	2009	4.52	2013	4.29	2017	2.25
2006	4.44	2010	3.23	2014	3.94	2018	3.11
2007	4.28	2011	4.04	2015	3.18	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (1)

اذ يشير الجدول (5) إلى الايرادات التي حققتها الجزائر من ايرادات الغاز الطبيعي للفترة من 2004-2019 اذ يتبين ان هناك تفاوت واضح في نسب مساهمة ابرادات الغاز الطبيعي من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2009 اعلى نسبة وكانت (4.52%) بينما كانت اقل النسب في عام 2016 اذ بلغت النسبة (2.03%) اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها مقدار مساهمة ضيئل يدل على ضعف استثمارها الغاز الطبيعي ليشكل نسبة جيده من اجمالي الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي، هذا التذبذب مابين الآرنفاع والآنخفاض بسبب أسعار النفط إضافة للتغيرات السياسية والآقتصادية ،علما ان عام 2019 لم تتوفر عنه بيانات.

كما يوضح جدول (6) اجمالي الايرادات للموارد الناضبة في الجزائر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي وكما يأتي:

جدول (6) اجمالي الايرادات الموارد الناضبة في الجزائر(% من الناتج المحلي الاجمالي)

السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة
2004	25.06	2008	34.92	2012	30.85	2016	12.31
2005	33.12	2009	25.46	2013	28.35	2017	14.87
2006	35.31	2010	26.91	2014	24.68	2018	19.02
2007	33.21	2011	31.64	2015	16.31	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (1)

اذ يشير الجدول (6) إلى نسب الايرادات التي حققتها الموارد الناضبة الجزائرية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي للفترة من 2004-2019 اذ يتبين ان هناك تفات واضح في نسب مساهمة ايرادات الموارد الناضبة من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2006 اعلى نسبة وكانت (35.31%) نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الآسواق العالمية بينما كانت اقل النسب في عام 2016 اذ بلغت النسبة (12.31%) اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها مقدار مساهمة ضئيل يدل على مساهمة منخفضة للموارد الناضبة من اجمالي الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي، الا ان السنوات الاربع الاخيرة من عام 2015 حتى 2018 كانت الاقل انخفاضا مما يعكس توجه الدولة نحو الاستفادة من الجوانب الاقتصادية الاخرى في تحقيق ايرادتها الضرورية ونتيجة لتذبذب أسعار النفط في السوق العالمي ،علما ان عام 2019 لم تتوفر عنه بيانات.

ثانيا : آليات إستثمار العوائد النفطية في الجزائر

شهدت سنة 2000 إرتفاعات مستمرة في أسعار النفط الجزائري ، كان من نتاجها زيادة كبيرة في العوائد النفطية لدول النفط عامة والجزائر خاصة . بحيث فاقت في مقدارها كل التوقعات ،وعليه كان من الضروري إيجاد طريقة من اجل التحكم في هذه الموارد وإستخدامها فيما يخدم الإقتصاد الوطني ، من أجل التصدي للظروف الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحدث مستقبلاً ،وعليه قامت الجزائر بإنشاء صندوق ليحتوي هذه الفوائض من الآيرادات النفطية وأطلقت عليه مايسمى (بصندوق ضبط الموارد)" le Found de "Regulation desrecettes(FRR)

1- ماهية صندوق ضبط الموارد : قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء صندوق ضبط الموارد وذلك بموجب قانون المالية التكميلي رقم 2 لسنة 2000، المؤرخ في جوان 2000 والذي حدد نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق وذلك من خلال المادة 10 التي نصت على :"يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-202 بعنوان صندوق ضبط الموارد" . بحيث خضع الصندوق لتعديلات مهمة في 2004و2006،وفيما يلي بعض خصائص ومميزات الصندوق حسب قانون المالية المذكور[1] **وهو** صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص رقم 103-302 وهو عبارة عن حساب حكومي لدى بنك الجزائر بالدينار الجزائري [1]، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة الموازنة العامة للدولة، أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة البرلمان[2].

تتمثل مصادر تمويل الصندوق في فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية بالإضافة الى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتنظيم الصندوق . وأضاف قانون المالية لسنة 2004 تسهيلات بنك الجزائر الموجهة للتخطيط النشط للمديونية الخارجية لتكون مصدراً من مصادر تمويل الصندوق[3]، مع العلم أن هذا التعديل تزامن مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية في نفس السنة، حيث تتم هذه العملية بالاعتماد على موارد الصندوق فضلاً عن التسهيلات المقدمة من البنك المركزي إلى الصندوق .

أهداف الصندوق تتمثل في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، و تخفيض حجم المديونية العمومية. وقد عدل هذا الهدف من طرف

(1) نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة .مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2010- 2011 ، ص3 وص220

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 732 ، الصادرة بتاريخ 2000/6/28 ، المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، ص16 .

(3) وفقا للمادة 66 من قانون رقم 22-23 المؤرخ في 2003/12/28، والمتضمن قانون المالية لسنة 2004 ، الجريدة الرسمية، العدد/12 83 ،المؤرخة في 2003/12/29

قانون المالية التكميلي لسنة2006[1]، وهو تمويل الخزينة العمومية من دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740مليار.

إن هذا التعديل يبين أن عجز الموازنة قد وسع ليشمل تمويل الخزينة العمومية ،كما أن سبب العجز لم يحدد وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة، وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة على المدى البعيد. إن مبررات هذا التعديل تكمن في تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة "سياسة الإنتعاش الاقتصادي" وهي سياسة تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري، الأمر الذي أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الموازنة العامة منذ سنة 2001 بسب ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي من جهة،وإعتماد قوانين المالية على سعر مرجعي قدره 19 دولار أمريكي للبرميل من جهة أخرى، مما أدى إلى إستعمال موارد الصندوق لتمويل العجز وبالتالي ضرورة تعديل القواعد المحددة لأهداف الصندوق لتتماشى مع السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومة. يتم **تسيير الصندوق** من طرف وزارة المالية، فقد نص قانون المالية على ان وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق .

و**مجال عمل الصندوق** أن الوظيفة الرئيسية للصندوق تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات، بالإضافة الى أن مجال عمل الصندوق يتركز في الداخل فهو يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية .

2-دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد:يمكن تقسيم دوافع إنشاء ضبط الموارد إلى قسمين[2]:

أ- دوافع داخلية :يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية خطيرة نتيجة ارتباطه القوي بقطاع المحروقات الذي يظهر تأثيره على الاقتصاد وفقا لثلاث مستويات:

- تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي: يشكل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.

- تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات: تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيس للعملة الصعبة في الجزائر، وبما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات فإن توازن هذا الأخير مرتبط أساسا بمستويات أسعار المحروقات في الآسواق الدولية.

(1) وفقا للمادة 25 من الأمر رقم 4-6،المؤرخ في 2006/6/5،المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ،الجريدة الرسمية، العدد 83،المؤرخة في 2006/6/19

(2) نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق ، مصدر سابق ، ص 221 .

ـ تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة :تعد الجباية البترولية المورد الرئيس للإيرادت العامة للدولة مما يؤدي إلى تأثر الموازنة العامة لمدولة بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي وباعتبار أن تمويل السياسات الاقتصادية العامة للدولة يتم بواسطة الموازنة العامة فإنه يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يعد المحدد الأساس لإستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر. وارتباط الاقتصاد الجزائري بأداء قطاع المحروقات يؤدي إلى تعرضه لأزمات وصدمات خارجية دورية على غرار أزمة سنة 1986 التي استمرت تداعياتها إلى غاية نهاية فترة التسعينات من القرن العشرين، والتي يرجع سببها إلى تراجع أداء قطاع المحروقات بسب انهيار أسعار النفط، ومن هذا المنطلق فإن مبررات إنشاء صندوق ضبط الموارد تكمن في رغبة الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وبالتالي الحفاظ على إستقرار الموازنة العامة لها، الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري .

ب- دوافع خارجية :يمكن تلخيصها في:

ـ تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية :تتميز أسعار النفط بعدم إستقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية من بينها الجزائر لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الاسواق العالمية.

ـ رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين الدول النفطية: تعد تجربة الجزائر حديثة في هذا المجال مقارنة بتجارب بعض الدول النفطية غرار الكويت 1953 ، الإمارات العربية المتحدة 1976 ،النرويج 1990 وبالتالي يمكن القول أن تأسيس صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار ورواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية، كما أن تعدد تجارب هذه الدول يسمح للحكومة بالاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال .

3- تقييم أداء صندوق ضبط الموارد : لقد لعب صندوق ضبط الموارد دوراً مهماً في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال تحقيق الآهداف المحددة له سلفاً، والمتمثلة في تمويل عجز الخزينة العامة للدولة الناتج عن ارتفاع المبالغ المخصصة للاستثمار العمومي، وكذلك ارتفاع الإنفاق الجاري أو انخفاض حصيلة الإيرادات العامة على المستوى المقدر ضمن قانون المالية،مع الاحتفاظ برصيد أدنى للصندوق لا يقل عن 740مليار دج ، بالإضافة إلى تخفيض حجم المديونية العمومية الداخلية والخارجية.

أ- تطور وضعية صندوق ضبط الموارد :

لقد عرفت موارد صندوق ضبط الموارد تطورات ملحوظة منذ إنشائه، وذلك راجع أساساً إلى التطورات السريعة في السوق النفطية العالمية، مما أثر ذلك على وضعية الصندوق بشكل عام .ويمكن توضيح ذلك في الدول الاتي:

جدول (7)

تطور وضعية صندوق ضبط الموارد في الجزائر للمدة (2004-2019) (الوحدة : مليار دولار)

السنوات	صندوق ضبط الايرادات	السنوات	صندوق ضبط الايرادات	السنوات	صندوق ضبط الايرادات	السنوات	صندوق ضبط الايرادات
2004	45.69	2008	148.10	2012	200.59	2016	120.79
2005	59.17	2009	155.11	2013	201.44	2017	104.85
2006	81.46	2010	170.46	2014	186.35	2018	87.38
2007	114.97	2011	191.37	2015	150.59	2019	71.80

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ

اذ يظهر الجدول اعلاه ان صندوق ضبط الموارد قد تطور منذ عام 2004 اذ كان المبلغ المخصص فيه 45.69 مليار دولار نتيجة للسياسات غير الكفوءة وعم استقرار أسعار النفط وأخذ بالارتفاع للسنوات اللاحقة لتصل إلى أعلى النسب عام 2013 بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمي اذ بلغ مقدار المبلغ 201.22 مليار دولار ثم اخذ بالانخفاض ليصل الى 71.80 مليار دولار عام 2019 نتيجة التدني في أسعار النفط في السوق العالمي .

ثالثاً : واقع مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر//

رغم تداول مصطلح التنمية المستدامة، سواء على المستوى الرسمي ، إلا إننا نلاحظ تأخر كبير في ترجمة الخطابات في الميدان، ورغم أن الجزائر قد باشرت عدة برامج على طول عشريات الاستقلال، في مجال البيئة (السد الأخضر) أما على مستوى تطوير المنشآت، فنجد تطبيق عدة مخططات تنموية وربما آخرها مخطط الإنعاش الاقتصادي (7) مليار دولار، أما على مستوى التنمية البشرية فنجد الجزائر في أول الرتب في التقارير الدولية أو المحلية وهذا فيما يخص الفقر أو نسبة الأمية أو حقوق الإنسان. وسوف نتناول تقييم مؤشرات قياس التنمية المستدامة وكما يأتي :-

1.المؤشرات الاقتصادية :

أ- **مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**: يقصد به الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان الكلي، حيث يعد هذا المؤشر مقياساً مهماً لمستوى التنمية الإقتصادية والإداء الكلي للإقتصاد .والجدول رقم (8) يوضح ذلك مع الرسم البياني بالشكل رقم(2) في ادناه :

الجدول (8) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للمدَة (2004-2019) الوحدة : دولار

السنوات	نصيب الفرد من الناتج	السنوات	نصيب الفرد من الناتج	السنوات	نصيب الفرد من الناتج	السنوات	نصيب الفرد من

الناتج المحلي الاجمالي		المحلي الاجمالي		المحلي الاجمالي		المحلي الاجمالي	
4.380	2016	5.170	2012	4.210	2008	2.250	2004
3.950	2017	5.510	2013	4.290	2009	2.710	2005
3.980	2018	5.490	2014	4.480	2010	3.100	2006
4.010	2019	4.850	2015	4.600	2011	3.600	2007

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (2)

الشكل (2)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة في الجزائر(2004-2019)

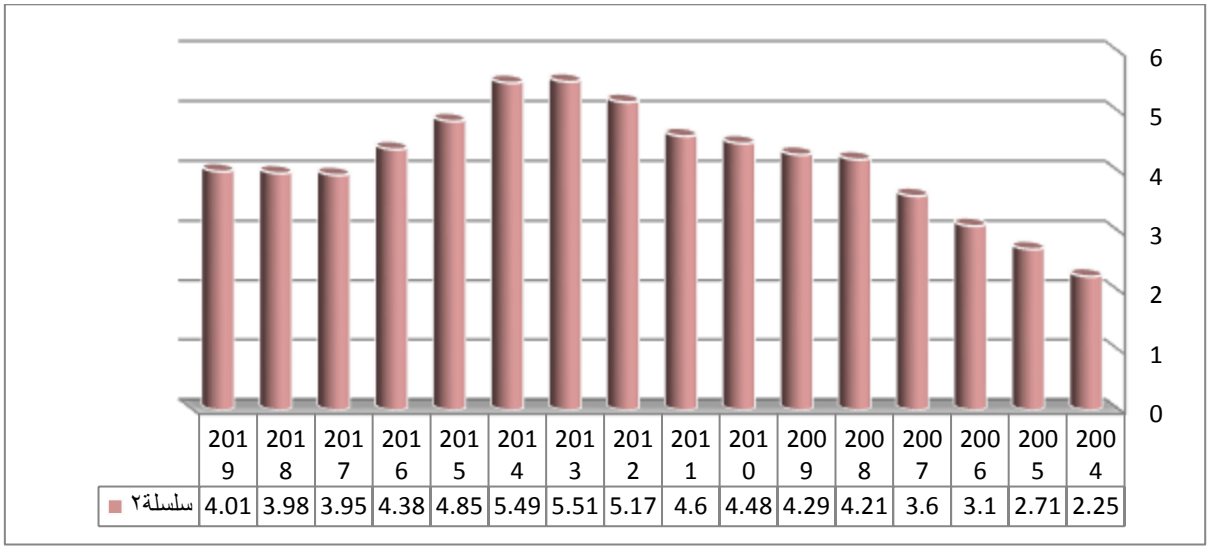

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

من خلال جدول رقم(8) والشكل رقم (2) نلاحظ ان مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر منذ عام 2004 حتى عام 2014 ، بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمي إذ ارتفع من 2,250 دولار سنة 2004 إلى 5,490 دولار سنة 2014 ثم بدأ بالانخفاض والتذبذب حتى عام 2019 وكان قد سجل أعلى مستوى له سنة 2014 ب 5,490 دولار بينما كان أقل مستوى تم تسجيله في عام 2004، وقد يعود سبب الارتفاع في مستوى الدخل إلى نجاح السياسة الإقتصادية وزيادة أداء النمو في قطاع المحروقات ليعود إلى الإنخفاض بداية من سنة 2014 وتفسير لك يعود إلى الصدمة البترولية ونتيجة للتغيرات السياسية والآقتصادية .

ب- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي** : هو القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال مدَة زمنية محددة. غالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرًا لمستوى المعيشة في الدولة ولا يعد إجمالي الناتج المحلي للفرد مقياسًا لدخل الفرد. وبموجب

النظرية الاقتصادية، يساوي إجمالي الناتج المحلي للفرد تمامًا إجمالي الدخل المحلي للفردGDI ويتعلق إجمالي الناتج المحلي بالحسابات القومية، ويجب ألا يتم الخلط بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي (GNP) الذي يخصص الإنتاج حسب الملكية.

اذ يوضح الشكل رقم(3) والجدول رقم(9) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للمدَة المدروسة (2004-2019).

الجدول(9) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال المدَة (2004-2019)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%
2004	4.5	2008	2	2012	3.4	2016	3.2
2005	6.7	2009	1.6	2013	2.8	2017	1.3
2006	1.5	2010	3.6	2014	3.8	2018	1.2
2007	3.4	2011	2.9	2015	3.7	2019	0.80

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (3)

الشكل (3)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائرللمدة (2004-2019)

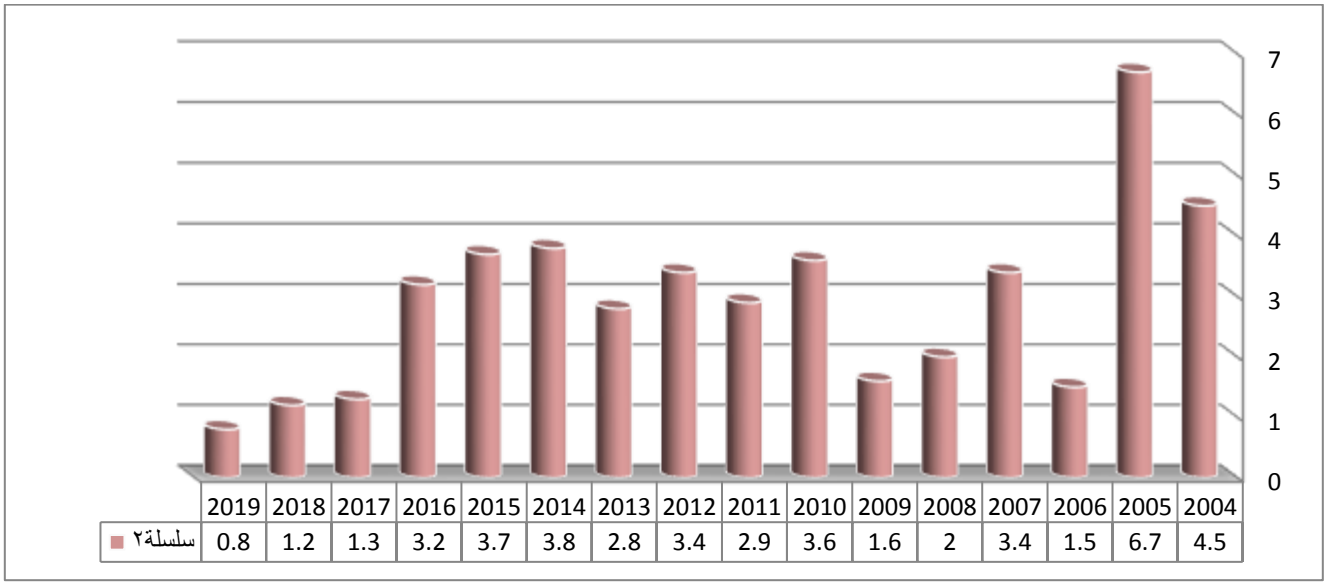

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شهدت تذبذبا واضحا في نسب النمو اذ كانت أعلى نسبة حققتها في عام 2005 نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي ذ بلغت نسبة النمو

6,7% التي تعتبر أكبر نسبة وقد بينما أقل نسبة نمو تحققت هي في عام 2019 إذ بلغت نسبتها 0.80% وقد يعد السبب لازمة كورونا وتأثراً بالصدمة الخارجية المتمثلة في إنخفاض سعر االنفط .

ج- **مؤشر الميزان التجاري** : يوضح الميزان التجاري للسلع والخدمات درجة الانفتاح الإقتصادي للدولة على العالم الخارجي، ومستوى علاقتهما التجارجية مع بلدان العالم المختلفة، ومن خلال الجدول التالي سنوضح معطيات إحصائية للميزان التجاري خلال الفترة 2000-2019 .

جدول (10) الميزان التجاري في الجزائر (2004-2019) الوحدة :مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري
2004	12.29	2008	32.94	2012	17.51	2016	22.69-
2005	23.87	2009	797204404.68-	2013	5.89	2017	17.11-
2006	31.47	2010	11.32	2014	3.08-	2018	11.09-
2007	29.23	2011	20.23	2015	22.21-	2019	11.01-

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (3)

شكل (4)

الميزان التجاري في الجزائر خلال المدة (2004-2019)

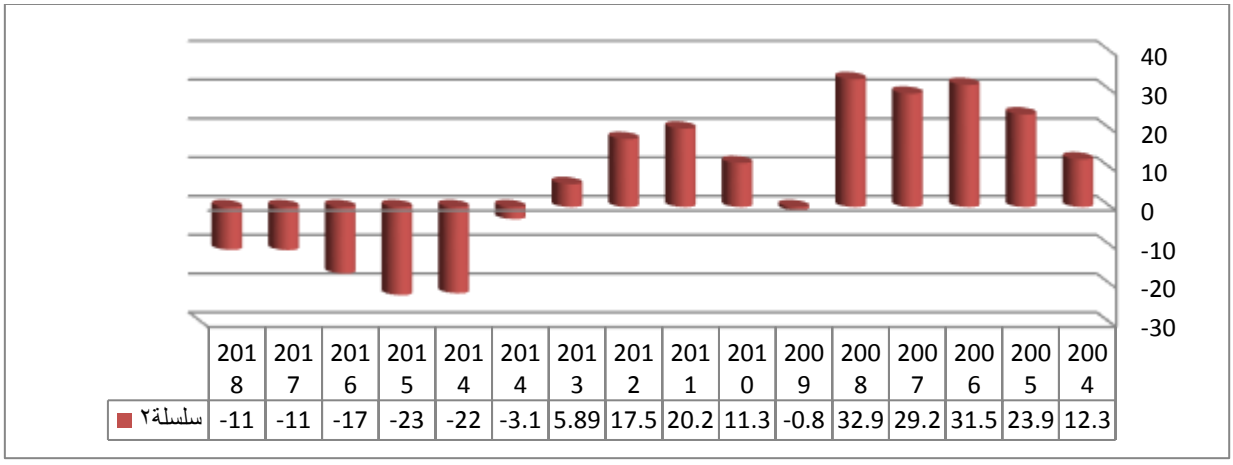

المصدر: اعداد الباحث بالآعتماد على: مخرجات برنامج Exce

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري قد حقق فائضاً خلال المدة (2004-2008) ، إذ إرتفعت قيمة الفائض من 12.29 مليار دولار سنة 2004 إلى 32.29 مليار دولار سنة 2008 ،أي بفارق 20.65 مليار دولار وذلك راجع إلى إنتعاش قطاع المحروقات وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي ، إلا إنه يسجل إنخفاضاً سالبا سنة 2009 ليصل (-79724404.68) مليون دولار، ثم عاود الارتفاع للسنوات 2010,2011,2012,2013 ثم اخذ بالتراجع سالبا عام 2014 وأستمر بالتناقص حتى عام 2019 وقد سجل ذلك عجزاً في الميزان التجاري واضحا خلال السنوات الخمس الاخيرة إزاء إنخفاض أسعار النفط في أسواق النفط العالمية وامام الضعف الهيكلي في إيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات.

د- **نسبة الديون من الناتج المحلى الإجمالى** : هو عبارة عن نسبة الدين الخارجي الكلي الى الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال الجدول التالي الذي سيوضح نسبة الدين العام الخارجي ونسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 2004-2019 .

جدول (11) نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للمدَة 2004-2019 مليار دولار

السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين
2004	5.74	2008	1.25	2012	1.08	2016	1.01
2005	5.99	2009	1.05	2013	0.75	2017	0.60
2006	13.43	2010	0.68	2014	0.45	2018	0.51
2007	1.37	2011	0.70	2015	1.72	2019	0.19

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (1)

الشكل (5) نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للمدَة 2004-2019

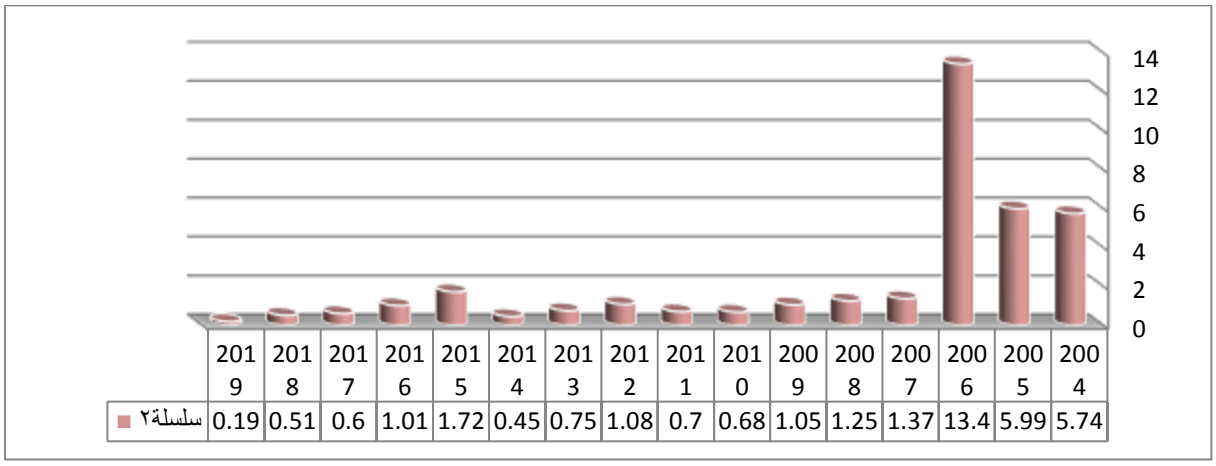

المصدر: اعداد الباحث بالآعتمادعلى مخرجات برنامج Exce

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت في تذبذب بين صعود ونزول اذ كانت السنوات الاولى الثلاثة (2014,2015,2016) نتيجة الآوضاع السياسية المتدهورة اذ كانت في تزايد واعلى نسبة كانت 13,43 عام 2006 ثم بدت النسبة بالانخفاض منذ عام 2007 وحتى عام 2019 اذ كانت اعلى نسبة خلال هذه السنوات عام 2015 اذ بلغت 1,72 اما أقل نسبة فكانت عام 2019 إذ بلغت نسبتها 0,19 4. وسبب ذلك راجع إلى تولي الحكومة في معالجة الديون واللجوء المعتبر لموارد صندوق ضبط الإيرادات، إرتفاع قروض المصارف للدولة عن طريق عملية الإكتتاب في القرض الوطني .

هـ- **معدل التضخم :** يقصد به معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من السلع والخدمات، ويعد أحد أهم مؤشرات قياس أداء الإقتصاد الكلي والآستقرار الاقتصادي ،وكما أنه احد

المؤشرات التي تتم متابعتها بواسطة السياسة النقدية .وعليه يبقى الهدف الاساسي للسياسة النقدية هو استقرار الاسعار ومراقبة وتيرة التضخم . والجدول الاتي يوضح معدلات التضخم خلال المدَة 2004-2019.

جدول (12) : معدلات التضخم في الجزائر خلال المدَة 2004-2019

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2004	12.25	2008	15.31	2012	7.45	2016	1.55
2005	16.13	2009	11.16-	2013	-0.09	2017	6.39
2006	10.55	2010	16.12	2014	-0.30	2018	7.06
2007	6.40	2011	18.22	2015	-6.45	2019	-0.91

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (11)

الشكل (6) معدلات التضخم في الجزائر خلال المدَة 2004-2019

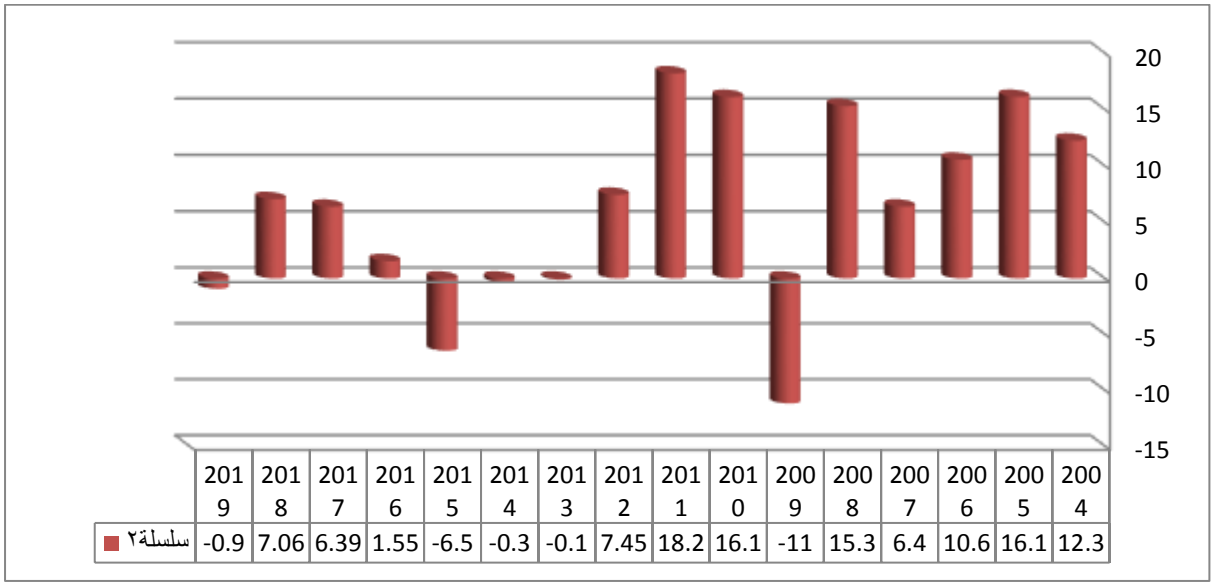

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

شهد معدل التضخم زيادة متذبذبة ابتداءا من سنة 2004 والذي قدر ب 12.25% إلى سنة 2019 وكان التذبذب بين السالب والموجب حسب سنوات الدراسة وكان اعلى نسبة سجلت في عام 2011 اذ بلغت 18.22 إلى السالب وسبب ذلك هو إنطلاق برنامج الإنتعاش الإقتصادي ، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي ،ثم إنخفض إلى السالب عام 2009 إلى معدل -11.16% وسبب هذا الإنخفاض هو نقص نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي ، ثم ارتفع في بعض السنوات وذلك راجع الى السياسة التوسعية في الإنفاق العام .وتذبذب أسعار النفط ، إلا أن السنة الاخيرة 2019 سجل نزولا سالبا بلغ - 0.19 وسبب ذلك قد يعود للأزمة المالية وإرتفاع سعر الصرف وإنخفاض قيمة العملة وعدم نجاعة السياسة النقدية جراء إختلالات ووضعيات الهيمنة في بعض الآسواق.

ثانياً : المؤشرات الإجتماعية :

1. **مؤشر الانفاق على التعليم:** ان مؤشر الانفاق على التعليم يعكس توجه الدولة لزيادة المستوى الثقافي والمعيشي للمجتمع وكما يلي :

جدول (13) اجمالي الانفاق على التعليم في الجزائر خلال المدَة 2004-2019 (مليار دولار)

السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم
2004	3.65	2008	7.58	2012	9.17	2016	7.08
2005	4.38	2009	6.07	2013	9.17	2017	7.36
2006	5.02	2010	7.18	2014	9.34	2018	7.57
2007	5.94	2011	8.84	2015	7.22	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (1)

الشكل (7) اجمالي الانفاق على التعليم في الجزائر خلال الفترة 2004-2019

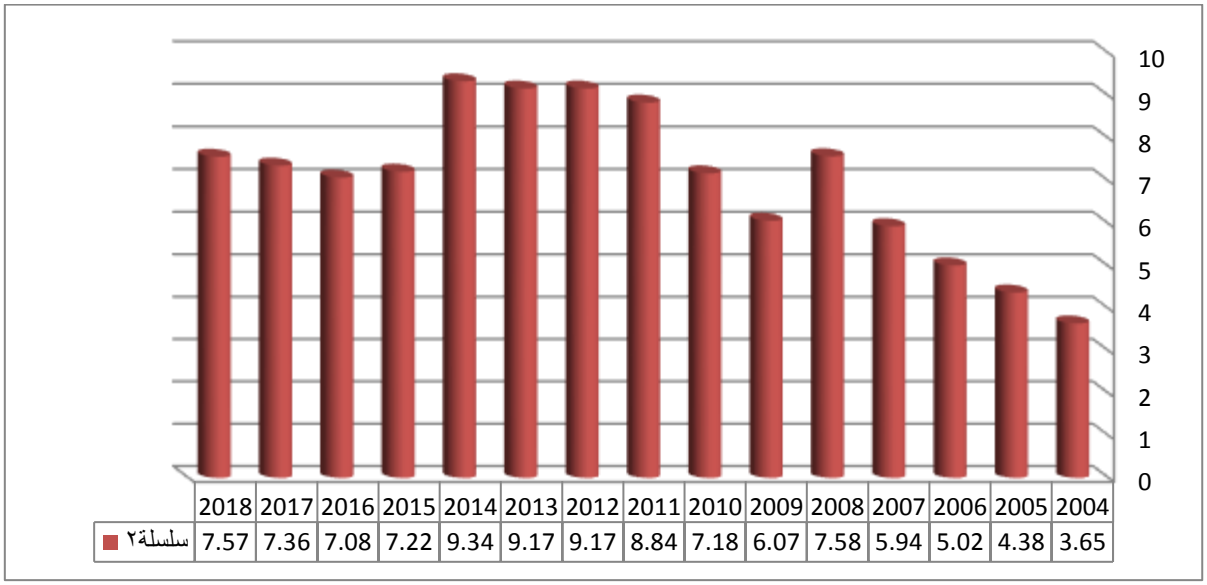

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

يوضح جدول رقم (13) وشكل رقم (7) مؤشر الانفاق على التعليم في الجزائر بمليار الدولار للمدَة من 2014-2019 إذ يتبين ان في عام 2004كانت نسبة الانفاق (3.65) مليار دولار وقد بدأ بالازدياد إرتفاعا حتى عام 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي، ليبلغ (7.58) مليار دولار ثم إنخفض عام 2016 ليبلغ (6.07) مليار دولار وسبب ذلك قد يعود للأزمة المالية ثم بدأ بالارتفاع حتى عام 2014 ليبلغ رقما قياسا مقارنة بالسنوات السابقة اذ بلغ (9.34) مليار دولار ثم

بدأ بالانخفاض المتذبذب صعودا ونزولا حتى عام 2018 اذ بلغ (7.57) مليار دولار بسبب تذبذب أسعار النفط عالمياً.

2- مؤشر الانفاق على الصحة: ان التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري تطرح مشاكل نمو احتياجات الافراد للخدمات الصحية والانفاق علبها، وان الهدف من النفقات الصحية هو الوقاية من الامراض والشفاء منها من أجل الحفاظ على الموارد البشرية وتنميتها وبالتالي زيادة انتاجية الأفراد وزيادة الناتج المحلي الخام، لذا فان الانفاق على الصحة لا يعد ضرورة انسانية فقط بل ضرورة اقتصادية ايضا[1].

جدول (14) اجمالي الانفاق على الصحة في الجزائر خلال المدَة 2004-2019

السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة%
2004	3.54	2008	4.2	2012	6.01	2016	8.49
2005	3.24	2009	5.18	2013	6.64	2017	9.12
2006	3.36	2010	4.82	2014	7.23	2018	9.31
2007	3.83	2011	5.14	2015	7.86	2019	..

المصدر: خلاصي عبد الاله (العلاقة بين نفقات الصحة ومصادر التمويل في الجزائر –دراسة تحليلة قياسية للفترة من 1990-2018).

الشكل (8) اجمالي الانفاق على الصحة في الجزائر خلال المدَة 2004-2019

(1) خلاصي عبد الاله (العلاقة بين نفقات الصحة ومصادر التمويل في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2018) جامعة ابي بكر بلقايد ص 119

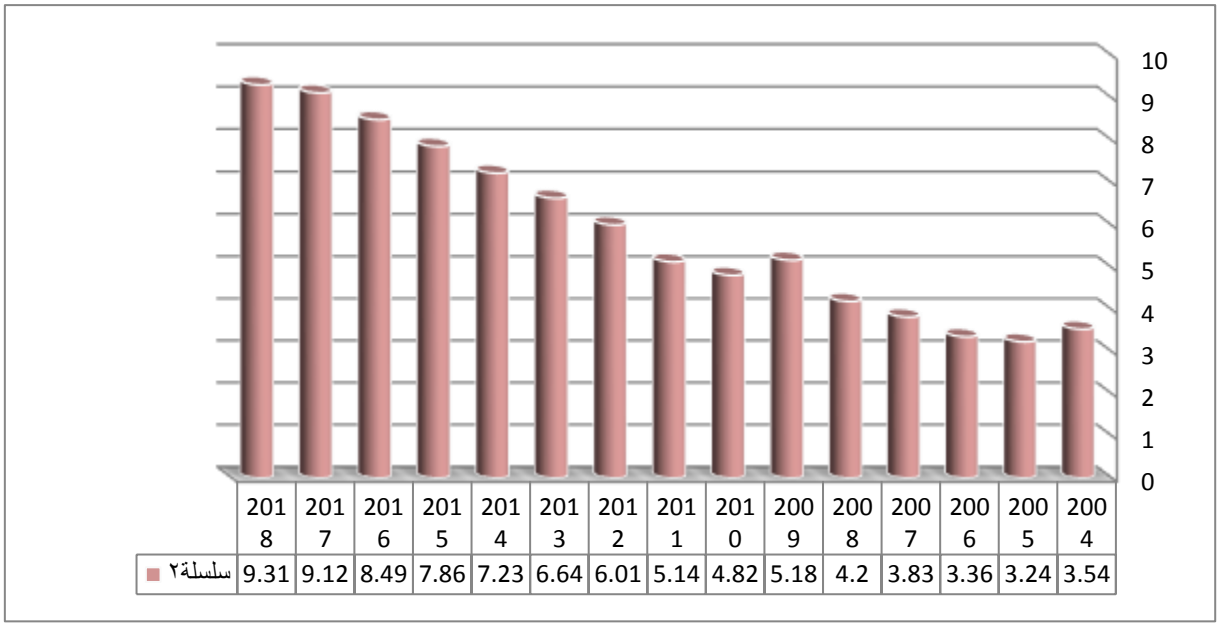

اذ يبين جدول رقم (14) وشكل رقم (8) مقدار الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي والذي يبدو جليا تزايد الانفاق ابتداء من 2004 نتيجة الآهتمام بالآوضاع الصحية اذ بلغ (3.54%) ثم انخفضت لعامي 2005و2006 بسبب الآزمة السياسية واللآقتصادية وبعدها بدأ هناك توجه واضح من قبل الحكومة للاهتمام بالصحة في البلد من خلال زيادة التخصيصات المالية لها التي تزايدت باستمرار من عام 2007 وحتى عام 2018 اذ بلغت نسبة الانفاق نتيجة لتحسن أوضاع البلد وارتباطاً بإرتفاع أسعار النفط في السوق العالمي (9.31%).

ثالثاً : <u>المؤشرات البيئية</u> : تشمل المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة على المؤشرات المتعلقة بالغابات والاراضي ، وبالتنوع الإحيائي وبحالة الهواء ، وبالموارد المائية .

<u>1- مؤشر التلوث البيئي</u>: ينظر إلى البيئة في علم الاقتصاد بانها الملكية التي توفر مجموعة من الخدمات، فهي من الاصول الخاصة جدا حيث انها توفر النظم الضرورية للحياة وكما هو الحال بالنسبة لبقية الاصول يتم السعي من أجل منع قيمتها من التدهور واستمرار الاستفادة منها ،ولهذا فإن حاسيتها للتلوث تكون عالية جدا إذ يتعلق التلوث بجميع جوانب البيئة الخاصة [1] .

جدول (15) مؤشر التلوث البيئي في الجزائر خلال المدّة 2004-2019

السنوات	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون(متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون (كغم لكل دولار من اجمالي الناتج المحلي بتعادل القوة الشرائية لعام 2011)	كثافة غاز ثاني اكسيد الكربون (كغم لكل كغم من استخدام طاقة مكافئ النفط)
2004	2.71	0.27	2.84
2005	3.24	0.31	3.31
2006	3.00	0.29	2.91

(1)بوعشير مريم (دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة) 2011/2010 جامعة منتوري قسنطينة

2.97	0.30	3.20	2007
2.96	0.29	3.17	2008
2.98	0.32	3.44	2009
2.97	0.30	3.31	2010
2.90	0.30	3.31	2011
2.83	0.31	3.48	2012
2.83	0.31	3.53	2013
2.81	0.32	3.74	2014
..	0.33	3.85	2015
..	0.31	3.70	2016
..	..	..	2017
..	..	..	2018
..	..	..	2019

المصدر اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ

إذ يوضح الجدول أعلاه بان التلوث بغاز ثاني اوكسيد الكربون قدر إرتفع كمتوسط نصيب الفرد بالطن المتري ليصل أعلى مستوى له عام 2015 بنسبة (3.85) نتيجة زيادة التلوث البيئي كما إنها لكل دولار كانت أعلى نسبة له في عام 2015 أيضا اذ بلغ (0.33) بينما كان أعلى مستوى للتلوث لكل كيلو غرام من استخدام الطاقة المكافئ للنفط عام 2005 إذ بلغ (3.31) نتيجة الأوضاع الآقتصادية المتدهورة وزيادة نسبة التلوث .

2- نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية : تشير الاراضي الزراعية إلى نسبة الأراضي التي تكون صالحة للزراعة ومزروعة بمحاصيل دائمة أو تغطيها مزارع دائمة . وحسب تعريف منظمة الاغذية والزراعة تشمل الآراضي الصالحة للزراعة ،أي الآراضي التي تكون مزروعة بالمحاصيل المختلفة ، والجدول (16) يوضح نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي في الجزائر للمدة 2004-2019 .

السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي %	السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي	السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي	السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي
2004	17.28	2008	17.34	2012	17.38	2016	17.37
2005	17.30	2009	17.37	2013	17.40	2017	..
2006	17.29	2010	17.37	2014	17.40	2018	..
2007	17.32	2011	17.38	2015	17.41	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (9) نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية في الجزائر للمدة 2004-2019

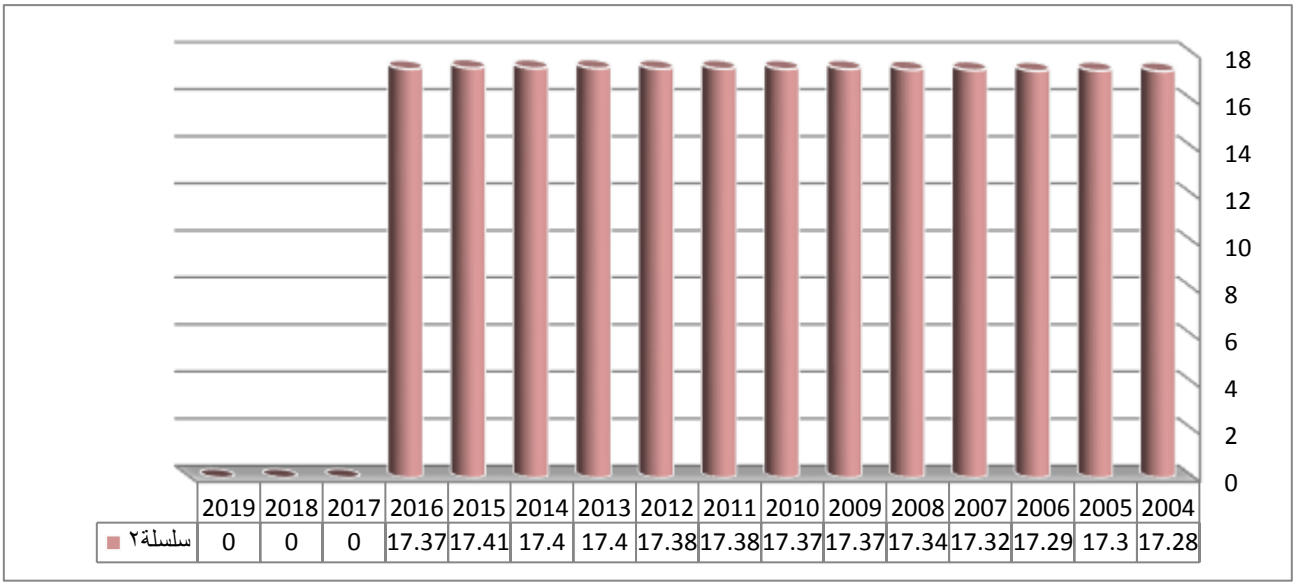

	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
سلسلة٢	0	0	0	17.37	17.41	17.4	17.4	17.38	17.38	17.37	17.37	17.34	17.32	17.29	17.3	17.28

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الآراضي قد بلغت أعلى نسبتها وقدرت ب 17.28% سنة 2004 نتيجة الآهتمام بالآوضاع الآقتصادية وتقريبا النسبة مستقرة والزيادات والانخفاضات كانت طفيفة ، بسبب الآوضاع السياسية الخاطئة علما ان السنوات الثلاثة الاخيرة لم تتوفر عنها بيانات ،لو قورن هذا المعدل بمساحة الآراضي في الجزائر لوجدناها إنها قليلة مقارنةً بما وجه لهذا القطاع من مبالغ مالية ضخمة من أجل الوصول للأحسن .

المبحث الثاني / تجربة الآقتصاد النرويجي في مجال إستخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة

أولا" : واقع الآقتصاد النرويجي

إن الخصوصية الجغرافية التي تتمتع بها النرويج قد اثرت على نمط حياة السكان فيها وطبعت شعب النرويج بطابع خاص ومنحته هوية متميزة ،تتصف بالآستقلالية والآنضباط والآجتهاد في العمل الآمر الذي خلق حالة من الآبداع لديه ،ومنذ القدم في ممارسة حرف تعتمد على ماتوفره الطبيعة من موارد غنية تمتلكها النرويج ،من غابات ومياه وثروة حيوانية وبحرية وفضلاً عن ثروتها النفطية التي تجعلها واحدة من المصدرين الرئيسين للنفط والغاز على مستوى العالم..

إن حسن إدارة وإستغلال تللك الموارد كان له الآثر الاهم في النجاح الآقتصادي الذي تفخر به النرويج اليوم ، وشكل أحد الدعامات الآساسية لنجاحاتها السياسية ، إذ يعد النظام السياسي في النرويج من أكثر الآنظمة السياسية إستقرارا" على مستوى العالم ، حيث كانت النرويج قبل بداية التنقيب عن النفط تتمتع بديمقراطية راسخة وجهاز حكومي متمكن وفعال ، كما إنها ومازالت تعتبر بلدا" ديمقراطيا" ومسالما" يدافع عن حقوق الانسان ويؤمن بالتعاون الدولي ، مما جعلها في موقع الآحترام والثقة لدى بقية البلدان والشعوب .

وقد وضعت النرويج في المرتبة الأولى عالميا" بموجب تقارير التنمية البشرية لبرنامج الآمم المتحدة لمدة ست سنوات متتالية (2001-2006) . ومن ثم إستعادت هذه المرتبة في عام 2009 ، فالنرويج هي أفضل مكان للعيش بالنسبة الى تراتبية دول العالم للعيش ،ومن المؤكد إن لهذا الترتيب دلالات كثيرة وكبيرة ، إذ إن النرويج بموجبه تتخطى دولا" أكثر أهمية من حيث القرارات العسكرية والآقتصادية والتقنية والصناعية والثقل الدولي التي تسعى غالبيتها لتكون إنموذجا" للتفوق وان تأخذ مركز الصدارة في هذا المجال .

فالنرويج من الناحية الثقافية تتمتع بمستوى عالٍ من الثقافة العامة . مع تقنية نامية ومتطورة ومستوى مرموق في الحياة الجامعية والبحوث وفي مختلف المجالات . أما إجتماعيا" فتتمتع النرويج بمجتمع منظم ومستقر وعلى مستوى عالٍ من المعيشة ، تتوفر فيه العناية الآجتماعية لكل المواطنين ، وبفضل هذا الامان النفسي للمواطن ، وبحكم جمال الطبيعة ، يميل النرويجيون في أسلوب حياتهم غلى تفضيل القيم المعنوية والروحانية على القيم المادية ، أما إقتصاديا" فتتمتع النرويج قبل إكتشاف النفط فيها بإقتصاد متكامل ومنتعش من مميزاته أساس صناعي جيد ، وبحكم توفر الشلالات الطبيعية تميز البلد بمصادر مستدامة للطاقة ادت الى إنخفاض إستيراداته النفطية ، كما إن للنرويج تقاليد طويلة ومتطورة في كل من الملاحة وصيد الاسماك ، الآمر الذي أدى إلى تجارة واسعة النطاق لاسيما مع أوروبا وأمريكا[1].

ثانياً : طبيعة الآقتصاد النرويجي

يعد الآقتصاد النرويجي إقتصاد رأسمالي حديث يرتكز بالآساس على قطاع الخدمات ومن ثم على الصناعة واخيرا" على الزراعة ، وتتوزع نسبة مساهمة القطاعات الثلاث في تكوين GDP وكما يأتي:

قطاع الخدمات (57,8)%) ويتمثل بتجارة الجملة والتجزئة ،والخدمات المصرفية والتأمين والهندسة والنقل والآتصالات والخدمات العامة . أما قطاع الصناعة فيسهم بنسبة (40,1 %) ويدخل ضمن هذا القطاع عمليات إنتاج وتكرير النفط والغاز ، إذ يُسهم النفط والغاز بحوالي (25%) من GDP وعلى هذا الآساس يشكل قطاع النفط والغاز تقريبا" (63%) من القطاع الصناعي ،وأخيرا" القطاع الزراعي فهو لا يساهم في تكوينGDP للنرويج سوى (2,1%) . أما قوة العمل فتبلغ (2,59) مليون وتتوزع قطاعيا" وكما يأتي : الخدمات (76%)،الصناعة (21,1%) ،والقطاع الزراعي (2,9%) . أما عن معدل البطالة فقد بلغ (3,2%) في أيلول 2009 بعد أن كان (2,5%) في عام 2008 ، ومع ذلك فهو مستوى منخفض ، وتصل نسبة التشغيل في القطاع العام إلى (30%) من إجمالي القوى العاملة في البلد ، وحيث بلغ معدل التضخم (2%) في نهاية 2009 ، علما" إن عملة البلد هي (الكرونة النرويجية) (NOK) وكان معدل نمو GDP للنرويج خلال الآعوام من (2006-2010) هو (4,65 ، 5,6% ،2,2% ، 1,2-%، 2,3%) على التوالي

(1) فاروق القاسم، " النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته " مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ، بيروت ت2/نوفمبر 2009،ص344 .

، وقد بدأ إهتمام شركات النفط بالتنقيب في مياه النرويج الآقليمية في وقت متأخر بالنسبة إلى بقية الدول المنتجة للنفط ، ومن البديهي لبلد لم تكن له أي تجارب في النفط أن يدرس تجارب الدول الآخرى، للإستفادة من إنجازاتها وتجنب أخطائها، وصادفت بداية التنقيب في بحر الشمال في اوائل الستينات ،عهداً حاسما" في تطور العلاقات بين الدول المضيفة والشركات الدولية. وتـــم

إكتشاف النفط في بحر الشمال في عام 1969 ،وبدء الآنتاج في 15 حزيران عام 1971[1].

واصبح للقطاع النفطي دورا" فعالا" وكبيرا" في الآقتصاد النرويجي فهو مع تحقيق ومشاركته بتكوين ربع الناتج المحلي الإجمالي للبلد تقريبا" ، فهو يساهم في رفد مانسبته (36%) من جمالي العائدات الحكومية وتشكل الإستثمارات في (24%) نسبة الى إجمالي الإستثمارات ،كما يسهم بنسبة (51%) من إجمالي صادرات البلد

جميع هذه المؤشرات تبين مدى اهمية وحيوية هذا القطاع بالنسبة للنرويج ، لذلك فإن أي تذبذب يحصل فيه سواء في اسعار النفط أو الغاز ، أو في عمليات الإنتاج و التصدير ، سوف ينعكس مباشرة" على الإقتصاد المحلي وخصوصا" على القطاع العام فيه . وعلى هذا الآساس وفي 22 حزيران 1990 ، مرر البرلمان النرويجي قانون صندوق النفط الحكومي رقم (36) ، ليكون هذا الصندوق داعما" لإدارة طويلة الآجل لإيرادات القطاع النفطي ، والعمل على تراكم الآصـــول المالية الحكومية من أجل التعامل مع الآلتزامات المالية الكبيرة في المســـتقبل والمتعلقة بمتطلبات الإنفاق العام في مجال التقاعد وشـــيخوخة السكان والرعاية الصحية[2].

إذ تشير التقديرات إن الإنفاق العام لمتطلبات التقاعد ورعاية الشيخوخة سيرتفع بشكل متسارع نظرا" للتركيبة العمرية لسكان النرويج وطبيعة توزيع قوة العمل بين القطاعين العام والخاص ، وفي المقابل ستشهد الإيرادات العامة من القطاع النفطي إنخفاضا" نظرا" لبدء النضوب التدريجي لإحتياطات النفط .

إذ تشير الدراسات بإن إحتياطات النفط الخام المؤكدة للنرويج تبلغ (6,68) مليار برميل وهي تتصدر المركز (21) عالميا" وفقا" للتسلسل الدولي حسب حجم الإحتياطي المؤكد للنفط ،وبما إن معدل الآنتاج اليومي للبلد يبلغ (2,35) مليون برميل/يوم،عليه فإن زمن النضوب يكون في غضون(7- 8) سنوات، وفي أبعد الحدود لغاية عام 2020 [3].

ثانياً:- موقع النفط في الاقتصاد النرويجي

---

(1) VadarOvesen work paper petroleum fiscal regimes and revenue managentsystems.p6-8 متاح على شـــبكـة الآنـتـرنـيـت عـلـى الـمـوقـع: www.norad .no./en/attachment /128868 /binary /50309?download

(2)Tore Eriksen The Norwegian Petroleum Sector and the Government Pension Fund -Global. Ministry of Finance,Norway. June/2006.p7 . متـاح عـلـى شـــبـكـة الآنـتـرنـت عـلـى الـمـوقـع : www.regjeringen.no/upload/FIN/Sattens

(3)Adnan Hassan,,A Practical Guide to Sovereigen Wealth Funds,,London,Euromoneylnstiutional lnvestor pic ,2009 ,p.165 .

يمتلك النفط اهمية جيدة في الاقتصاد النرويجي، اذ تعتمد النرويج على العوائد التي يكون مصدرها انتاج وبيع النفط، اذ يبدو جليا اهمية انتاج النفط في الاقتصاد النرويجي منذ اكتشافه اواخر الستينيات من القرن الماضي، ونتيجة ما تمتلكه النرويج من قدرات وامكانيات نفطية أصبحت من الدول الكبرى المصدرة للنفط في العالم، ولهذا فانها تتمتع بفائض نقدي كبير لا سيما بعد الارتفاع في أسعار النفط، اذ يشكل القطاع النفطي قطاعاً مهماً من حيث مشاركته في الثروة الوطنية النرويجية.

1. إمكانيات النرويج من النفط:

تمتلك النرويج امكانيات نفطية هائلة، أهلتها للحصول على المراتب الاولى ضمن الدول المصدرة للنفط، اذ إن اكتشاف النفط في النرويج كان متأخرا عن بقية الدول التي تنتج النفطفي العالم، اذ تعود اولى بوادر وجود النفط في النرويج يرجع لعام سنة 1959، وهي ذات السنة التي تم فيها اكتشاف الغاز في غرونغن في هولندا، هذا ما أدى إلى ظهور التفاؤل بشأن إمكانية تواجد النفط في بحر الشمال.وفي أكتوبر من سنة 1962 قامت شركة (فيليبس الأمريكية)، وهي أول شركة تقدمت للسلطات النرويجية بطلب الإذن للتنقيب عن النفط في الجزء النرويجي من بحر الشمال، اذ تمثل طلب الشركة في منها امتياز يشمل كل الساحل القاري النرويجي، وكانت قيمة العرض 160 000 دولار أمريكي في الشهر[1]، واعتبارها محاولة للحصول على الحقوق الحصرية إلا إن الحكومة النرويجية رفضت التوقيع على الساحل بأكمله الى شركة واحدة، إذ كانت المناطق التي سيتم افتتاحها للاستكشاف ستكون بحاجة إلى أكثر من شركة واحدة، هذا ما دفع بالشركات العاملية لناشطة في مجال النفط إلى طلب امتيازات للاكتشاف والإنتاج في بحر الشمال، وهذا خلال الفترة مابين 1963- 1964. وفي سنة 1963 أعلنت الحكومة النرويجية سيادتها على الجرف القاري النرويجي ، كما قامت أيضا بإصدار قانون جديد ينص على أن حق منح الامتيازات والتراخيص من أجل الإنتاج والتنقيب يكون من اختصاص الملك (الحكومة عمليا).وفي مارس سنة 1965 تم توقيع الاتفاقات المتعلقة بترسيم الجرف القاري على أساس خط الوسط بين النرويج وبريطانيا، لتعلن بعدها النرويج في 13 أفريل من نفس السنة عن جولة التراخيص الاولى ، اذ تم خلال ذلك منح 22 ترخيصا للتنقيب والإنتاج. وخلال صيف 1966 تم اكتشاف أول بئر إلا أنها كانت جافة[2].

إن مغامرة النفط النرويجية بدأت سنة 1969، وذلك باكتشاف حقل إيكوفيسك (**Ekofisk**) الذي بدأ الإنتاج في سنة 1971، وفي نفس السنة أيضا (1969) جرت مفاوضات جولة التراخيص الثانية التي أدخلت مشاركة الدولة على أساس المنفعة المعلقة، ان بوسع الدولة الدخول في مجموعة تراخيص بنسبة 35% بعد ان يتم

(1)Facts 2013 «The norwegian petroleum sector », Lars-Jakob Alveberg, Ministry of Petroleum and Energy Eldbjorg Vaage Melberg, Norwegian Petroleum Directorate, March 2013, p 09. www.npd.no/en/Publications/Facts/: 14 /06/2015.

(2) بن عوالي خالدية (استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج) جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ص159

اعلان الاكتشاف المعني بأنه تجاري مع ترك مخاطر الاستكشاف للشركات، وتم فيما بعد زيادة حصة الدولة النرويجية. كما تم الاعتراف بدور الدولة في النفط سنة 1972 مع تأسيس مديرية الـنفط النرويجية **(N P D)**لتكون الفرع الإداري، وشركة النفط الوطنية شتات أويل لتكون الراعي للمصالح التجارية وكمالك وحيد مع الدولة، وتم في الوقت نفسه تبني سياسة تفضيلية للسلع والخدمات النرويجية بالترافق مع محاولة نقل المعرفة والتعاون في مجال البحوث[1]. وهكذا توالت التطورات في مجال النفط، وذلك من خلال التشريعات والتنظيمات التي انتهجتها النرويج من أجل إدارة هذه الثروة الحديثة العهد تدريجيا وصولا إلى ماهي عليه اليوم، وهكذا دخلت النرويج مجال إنتاج النفط من الباب الواسع لتصبح اليوم من أكبر الدول المنتجة للنفط عالميا.

2. مساهمة النفط في الاقتصاد النرويجي.

أصبحت النرويج من كبار المنتجين والمصدرين للنفط في العالم منذ اكتشاف النفط في النرويج سنة 1969، ، وهذا يعود للجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة من اجل النهوض بهذا القطاع، الذي أصبح من القطاعات المهمة من حيث مساهمتها في الثروة الوطنية للبلد، فالنرويج لغاية منتصف السبعينات لم يكن هناك تواجدللصادرات النفطية في القائمة الأساسية لصادرات النرويج، وهذا بسبب عدم وجود النفط أساسا في حياة الاقتصادالنرويجي ومع اكتشاف النفط في النرويج ومباشرة الدولة الإنتاج والتصدير، أصبح هناك ظهور للصادرات النفطيةفي القائمة الأساسية للصادرات الكلية للنرويج تدريجيا، وفي وقت قصير استطاعت الصادرات النفطية من تحقيق مكانة مهمة لها في الصادرات النرويجية، نظرا لكمية العوائد المالية التي تحققها.

لقد تزامن إنتاج النفط في النرويج مع التغيرات الجذرية التي أصابت أسعار النفط في السوق الدولية، وكان هذا في السبعينات من القرن الماضي، هذا ما أدى بالنرويج الى الحصول على على إيرادات كبيرة من هذا القطاع، إلا أن هذا الرخاء الذي حققته النرويج من تصدير النفط لم يدم طويلا، وذلك بسبب الأزمة النفطية الثانية التي شهدتها السوق النفطية في منتصف الثمانينات .

ثالثاً: تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية: بعد أن أصبحت النرويج من الدول المصدرة للنفط في العالم، ومع التغيرات الكبيرة التي شهدتها السوق النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، بدأت النرويج في استقبال إيرادات مالية ضخمة من القطاع النفطي والتي كان لها الأثر الفعال على الاقتصاد النرويجي، هذا ما أدى بالحكومة النرويجية الى التفكير في كيفية الإفادة من هذه العوائد بطرق تضمن لها الاستمرار باستغلالها على المدى الطويل، فكانت الطريقة الوحيدة لذلك استثمار هذه الفوائض المالية في الاسواق

(1) اويســـتن نورينج، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج – إمكانيات وقيود-)التجربة لنرويجية في التنويع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الاولى ،2007، ص207.

المالية، ومن أجل تنفيذ ذلك، قررت الحوكمة النرويجية إنشاء صندوق يتم فيه جمع هذه الاموال ومن ثم اعادة توظيفها لتدر عليها بعوائد مضاعفة، تضمن من خلالها حقوق الأجيال القادمة من هذه الثروة النابضة، وسيتم توضيح ذلك من خلال النقاط الآتية:

1. ماهية صندوق الثروة النرويجي: إن اعتماد النرويج على إيرادات القطاع النفطي منذ اكتشافه جعلها رهن العوائد النفطية، وخوفا من التغيرات الكبيرة التي يعيشها هذا المورد في السوق العالمية بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى، فكان للنرويج تجربة في توظيف العوائد النفطية عن طريق إنشاء صندوق سيادي.إذ تعتبر تجربة النرويج في استخدام العوائد النفطية عن طريق الصندوق السيادي من انجح التجارب في هذا المجال حسب خبراء صندوق النقد الدولي لقد اعتمد البرلمان النرويجي القانون رقم 36 المتعلق بـصندوق الـنفط الحوكمي النرويجي يوم22 جوان 1990.

وتنفيذا لهذا القانون "قام رئيس الورزاء النرويجي **Gro Harlem Brundtland**" بتأسيس صندوق النفط الحكومي **The Fund pétroleum** اذ قال في هذه المناسبة :

" لكي نتجنب إنفاق النقود بالسرعة التي حصلنا فيها عليها فينبغي أن تستفيد أجيالنـا القادمة أيضا من ثروات بلادنا النفطية، وأعلم جيدا أيها النرويجيون أنكم على يقين من أنكم تدركوا بـأن النفط والغاز هي من المصـادر المستنفذة التي لن تبقى للأبد[1] ويتمثل دخل الصندوق في "صافي التدفق النقدي المركزي للحكومة من النشاطات النفطية، إضافة الى العائد من استثمارات الصندوق. كما تصب عوائد خوصصة شركة شتات أويل في الصندوق، وتتضمن المصروفات تحويلا سنويا إلى وزارة المالية يتوافق ومبلغ عوائد النفط المطبقة في الموازنة المالية لتغطية العجز غير نفطي، فضلا عن التكاليف الإدارية للصندوق"[2].

إن إنتاج النفط في النرويج منذ مطلع سبعينات القرن الماضي، وكذلك ماشهدته السوق النفطية الدوليـة من ارتفاع في أسعار النفط في سنتي 1973-1974، أدى بالحكومة النرويجية للحصول على ايرادات كبيرة منهذا القطاع الحديث العهد على الاقتصاد النرويجي، وتحول وتلك الإيرادات مباشرة إلى الميزانية العامة للدولة، هذا ما أدى الى زيادة الانفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والتشغيلي، وترتب على ذلك انخفاض في القدرة التنافسية لصادرات البلد، اضافة الى ذلك ارتفاع سعر صرف الكرونة النرويجية اتجاه عملات بلدان الجوار .ومع ذلك استمرت الحكومة النرويجية في سياستها التوسعية مدعومة بالإيرادات النفطية الى غاية 1986، وهي السنة التي سجلت فيها أسعار النفط انخفاضا حادا، والتي لم تتحسن لغاية

(1) عبد الغني دادن، هشام غربي، التأهيل البيئي للدول النامية النفطية وأولية تقدم وتيرة التنمية الاقتصادية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسـسـات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء المالي وتحديات الاداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22 و23 نوفمبر 2011 ص 758

(2) اويستن تورينج مصدر سابق ص 218.

2009، هذا ما جعل حكومة النرويج تتخبط في الخطط المستقبلية المقررة للإنفاق العام والميزانية العامة. وعلى أساس ذلك، تم اتخاذ قرار من البرلمان والحكومة النرويجية ، على أن لا يتم إدخال إيرادات النفط المتحققة زمن انتعاش اسعاره في السوق الدولية، وانما يتم اقتطاع جزءا من هذه الإيرادات الغير متوقعة وايداعها بصندوق خاص ، ولكن حصلت بعض التقاطعات عن حجم الإيرادات الفائضة، وكيفية تحديدها الأمر الذي أدى إيداع جميع إيرادات النفط في هذا الصندوق سواء انتعشت أسعار النفط أم لا، لكي يجنب اقتصاد البلد الاثار السلبية الناتجة عن ايرادات الموارد الطبيعية والمتمثلة بصورة رئيسة في المرض الهولندي، ومن هنا تم انشاء صندوق الثروة النرويجية سنة 1990 ليكون هذا الصندوق داعما لإدارة طويلة الاجل لايرادات القطاع النفطي والعمل على تراكم الاصول المالية الحكومية من اجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل والمتعلقة بمتطلبات الانفاق العام وشيخوخة السكان والرعاية الصحية[1] وللاطلاع عن طبيعة الإقتصاد النرويجي يتم ذلك من خلال تناول نسبة الايراد النفطي من اجمالي الايرادات والناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة وكالاتي:

جدول (17) ايرادات الموارد النفطية في النرويج (% من اجمالي الناتج المحلي)

السنوات	نسبة الايراد النفطي من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نسبة الايراد النفطي من الناتج المحلي الاجمالي
2004	8.16	2012	6.97
2005	9.27	2013	5.83
2006	9.20	2014	5.63
2007	7.87	2015	3.14
2008	9.26	2016	2.70
2009	5.54	2017	3.76
2010	6.49	2018	5.24
2011	8.01	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (4)

اذ يشير الجدول رقم (17) إلى الايرادات التي حققتها النرويج من ايرادات النفط للفترة من 2004-2019 اذ يتبين ان هناك تفاوت واضح في نسب مساهمة ايرادات النفط من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2005 اعلى نسبة وكانت (9.27%) نتيجة لآرتفاع أسعار النفط في السوق العالمية ،بينما كانت اقل النسب في عام 2016 اذ بلغت النسبة (2.70%) بسبب التذبذب في أسعار النفط في العالم اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها تراجعا في السنوات الاخيرة في مقدار مساهمة ايرادات النفط من الناتج المحلي الاجمالي.كما يوضح جدول (21) ايرادات موارد الغاز الطبيعي من اجمالي الناتج المحلي

(1) محمد حســـين الجبوري وآخرون، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2014، ص- ص 150-151.

جدول (18) ايرادات موارد الغاز الطبيعي في النرويج (% من اجمالي الناتج المحلي)

السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي
2004	1.18	2008	2.79	2012	3.16	2016	1.33
2005	1.13	2009	3.00	2013	2.81	2017	2.01
2006	1.99	2010	2.18	2014	2.12	2018	2.69
2007	1.90	2011	2.72	2015	2.03	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (4)

اذ يشير الجدول رقم (18) الى الايرادات التي حققتها النرويج من ايرادات الغاز الطبيعي للمدَة من 2004-2019 اذ يتبين ان هناك تفاتاً واضحاً في نسب مساهمة ابرادات الغاز الطبيعي من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2009 اعلى نسبة وكانت (3.00%) نتيجة لآرتفاع السعر العالمي للنفط بينما كانت اقل النسب في عام 2005 نتيجة للأوضاع السياسية والآقتصادية ،اضافة لتذبذب سعر النفط العالمي بلغت النسبة (1.13%) اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها مقدار مساهمة ضيئل يدل على ضعف استثمارها الغاز الطبيعي ويعد نسبة جيده من اجمالي الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي، علما ان عام 2019 لم تتوفر عنه بيانات، كما يوضح جدول (22) اجمالي الايرادات للموارد الناضبة في النرويج كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي وكما يأتي:

جدول (19) اجمالي ايرادات الموارد الناضبة في النرويج (% من الناتج المحلي الاجمالي)

السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة
2004	9.40	2008	12.19	2012	10.22	2016	4.08
2005	10.44	2009	8.61	2013	8.73	2017	5.81
2006	11.24	2010	8.80	2014	7.83	2018	7.98
2007	9.85	2011	10.86	2015	5.23	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق (4)

اذ يشير الجدول رقم (19) الى نسب الايرادات التي حققتها الموارد الناضبة النرويجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي للمدَة من 2004-2019 اذ يتبين ان هناك تفاوتاً واضحاً في نسب مساهمة ايرادات الموارد الناضبة من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2008 أعلى نسبة وكانت (12.19%) نتيجة سياسة النرويج الكفوءة في استغلال عوائد الموارد الناضبة ،بينما كانت أقل النسب في عام 2016 اذ بلغت النسبة (4.08%) ،وذلك لإنخفاض أسعار النفط في السوق العالمي ،اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها مقدار مساهمة ضئيل يدل على مساهمة منخفضة للموارد الناضبة من اجمالي الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي، إلا ان السنوات الاربع الاخيرة من عام 2015 حتى 2018 كانت الاقل انخفاضا بسبب التذبذب في أسعار النفط في السوق العالمية مما يعكس توجه الدولة نحو الاستفادة من الجوانب الاقتصادية

الاخرى في تحقيق ايرادتها الضرورية علما ان عام 2019 لم تتوفر عنه بيانات.ويوضح الجدول التالي تطور صندوق الثروة النرويجي (صندوق ضبط الموارد)

جدول (20) تطور وضعية صندوق ضبط الموارد في النرويج للمدة (2004-2019) (الوحدة :مليار دولار)

السنوات	صندوق ضبط الايرادات	السنوات	صندوق ضبط الايرادات	السنوات	صندوق ضبط الايرادات	السنوات	صندوق ضبط الايرادات
2004	44.31	2008	50.95	2012	51.86	2016	60.45
2005	46.99	2009	48.86	2013	58.28	2017	65.92
2006	56.84	2010	53.22	2014	64.80	2018	63.15
2007	60.84	2011	49.40	2015	57.46	2019	66.95

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (4)

اذ يظهر الجدول اعلاه ان صندوق ضبط الموارد قد تطور منذ عام 2004 اذ كان المبلغ المخصص فيه 44.31 مليار دولار وبدأ بالارتفاع للسنوات اللاحقة لتصل إلى 60.84 عام 2007 ثم بدأ بالانخفاض والارتفاع للسنوات اللاحقة نتيجة لتذبذب أسعار النفط في السوق العالمي ،الا انه منذ عام 2015 بدأ بالارتفاع واستمر حتى عام 2019 بسبب عدم الاستقرار السياسي والآقتصادي نتيجة تذبذب أسعار النفط اذ تشكل نسبتها اعلى نسبة بين السنوات المدروسة اذ بلغ مقدار المبلغ 66.95 مليار دولار.

رابعاً : واقع مؤشرات التنمية المستدامة في النرويج //

1- المؤشرات الاقتصادية :

أ- **مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**:.وكما موضح في الجدول رقم(21) يوضح ذلك مع الرسم البياني بالشكل (10) في ادناه :

الجدول (21) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في النرويج للمدَة 2004-2019الوحدة : الف دولار

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
2004	42511.37	2008	61719.60	2012	65354.78	2016	58933.96
2005	47797.53	2009	55417.50	2013	66961.25	2017	62940.59
2006	54095.16	2010	57958.37	2014	65892.69	2018	67640.18
2007	55872.43	2011	62076.74	2015	60385.12	2019	66831.87

المصدر:اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (4)

الشكل (10) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في النرويج للمدَة 2004-2019

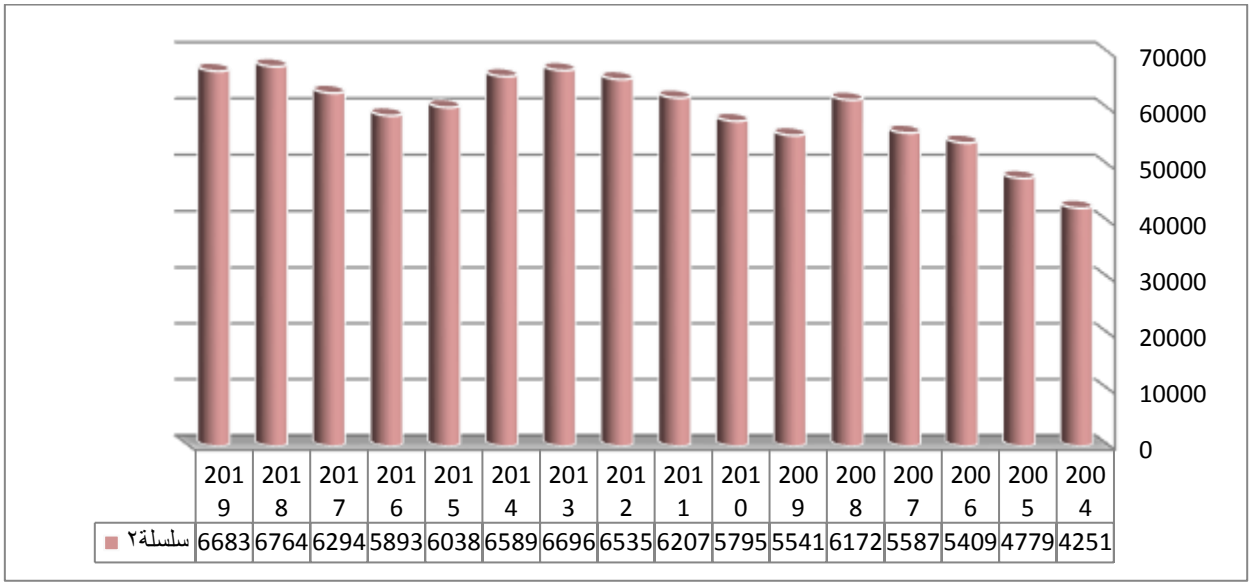

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

من خلال الشكل نلاحظ ان مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر خلال الفترة 2004-2019 ، حيث ارتفع من 42511.37 دولار سنة 2004 إلى 61719.60 دولار سنة 2008 بسبب الآزدهار الآقتصادي في البلد نتيجة نمو عائدات الموارد الناضبة، وسجل اعلى مستوى له سنة 2018 بـ 67640.18 دولار ،بسبب نجاح السياسة الإقتصادية وزيادة اداء النمو في قطاع المحروقات ليعود إلى الإنخفاض بداية من سنة 2019 نتيجة الآزمات الآقتصادية العالمية .

ب - **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي** : يوضح جدول (22) معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لدولة النرويج خلال الفترة من 2004-2019 وكما يلي:

الجدول(22) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في النرويج للمدَة 2004-2019

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
2004	3.97	2008	0.48	2012	2.70	2016	1.07
2005	2.63	2009	1.73-	2013	1.03	2017	2.32
2006	2.40	2010	0.70	2014	1.97	2018	1.29
2007	2.99	2011	0.98	2015	1.97	2019	1.15

المصدر:اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (5)

الشكل (11) نمو الناتج المحلي الإجمالي في النرويج للمدَة 2004-2019

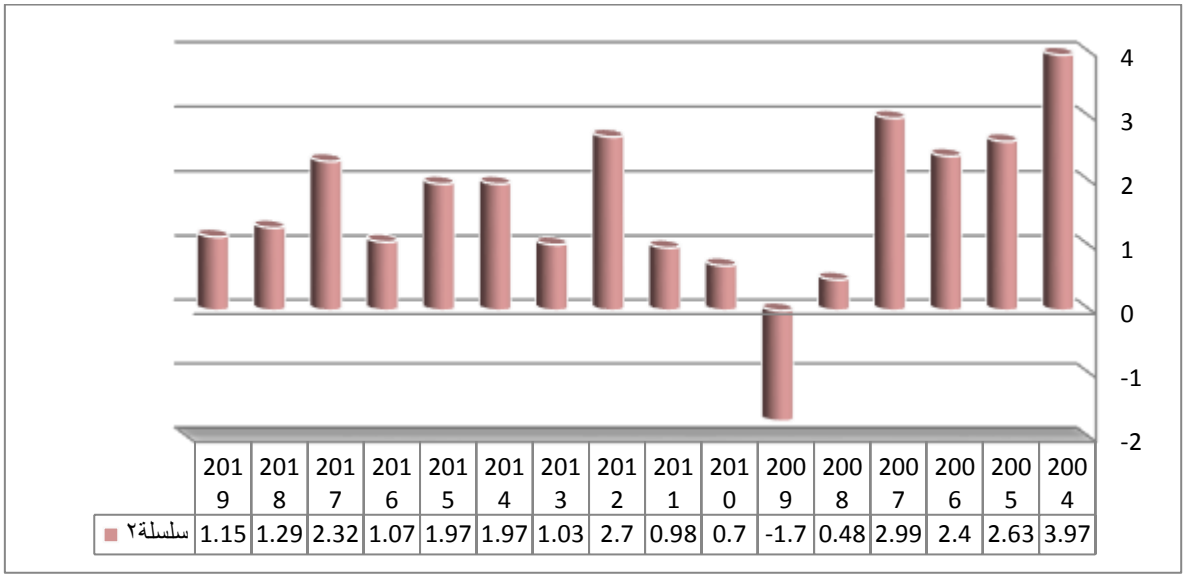

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شهدت انخفاضا وتفاوت ملحوظ اذ كانت نسبته عام 2004 3.97 وبدأ بالانخفاض للسنوات اللاحقة حتى كان قيمة سالبة عام 2009 بلغت -1.73 نتيجة لتذبذب اسعار النفط في السوق العالمي ،ثم عاود الارتفاع ليحصد بعدها اعلى نسبة عام 2012 نتيجة لآرتفاع أسعار النفط بلغت 2.70، ثم تراوحت بين ارتفاع وانخفاض حتى عام 2019 نتيجة الذي سجلت فيه نسبة نمو بمقدار 1.15 بسب عدم الآستقرار السياسي والآقتصادي وتذبذب أسعار النفط عالمياً .

ج- **مؤشر الميزان التجاري** : ومن خلال الجدول التالي سنوضح معطيات إحصائية للميزان التجاري خلال المدَة **2004-2019**.

جدول (23) الميزان التجاري في النرويج للمدَة 2004-2019الوحدة :مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري
2004	101.46	2008	156.49	2012	158.41	2016	109.66
2005	123.00	2009	128.54	2013	152.57	2017	119.47
2006	140.70	2010	138.56	2014	148.09	2018	133.47
2007	135.73	2011	156.71	2015	123.20	2019	..

المصدر:اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (6)

الشكل (12) الميزان التجاري في النرويج للمدَة 2004-2019

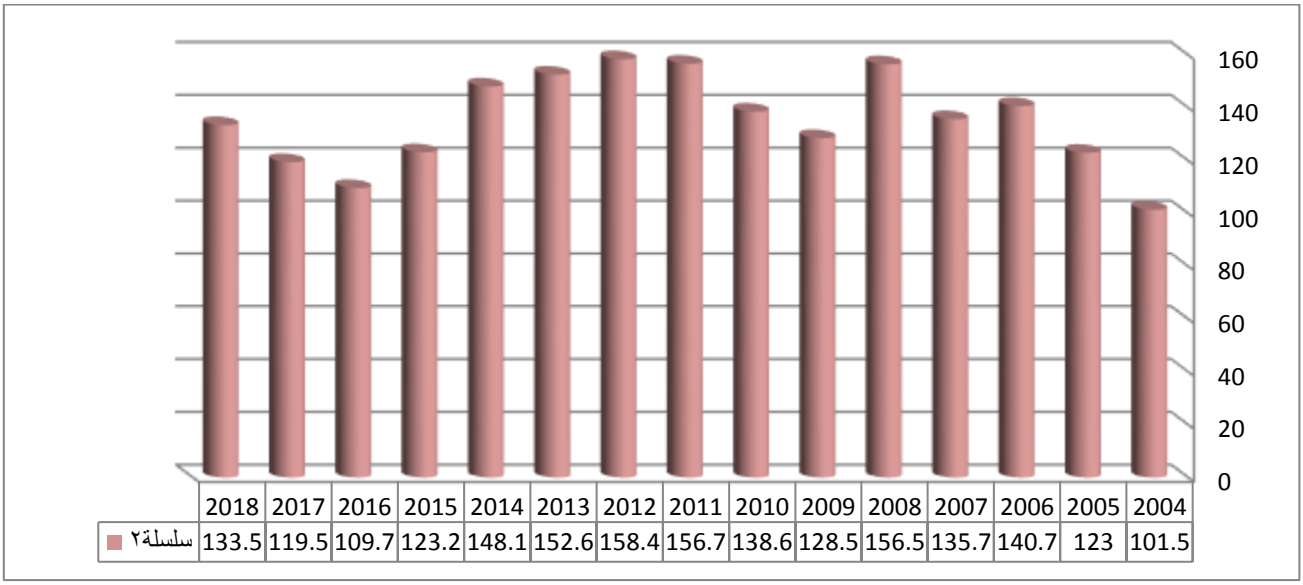

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

من خلال الشكل اعلاه وجدول رقم (23) نلاحظ أن الميزان التجاري قد حقق فائضاً خلال المدَة (2004-2018)، إذ إرتفعت قيمة الفائض من 101.46 مليار دولار سنة 2004 واستمر في تزايد حتى عام 2006 اذ بلغ 140.70 نتيجة السياس ثم انخفض في عام 2007 إلى 135.73 مليار دولارثم عاود الارتفاع في السنة اللاحقة واستمر ارتفاعا وانخفاضا الا ان اعلى ة الآقتصادية الكفوءة في النرويج واستخدامها لعوائدها من الموارد الناضبة بشكل اثر تنسيقاً بمايلائم وضعها الآقتصادي لتحقيق تنمية مستدامة نسبة له كانت عام 2008 اذ بلغ 156.49 وأقل مستوى كان 2004 إذ بلغ 101.46 نتيجة الازمات الآقتصادية المالية عالمياً

.

د- **نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي :** ومن خلال الجدول الآتي الذي سيوضح نسبة الدين العام الخارجي ونسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من **2004-2019**.

جدول (24)نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي في النرويج للمدَة 2004-2019

السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين
2004	44	2008	47.8	2012	31.1	2016	38.1
2005	42.5	2009	42.7	2013	31.6	2017	38.6
2006	52.8	2010	43.2	2014	29.9	2018	39.9
2007	49.7	2011	29.8	2015	34.5	2019	41.3

المصدر : اطلس بيانات العالم باعتماد الملحق رقم (1)

الشكل (13) نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي في النرويج للمدَة 2004-2019.

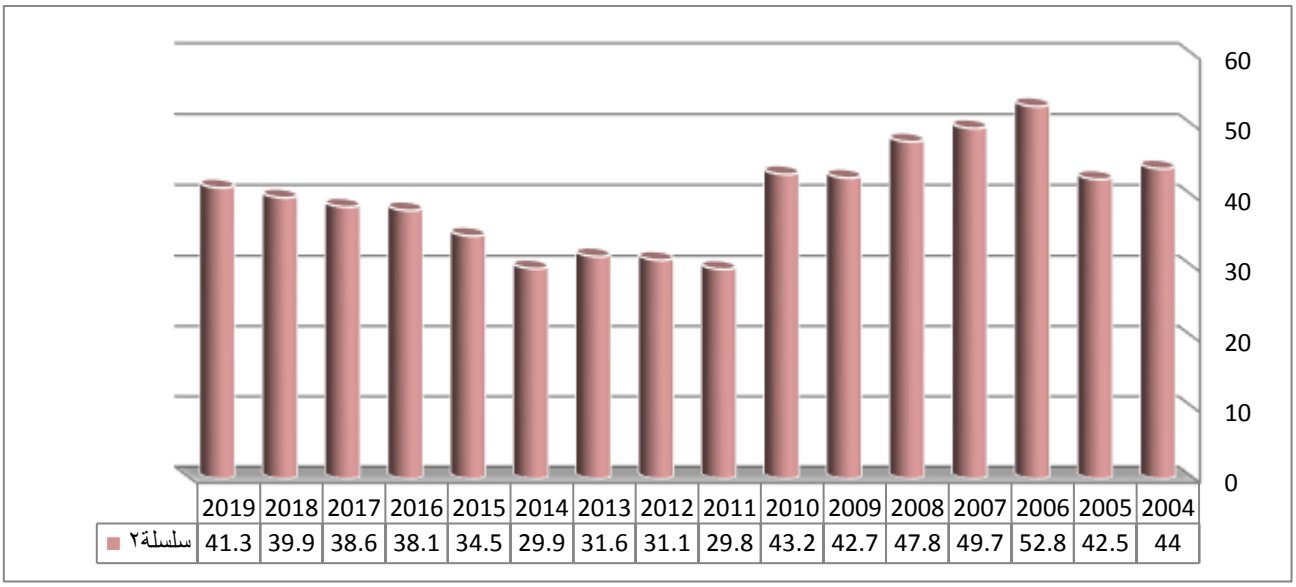

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي كان في ارتفاع وانخفاض متكرر نتيجة لتذبذب أسعار النفط في السوق العالمية ،إلاّ في آخر ست سنوات كان ارتفاعها مستمرا إذ بلغت أعلى نسبة عام 2006 نتيجة سياستها السياسية والآقتصادية المتطورة إذ بلغ 52.8 ، بينما أقل نسبة كانت عام 2011 إذ بلغت 29.8 نتيجة للأزمات الآقتصادية العالمية .

هـ- **معدل التضخم** : الجدول الاتي يوضح معدلات التضخم خلال المدَة **2004-2019**.

جدول (25) معدلات التضخم في النرويج للمدة 2004-2019

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2004	5.84	2008	10.41	2012	3.34	2016	1.47-
2005	8.75	2009	5.21-	2013	2.56	2017	3.95
2006	8.76	2010	5.97	2014	0.29	2018	5.78
2007	2.96	2011	6.72	2015	2.85-	2019	0.62-

المصدر:اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (14) معدلات التضخم في النرويج للمدَة 2004-2019

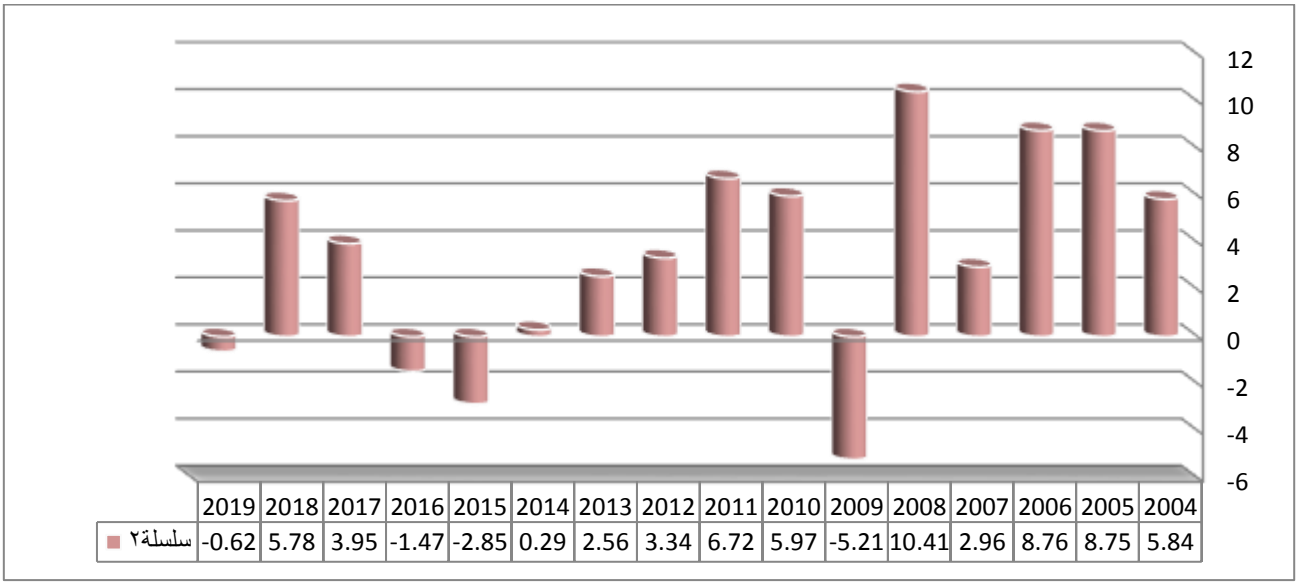

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

شهد معدل التضخم زيادة متذبذبة ابتداءَ من سنة 2004 والذي قدر 5.84 إلى سنة 2019 والذي قدر -0.62 وسبب ذلك هو إنطلاق برنامج الإنتعاش الإقتصادي نتيجة اتباعها سياسة اقتصادية ناجحة ،إذ بلغت أعلى نسبة عام 2010 اذ قدر بـ 10.41 لارتفاع أسعار النفط نوأقل نسبة كانت 2009 إذ بلغت بالسالب -5.21 نتيجة تبذب أسعار النفط العالمية .

ثانياً : المؤشرات الإجتماعية : تتعلق المؤشرات الاجتماعية بثلاث مؤشرات رئيسة هي مؤشر الانفاق على التعليم، ومؤشر الانفاق على الصحة، ومؤشر التلوث البيئي .

أ- **مؤشر الانفاق على التعليم:** يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة ضمن المؤشرات الاجتماعية لفحص مدى القدرة التنموية للاقتصاد والجدول رقم (26) يعرض مدى الاهتمام بالانفاق على التعليم للحكومة النرويجية .

جدول (26) مؤشر الانفاق على التعليم في النرويج للمدَة 2004-2019

السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم
2004	7.30	2008	6.29	2012	7.37	2016	8.03
2005	6.87	2009	7.10	2013	7.49	2017	7.91
2006	6.38	2010	6.75	2014	7.70	2018	..
2007	6.53	2011	6.45	2015	7.57	2019	..

المصدر:اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (4)

الشكل (15) اجمالي الانفاق على التعليم في النرويج للمدَة 2004-2019

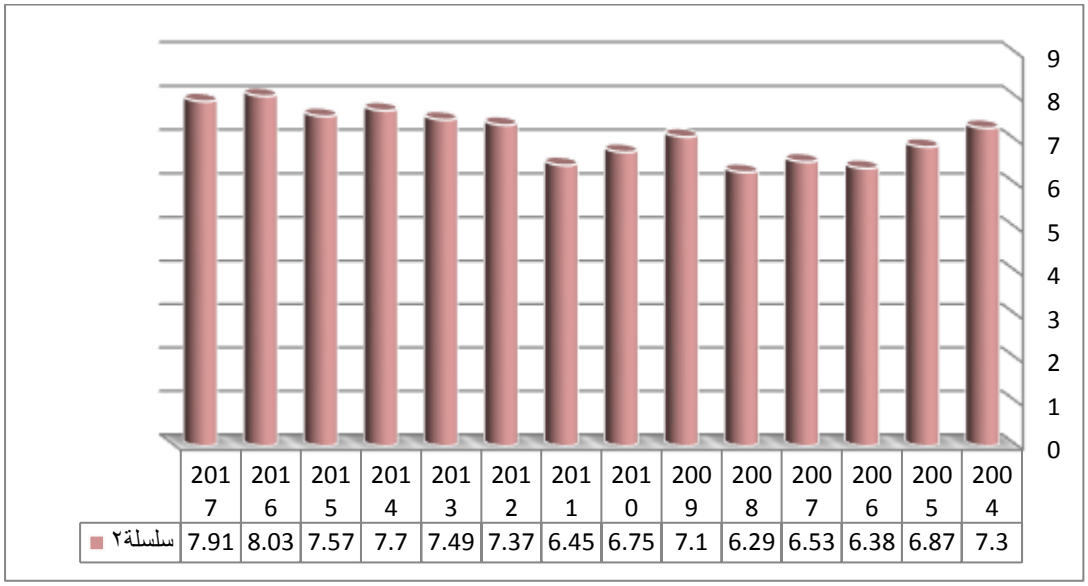

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

يوضح جدول رقم (26) وشكل رقم (15) مؤشر الانفاق على التعليم في النرويج بمليار الدولار للمدَة من 2014-2019 إذ يتبين إن في عام 2004كانت نسبة الانفاق (7.30) مليار دولار وقد بدأ بالإنخفاض والأرتفاع ارتفاعا حتى عام 2017 نتيجة الآوضاع السياسية والآقتصادية الصعبة لتذبذب أسعار النفط عالمياًليبلغ (7.91) وكانت أعلى نسبة عام 2016 اذ بلغ الانفاق 8.03 بينما أقل إنفاق كان عام 2008 إذ بلغت 6.29.نتيجة الازمات الآقتصادية العالمية ز

ب- <u>مؤشر الانفاق على الصحة</u>: يعد مؤشر الانفاق على الصحة مؤشرا ثانيا لمعرفة مدى الاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية ويمكن عرضه كما يلي:

جدول (27) اجمالي الانفاق على الصحة في النرويج للمدَة 2004-2019

السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة%
2004	8.8	2008	8.00	2012	8.8	2016	10.6
2005	8.3	2009	9.1	2013	8.9	2017	10.3
2006	7.9	2010	8.9	2014	9.3	2018	10.00
2007	8.1	2011	8.8	2015	10.1	2019	..

المصدر:اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (16) اجمالي الانفاق على الصحة في النرويج للمدَة 2004-2019

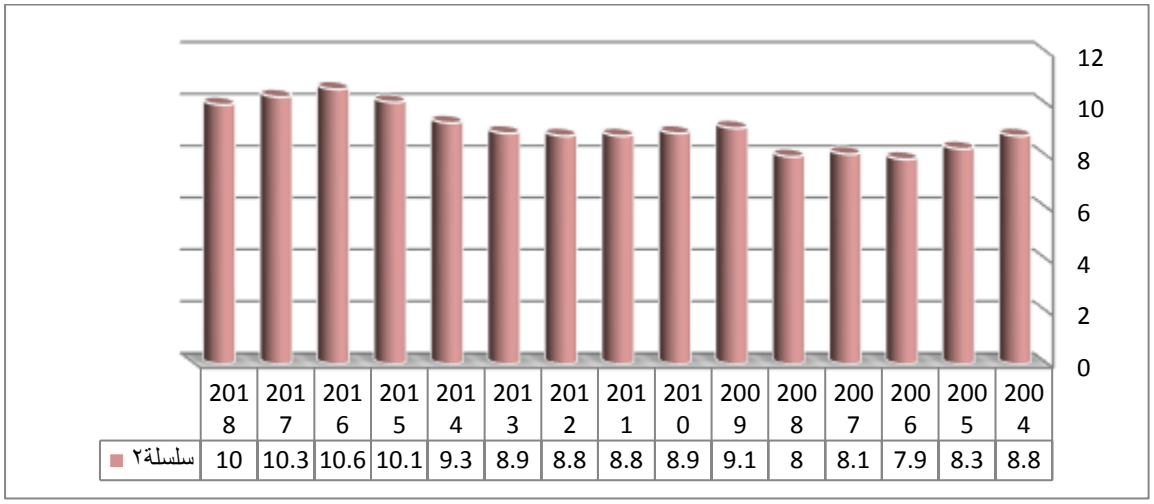

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

اذ يبين جدول رقم (27) وشكل رقم (16) مقدار الانفاق الحكومي على القطاع الصحي في النرويج والذي يبدو جليا تزايد الانفاق ابتداء على المدى السنوي وخصوصا السنوات الاخيرة اذ كانت أعلى نسبة خلال عام 2016 اذ بلغ 10.6 نتيجة الرعاية الصحية الجيده وتحسن أوضاع البلد الآقتصادية وتقيق عائد من مواردها الناضبة لتحقيق تنمية مستدامة ،بينما أقل نسبة انفاق كانت عام 2006 اذ بلغ 7.9نتيجة تذبذب أسعار النفط في السوق العالمي.

ثالثاً : <u>المؤشرات البيئية</u> : وتتمثل في مؤشر التلوث البيئي وكما موضحا في الجدول رقم (28) والجدول رقم (29) والشكل رقم (17) نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي الكلية في النرويج للمدَة 2004-2019 .

1- مؤشر التلوث البيئي:

جدول (28) مؤشر التلوث البيئي في النرويج للمدَة 2004-2019

السنوات	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون(متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون (كغم لكل دولار من اجمالي الناتج المحلي بتعادل القوة الشرائية لعام 2011)	كثافة غاز ثاني اكسيد الكربون (كغم لكل كغم من استخدام طاقة مكافئ النفط)
2004	9.29	0.16	1.61
2005	9.18	0.15	1.58
2006	9.50	0,15	1.63
2007	9.57	0.15.	1.63
2008	11.68	0.19	1.73
2009	11.46	0.19	1.77
2010	10.11	0.17	1.46
2011	8.56	0.14	1.51
2012	8.87	0.15	1.50
2013	9.50	0.16	1.48
2014	9.33	0.15	1.67
2015	9.10	0.15	1.56
2016	7.84	0.13	..

2017	..	..	..
2019	..	..	..

المصدر:اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ

اذ يوضح الجدول أعلاه بان التلوث بغاز ثاني اوكسيد الكربون قدر أرتفع كمتوسط نصيب الفرد بالطن المتري ليصل أعلى مستوى له عام 2008 بنسبة (11.68) نتيجة زيادة تلوث المحيط الجوي أثر محروقات الموارد الناضبة كما انها لكل دولار كانت أعلى نسبة له في عام 2010 أيضا إذ بلغ (0.17) بينما كان أعلى مستوى للتلوث لكل كيلو غرام من إستخدام الطاقة المكافئ للنفط عام 2009 إذ بلغ (1.77).

الجدول (29) يوضح نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي في النرويج للمدَة 2004-2019 .

السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي %	السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي	السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي	السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي
2004	2.85	2008	2.81	2012	2.72	2016	2.69
2005	2.84	2009	2.78	2013	2.70	2017	..
2006	2.83	2010	2.75	2014	2.70	2018	..
2007	2.83	2011	2.74	2015	2.70	2019	..

المصدر:اعداد الباحث باعتماد:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الآراضي قد بلغت أعلى نسبتها وقدرت ب 17.4% سنة 2015 ،نتيجة الوضع الآقتصاي الجيد لو قورن هذا المعدل بمساحة الآراضي في الجزائر لوجدناها إنها جيده مقارنةً بما وجه لهذا القطاع من مبالغ مالية ضخمة من أجل الوصول للأحسن .

الشكل (17)

نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية في النرويج للمدَة 2004-2019

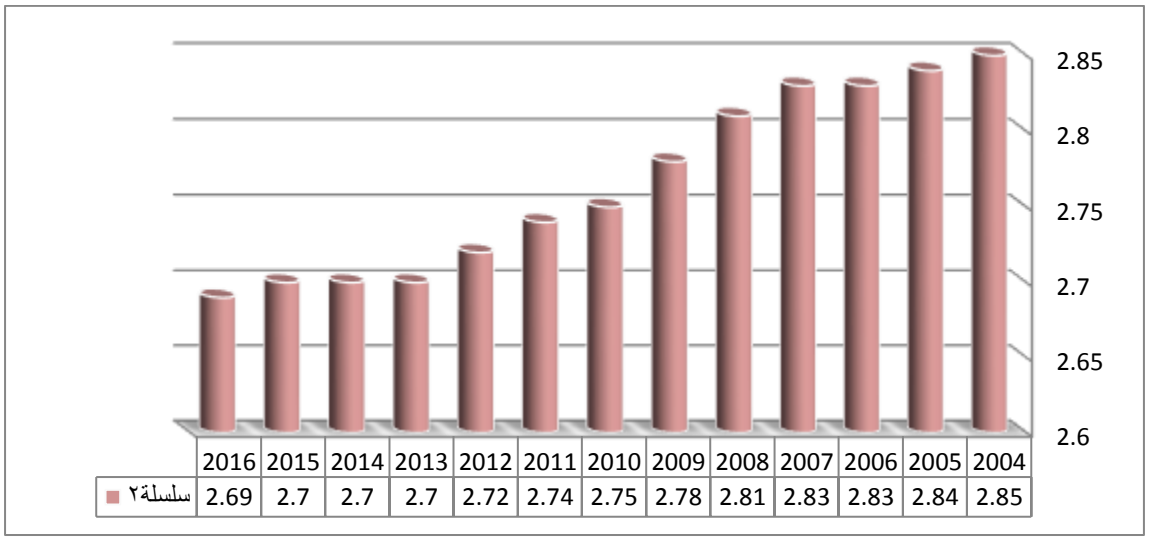

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الآراضي قد بلغت أعلى نسبتها وقدرت ب 2.85% سنة 2004 وتقريبا النسبة مستقرة بسبب انتهاجها لوضع اقتصادي كفوء والزيادات والانخفاضات كانت طفيفة لأتباعها أنظمة منسقة وفعالة في زيادة خصوبة الاراض الزراعية واستعمالها محسنات جيده ،ولو قورن هذا المعدل بمساحة الآراضي في الجزائر لوجدناها قليلة في الجزائر،علما ان السنوات الثلاثة الاخيرة لم تتوفر عنها بيانات.

خامساً : مقارنة تجربة النرويج والجزائر في مجال إستخدم عوائدها من الموارد غير المتجددة (الناضبة)

إن تخوف الدول ذات إقتصاد وحيد الجانب من نفاذ مواردها الناضبة ،غير المتجددة لاسيما الموارد النفطية منها جعلها تفكر ملياً في كيفية إستخدام عوائدها الحالية فيما يضمن لها إستمرار فوائدها على المدى الطويل ،بما يخدم إقتصادياتها والتخلي عن مبدأ الإقتصاد الريعي وإستبداله بالإقتصاد الإنتاجي ، هذا مما أدى بالعديد من الدول في خوض عدة تجارب تحاول من خلالها إيجاد الطريقة المثلى لإستغلال هذه الفوائض ، وفي مقدمتها النرويج والتي كانت لها تجربة ناجحة في هذا المجال ،مما شجع الدول الاخرى الى أخذها كنموذج لها وفي مقدمتها الجزائر ،إلا أن تجربة الجزائر تختلف عن تجربة النرويج في هذا المجال نتيجة لإختلاف إستخدام هذه الفوائض، وهذا راجع للنمط الإقتصادي الذي يمتاز به كل بلد ، وهذا ماسنوضحه من خلال إجراء هذه المقارنة بينهما كمايلي :

من خلال تحليلنا للتجربة الجزائرية والتجربة النرويجية ، نلاحظ إن الجزائر لم تكن لديها آلية عمل وإستراتيجية معينة في كيفية إستخدام العوائد النفطية على المدى البعيد ، بما يضمن حق الاجيال القادمة في هذه الثروة الناضبة . وإنما كانت طريقتها في ذلك عشوائية ،غير مخططة وغير محددة باهداف ومبادىء معينة تضمن من خلالها عدم الإنحراف عن خطتها المبرمجة في كيفية إستغلال عوائدها من الموارد الناضبة .فهي لم تقم بإستثمار تلك الاموال في الآسواق العالمية الخارجية لتضمن إستمرارها وزيادة في عوائدها بما يخدم إقتصادها ومستقبل الآجيال القادمة ، وإنما قامت بتوظيف تلك الآموال في تمويل عجز اخزينة العمومية ومن ثم الميزانية العامة للدولة مهما كان حجم العجز المالي الذي تعاني منه ،هذا ما أدى بطبيعة الحال الى زيادة الإنفاق العمومي الذي أدى بدوره الى زيادة فاتورة الواردات الجزائرية بسبب الزيادة في الإستهلاك المحلي ، فضلاً عن تجسيدها لمبدأ الآقتصاد الريعي على إقتصادها ، هذا بالإضافة الى تسديد الدين العمومي بنوعيه الداخلي والخارجي ،ظناً منها إنها بهذه الطريقة ستحقق العدالة الآجتماعية بين الآجيال ،بالإضافة الى الإستثمار في مشاريع غير منتجة بالرغم من إنشائها لصندوق ضبط الموارد الجزائري كوسيلة تضمن من خلالها الإدارة الجيدة للعوائد النفطية ، وكذلك تحديد توظيف هذه العوائد فيما يعود بالنفع على إقتصادها إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك ،فالجزائر فشلت في تحقيق ماكانت تصبوا إليه كما إنها لم تستوعب الدرس جيداً بعد ما أصابها بعد أزمة 1986 و1998 ،وبرهان ذلك إن إقتصادها لم يتحمل ذلك ولو لفترة قصيرة ،

بحيث باشرت بإتباع سياسة تقشفية وهذا بعد إنخفاض أسعار النفط سنة 2014و2015 ، وهذا أكبر دليل على أن الجزائر لم تستطيع النجاح في إيجاد الطريقة المناسبة في إستخدامها لعوائدها النفطية فيما يجنبها صدمات إنخفاض أسعار النفط في السوق العالمية النفطية ، بالإضافة إلى أنها لم تتمكن من تحقيق طموحاتها في بناء إقتصاد بديل عن الإقتصاد الريعي .

أما فيما يخص التجربة النرويجية في كيفية إستخدامها للعوائد النفطية ،فنلاحظ أنها أستطاعت النجاح في ذلك ،وهذا من خلال إنتهاجها لسياسة الإستخدام غير المباشر لعوائد النفط ،وذلك بوضعها المرتكز في صندوق النفط وإستغلال 4% من هذه العوائد في الميزانية السنوية ، ويكمن الهدف من ذلك حماية الإقتصاد الوطني من الإرتفاع الحاد لإسعار النفط وتقلباتها مع خلق قاعدة لتنمية العوائد المالية على المدى الطويل بوصفها وسيلة لتنويع مصادر الدخل وتجنب المخاطر .

وتعد هذه السياسة ناجحة حتى الآن ، حيث إقتربت قيمة الآصول المالية من قيمة الناتج المحلي الآجمالي ، إضافة لذلك إلى أن النرويج قد قامت بوضع إستراتيجية محكمة في إستغلال أموال الصندوق في الإستثمارات الداخلية ،وذلك خوفاً من أي صدمة سلبية قد تلحق بإقتصادها مما قد ينتج عنه تدهور في قيمة عملتها المحلية ، كما إنها قامت أيضاً بتوزيع إستثمارات الصندوق بنسب ثابتة عبر مناطق مختلفة من العالم ، بحيث لم تركز على منطقة معينة ، كما إنها قامت أيضاً بوضع مبادىء أساسية تقوم عليها إستثمارات الصندوق كالمبادىء الآخلاقية ،بحيث لا تسمح لصندوقها بالإستثمار في المشاريع الغير أخلاقية . فهذه الإستراتيجية التي إعتمدتها النرويج في إدارة العوائد النفطية مكنتها من التغلب على نقمة النفط وتحويلها الى نعمة وعلى المدى الطويل فيما يخدم أجيالها الحالية والمستقبلية ، كما يضمن لإقتصادها الإستمرار حتى بعد فناء هذا المورد ، كما أستطاعت أن تحافظ على إقتصادها الإنتاجي بعد إكتشافها للنفط والتخلص من المرض الهولندي الذي يصيب كل بلد يتم فيه إكتشاف مورد طبيعي جديد .

الفصل الثالث

الموارد الناضبة والتنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي

المبحث الأول/ تجربة الآقتصاد العراقي في مجال أثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة

المبحث الثاني/ واقع مؤشرات التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي

المبحث الثالث/ أثر الموارد الناضبة على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق

المبحث الاول/ تجربة الآقتصاد العراقي في مجال إستخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة

اولاً: واقع الموارد الناضبة في الاقتصاد العراقي:

يُعدّ قطاع التعدين الخيار والرهان المستقبلي للتنمية الاقتصادية في العراق ، وينبغي الاهتمام الكبير بهذا القطاع المهم بشكل أمثل كأحد مصادر الدخل الوطني إلى جانب النفط والمصادر الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة وغيرها ، نظرا لما يحتويه القطاع التعديني من فرص استثمارية متعددة.

وللثروة المعدنية اهمية اقتصادية كبيرة للعديد من الدول فقد كان تطوير الثروات المعدنية هو الأساس الذي استند عليه الاقتصاد في جميع الدول ، اضافة إلى ان الثروات المعدنية تعد اساسا لبناء الاقتصاد الوطني في العديد من دول العالم . كما ان الثروة المعدنية تعد الشريان المغذي لجميع انواع الصناعات، إلى جانب أن الثروة المعدنية تقوم بتعزيز الدخل القومي بمختلف العملات الصعبة. وتتمثل اهمية الثروة المعدنية أيضا في إستخدام المعادن في مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأغراض إما مباشرة أو بعد معالجتها باستخدام طرق المعالجة المتعددة وتحويلها إلى منتجات مفيدة أخرى كصناعة المواد الكيمياوية ومواد البناء والأسمدة وغيرها.

يعتبر العراق بلدا غنيا بثرواته المعدنية المتنوعة والتي تنتشر في كثير من محافظات العراق كالأنبار واقليم كردستان ونينوى والنجف وكربلاء وواسط وميسان والبصرة وغيرها. وتعد محافظة الأنبار الأغنى في مجال الثروة المعدنية اللافلزية. ويرتبط التوزيع الجغرافي للمعادن ارتباطا وثيقا بظروف التكوين الجيولوجي وان تحديد انواع الخامات التعدينية وتقدير احتياطاتها واماكن تواجدها ومواصفاتها يمكن ان تفتح المجال امام الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي. فمحافظات العراق تحتوي على معادن مهمة وباحتياطات متميزة جعلت العراق في بعضها يحتل مواقع متقدمة من حيث الاحتياطي والانتاج على المستوى الدولي.

ثانياً : الطبيعة الريعية للإقتصاد العراقي //

ان العراق يعتمد على النفط بصورة رئيسية بسبب أمتلاكه احتياطي نفطي كبير ،فأصبح النفط هو المحرك الأساسي لأغلب نشاطاته الاقتصادية إنتاجياً وتجارياً ومالياً. ونظراً لإختلاف الموارد الطبيعية والبشرية والأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من بلد لآخر ومن وقت لآخر.

يمكن تناول دور النفط في الاقتصاد العراقي من جانبين الأول اقتصادي يتعلق بمساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة والصادرات السلعية ، والثاني ذاتي يختص بذات القطاع النفطي من حيث الاحتياطي والإنتاج، وكما يلي:

---

(1) حكمت رحيق ناصر ، فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية، رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة المستنصرية ، كلية الآدارة والآقتصاد ،2016 ،ص113

فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي، فعند النظر للتقارير والإحصاءات الاقتصادية، نجد إن النفط يشكل63.7% من الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام، ويشكل 91.85% من القطاعات الإنتاجية بشكل خاص في عام 2018.وتجدر الإشارة إلى، إن الأنشطة الإنتاجية تمثل حجر الأساس بالنسبة للأنشطة الأخرى كالتوزيعية والخدمية، بمعنى إن الأنشطة الأخرى-كالتوزيعية مثلاً- لم تحصل لولا وجود الأنشطة الإنتاجية، وإن هيمنة النفط على هذه الأخيرة يعني ارتباط الأنشطة الأخرى بالنفط، وهذا هو الخطر الرئيس لان كل ما يتعرض له النفط ستتعرض له تلك الأنشطة بحكم الارتباط السلبي لا الايجابي المتمثل في دعم الأنشطة الإنتاجية، لخلق قاعدة إنتاجية متينة، ومن ثم الأنشطة الأخرى. إن هذه النسب ، نسبة النفط في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والمالية العامة، تعطي الصورة الحقيقية لمدى هيمنة النفط على الاقتصاد العراقي وأصبح هو المحرك الرئيس له، ولا ضير من مساهمة النفط في الاقتصاد، لان هناك تجارب تُثبت انتعاش الاقتصاد بمساهمة النفط كالتجربة النرويجية، ولكن المشكلة في هيمنته على الاقتصاد بسبب سوء الأنظمة ، التي تسببت في خلق الكثير من المشاكل كالبطالة والفقر وسوء التعليم .

وعلى مستوى الإنتاج، فقد كان الإنتاج العراقي بشكل عام والنفطي بشكل خاص متذبذباً وفقاً لطبيعة الأحداث وعدم الاستقرار، فقد تطور إنتاجه من 972 ألف برميل كمتوسط عام 1960إلى 3.477 مليون برميل عام 1979 وسرعان ما انخفض إلى 897 ألف برميل كمتوسط يومياً عام 1981.وأخذ يتحسن حتى بلغ 2.113 مليون برميل عام 1990 وإذا به يصبح 282الف برميل عام 1991، وأخذ يتحسن مرةً أخرى بشكل تدريجي حتى بلغ 2.181 مليون برميل عام 1998 واستمر على هذا المنوال حتى 2002.وسرعان ما انخفض إلى 1.378 مليون برميل كتوسط عام 2003، وأخذ يتذبذب بشكل طفيف لكن الاتجاه العام هو الارتفاع حتى بلغ 4.410 مليون برميل عام 2018 وهذا الإنتاج يمثل أعلى نقطة إنتاج في تاريخ العراق.

على مستوى المالية العامة هناك ارتفاع واضح في نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة، كونها شكلت ما نسبته 89.7% من الإيرادات العامة في حين لم تشكل الإيرادات الأخرى بمجموعها 10.3% من الإيرادات العامة، والمتمثلة بالضرائب على الثروات والدخول 3.2%، الضرائب السلعية وسوم الانتاج 2.1%، إيرادات أخرى 1.6%، الإيرادات التحويلية 1.5%، الرسوم 1.0% ، حصة الموازنة من ارباح القطاع العام 0.8%، الإيرادات الرأسمالية 0.1%. وفي المقابل، نلاحظ إن القسم الأكبر من النفقات العامة يذهب نحو الجانب التشغيلي (الاستهلاكي) لا الرأسمالية(الاستثماري.)حيث شكلت النفقات التشغيلية ما نسبته 82.91% من النفقات العامة، والتي أكثر من نصفها، اي بنسبة 83.4% من النفقات التشغيلية، يذهب لتعويضات الموظفين .في حين لم تشكل النفقات الاستثمارية سوى 17.8% من النفقات العامة عام 2015، علماً إن 80.6% من[1].

(1) عبد الصمد سعدون الشمري وخضير احمد النداوي، بحث بعنوان اتجاهات الإيرادات النفطية العراقية بعد 2003 في ظل تذبذب أسعار النفط العالمية، منظمة أوبك، متاح على الرابط أدناه. https://asb.opec.org/index.php/data-download.

هذه النسبة تذهب نحو القطاع الصناعي وبالتأكيد إنها تذهب نحو الفرع الاستخراجي وليس التحويلي، في حين لم يشكل الإنفاق الاستثماري عام 2016أكثر من 0.6% على قطاع التربية والتعليم الذي يمثل حجر الأساس للتقدم الاقتصادي[1] .

على مستوى الاحتياطي، فالعراق يمتلك احتياطي نفطي هائل يُقدر بـ 147 مليار برميل عام 2018، جعله يحتل المرتبة الخامسة عالمياً بعد كل من فنزويلا والسعودية وكندا وإيران، علماً إنه كان يحتل المرتبة الثانية من 1986-2008 حسب بيانات أوبك، ولكن سبب التراجع هو استمرار البلدان النفطية في عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط في الوقت الذي توقف العراق لمدة طويلة في هذا المضمار لأسباب تتعلق بغياب كفاءة النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ومن الجدير بالذكر ان مسألة التوقعات، حيث تشير الكثير من البحوث ذات العلاقة ، إلى إن العراق لديه احتياطيات نفطية محتملة تصل إلى أكثر من 500 مليار برميل، وهذا الرقم المرعب إذا ما تحقق وتم تأكيد مستقبلاً بشكل فعلي، سيضع العراق على رأس قائمة الدولة ذات الاحتياطيات الهائلة.

وعلى مستوى التجارة، فقد كانت مدفوعةً بفعل النفط، إذ نجد إن التجارة الخارجية بشقيها، الصادرات والاستيرادات، تشكل ما نسبته 62.60% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018، هذا من جانب حجم التجارة الخارجية في الاقتصاد. ومن جانب آخر، نجد إن الصادرات النفطية(نفط خام+منتجات نفطية) تشكل ما نسبته 99.98% من قيمة الصادرات السلعية. وحينما نقوم بتقسيم الصادرات النفطية على حجم التجارة سنحصل على مساهمة النفط في التجارة الخارجية والتي 65.28%، مما يعني إن النفط يهيمن على التجارة الخارجية.[2] وللاطلاع عن الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي يتم ذلك من خلال تناول نسبة الايراد النفطي من الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة وكالآتي:

(1) عبد الصمد سعدون الشمري،واخرون ، مصدر سابق .

(2) التقرير الاقتصادي السنوي 2018 الصادر عن البنك المركزي العراقي،

جدول (30) ايرادات الموارد النفطية)(% من اجمالي الناتج المحلي) في العراق للمدة (2004-2019)

السنوات	نسبة الايراد النفطي من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نسبة الايراد النفطي من الناتج المحلي الاجمالي
2004	64.08	2012	48.43
2005	63.82	2013	45.40
2006	61.70	2014	45.41
2007	52.73	2015	34.79
2008	52.36	2016	30.47
2009	36.27	2017	37.12
2010	42.35	2018	45.39
2011	50.83	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد :البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق (7)

شكل (18) ايرادات الموارد النفطية (% من اجمالي الناتج المحلي، واجمالي الايرادات) في العراق (2019-2004)

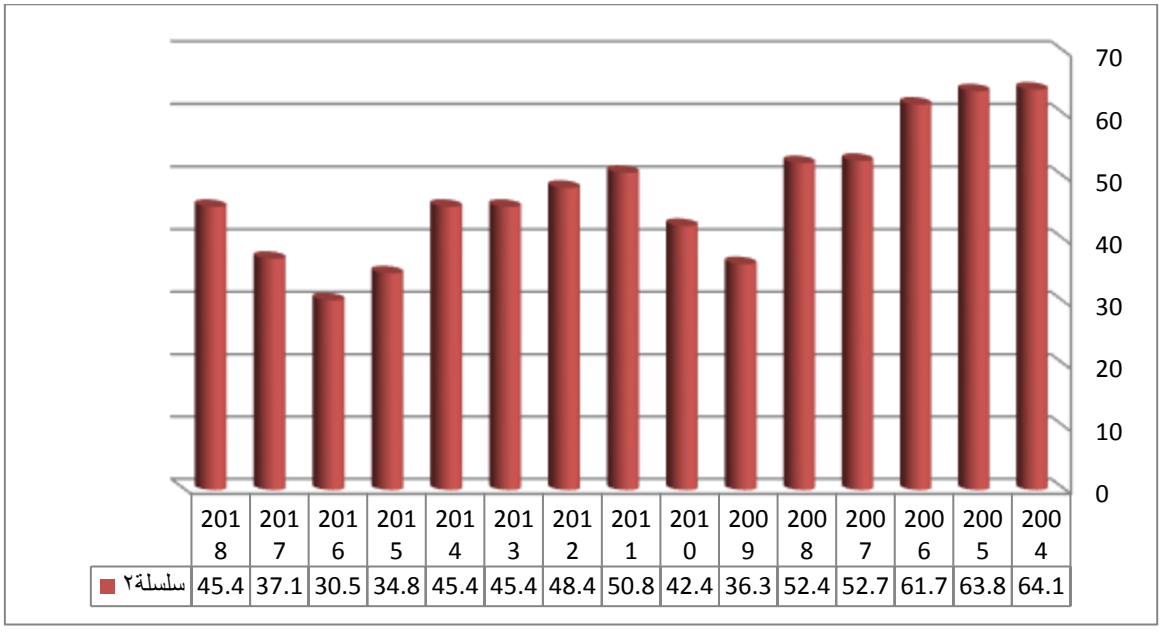

المصدر: بالآعتماد على مخرجات برنامج Excel

اذ يشير الجدول رقم(30) والشكل رقم (18) الى الايرادات التي حققها العراق من ايرادات النفط للفترة من 2004-2019 اذ يتبين ان هناك تفات واضح في نسب مساهمة ايرادات النفط من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2004 اعلى نسبة وكانت (64.08%) نتيجة لزيادة صادرات عوائد الموارد الناضبة، بينما كانت اقل النسب في عام 2016 اذ بلغت النسبة (30.47%) نتيجة سيطرة عصابات داعش الإرهابية على عدد من المحافظات العراقية، اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها تراجعا في السنوات الاخيرة في مقدار مساهمة ايرادات النفط من الناتج المحلي الاجمالي.كما يوضح جدول (33) ايرادات الغاز الطبيعي من اجمالي الناتج المحلي، ععلماً ان بيانات عام 2019 لم تتوفر عنه بيانات .

جدول (31) ايرادات الغاز الطبيعي في العراق (% من اجمالي الناتج المحلي)للمدة (2004-2019)

السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي
2004	0.07	2008	0.35	2012	0.28	2016	0.18
2005	0.11	2009	0.42	2013	0.30	2017	0.18
2006	0.11	2010	0.29	2014	0.30	2018	0.30
2007	0.31	2011	0.30	2015	0.40	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق (7)

شكل (19) ايرادات موارد الغاز الطبيعي (% من اجمالي الناتج المحلي) في العراق (2004-2019)

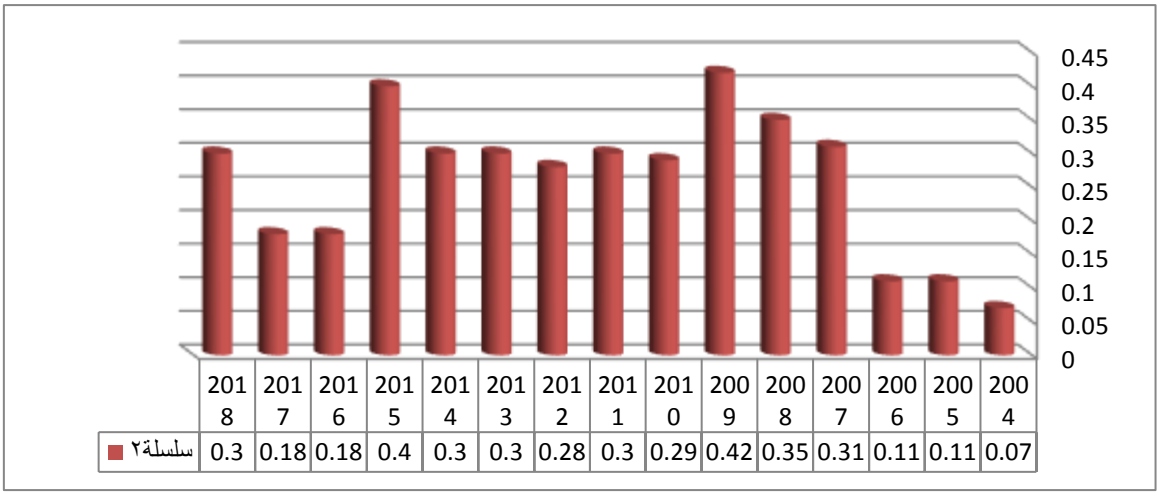

المصدر: بالآعتماد على مخرجات برنامج Excel

اذ يشير الجدول رقم (31) والشكل رقم(19) إلى الايرادات التي حققها العراق من ايرادات الغاز الطبيعي للمدّة من 2004-2019 اذ يتبين أن هناك تفات واضح في نسب مساهمة ايرادات الغاز الطبيعي من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2015 أعلى نسبة وكانت (40%) لآرتفاع أسعار النفط في السوق العالمي ،بينما كانت أقل النسب في عام 2004 اذ بلغت النسبة (0,07%) نتيجة التغيرات السياسية والآقتصادية بسبب تغير أسعار النفط ،اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها مقدار مساهمة ضئيل يدل على ضعف استثمارها الغاز الطبيعي ليشكل نسبة جيده من اجمالي الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي، علما ان عام 2019 لم تتوفر عنه بيانات.

كما يوضح جدول (32) اجمالي الايرادات للموارد الناضبة في العراق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي وكما يأتي:

جدول (32) اجمالي الايرادات الموارد الناضبة(من النفط والغاز) (% من الناتج المحلي الاجمالي) في العراق للمدة (2004-2019)

السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة
2004	64.15	2008	52.72	2012	48.73	2016	30.65
2005	63.94	2009	36.69	2013	45.71	2017	37.31
2006	61.82	2010	42.65	2014	45.71	2018	45.70
2007	53.05	2011	51.15	2015	35.03	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق (7)

شكل (20) اجمالي الايرادات الموارد الناضبة (% من الناتج المحلي الاجمالي) في العراق (2004-2019)

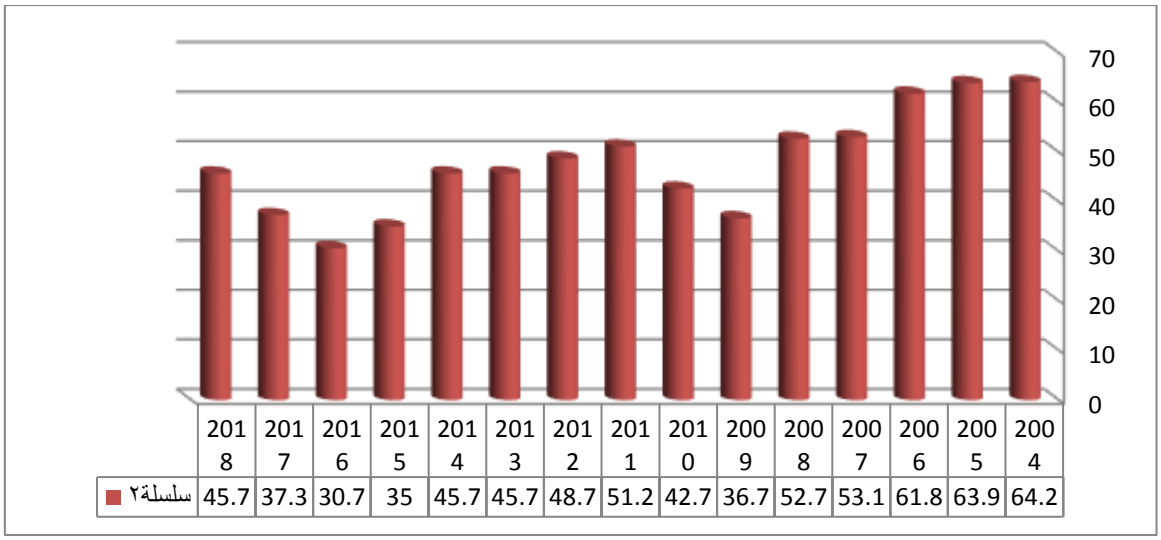

المصدر: بالآعتماد على مخرجات برنامج Excel

اذ يشير الجدول رقم(32) والشكل رقم (20) إلى نسب الايرادات التي حققتها الموارد الناضبة العراقية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي للفترة من 2004-2019 اذ يتبين ان هناك تفات واضح في نسب مساهمة ايرادات الموارد الناضبة من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2004 أعلى نسبة وكانت (64.15%) نتيجة عدم استقرار أسعار النفط عالميا،بينما كانت أقل النسب في عام 2016 اذ بلغت النسبة (30.65%) نتيجة لتذبذب أسعار النفط في العالم ونتيجة للتغيرات السياسية الآقتصادية ،اذ تعكس النتائج أعلاه رغم تفاوتها مقدار مساهمة ضئيل يدل على مساهمة منخفضة للموارد الناضبة من اجمالي الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي، الا ان السنوات الاربع الاخيرة من عام 2015 حتى 2018 كانت الاقل إنخفاضا بسبب عدم استقرار أسعار النفط عالميا،مما يعكس توجه الدولة نحو الاستفادة من الجوانب الاقتصادية الاخرى في تحقيق ايرادتها الضرورية.

المبحث الثاني : واقع مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

أولاً:- المؤشرات الاقتصادية :

1- **مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**:. الجدول رقم (33) يوضح ذلك مع الرسم البياني بالشكل (21) في ادناه :

الجدول (33) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2019) الوحدة: الف دولار

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
2004	1391.96	2008	4636.61	2012	6829.96	2016	4777.20
2005	1855.52	2009	3853.94	2013	7076.88	2017	5205.29
2006	2373.21	2010	4655.42	2014	6818.80	2018	5834.17
2007	3182.95	2011	6036.40	2015	4989.80	2019	5955.11

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:البنك الدولي : https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق (8)

الشكل (21) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق (2004-2019)

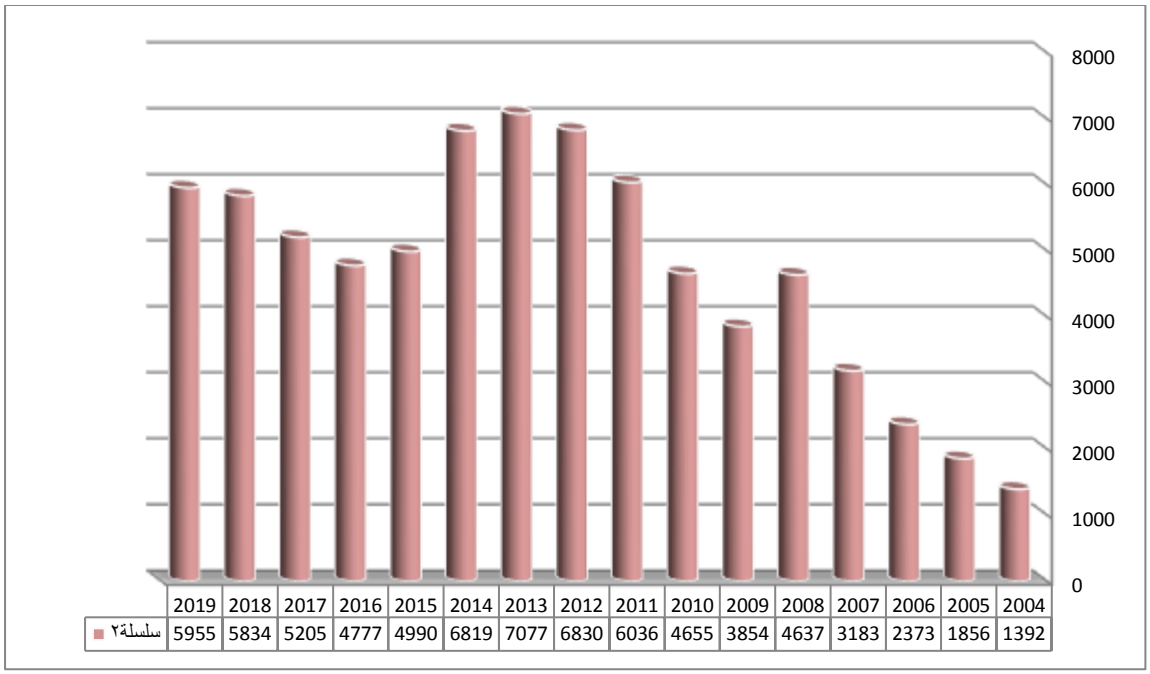

المصدر: بالآعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال جدول رقم(33) والشكل رقم(21) نلاحظ ان مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر منذ عام 2004 حتى عام 2013 ، حيث إرتفع من 1391,96 دولار سنة 2004نتيجة للزيادة الهامة في الصادرات النفطية واهتمام الدولة بتحسين المستوى المعاشي للمواطنين من خلال زيادة الرواتب دولار سنة 2013 إلى 7076.88، بسبب تراجع وانخفاض انتاج النفط ،ثم اخذ بالإنخفاض والتذبذب حتى

عام 2019 لتفشي جائحة كورونا وكان قد سجل أعلى مستوى له سنة 2013 بـ 7076,88 دولار بينما كان أقل مستوى تم تسجيله في عام 2004، وقد يعود سبب الإرتفاع في مستوى الدخل إلى نجاعة السياسة الاقتصادية وزيادة اداء النمو الاقتصادي ليعود إلى الإنخفاض بداية من سنة 2014 وتفسير ذلك يعود إلى الصدمة البترولية بسبب سيطرة عناصر داعش الآرهابية[1] .

ب- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي** : اذ يوضح الشكل (34) والجدول (22) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للمدّة المدروسة (2004-2019)

الجدول (34) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2019)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%
2004	54.16	2008	8.23	2012	13.94	2016	15.21
2005	4.40	2009	3.38	2013	7.60	2017	2.49-
2006	10.16	2010	6.40	2014	0.70	2018	0.56-
2007	1.38	2011	7.55	2015	2.48	2019	4.40

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:البنك الدولي : https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق (9)

الشكل (22) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدّة (2004-2019)

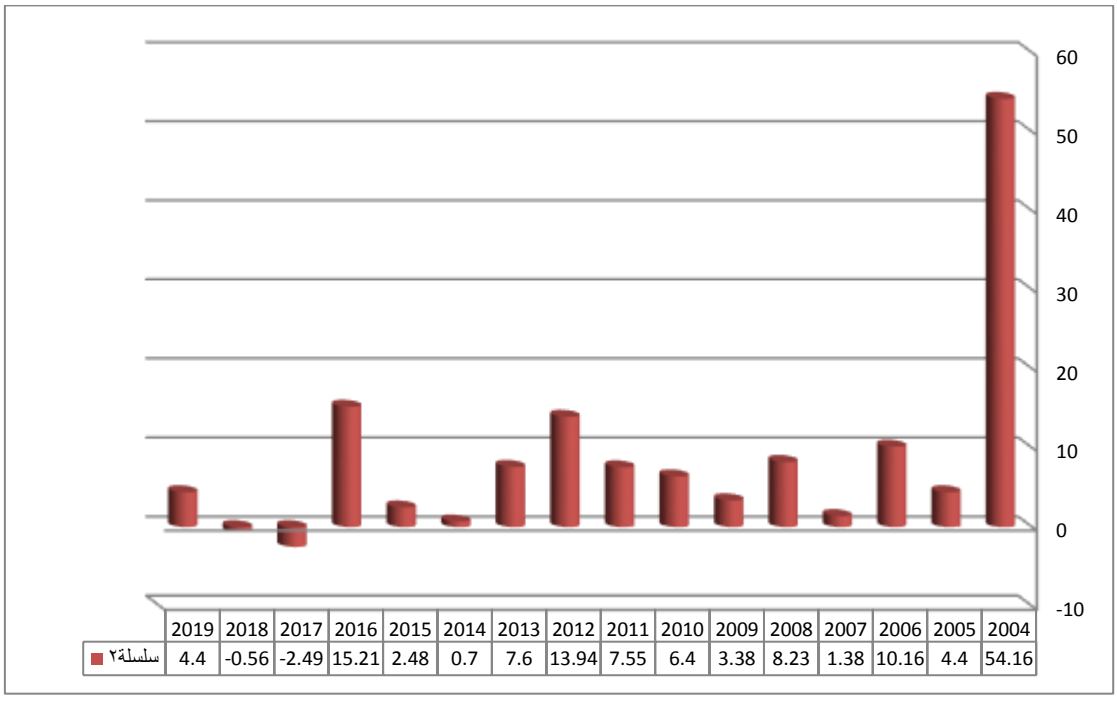

المصدر: بالآعتماد على مخرجات برنامج Excel

1- فارس كريم بريهي ، آقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الآقتصادية الجامعة ،العدد 27، بغداد،2011 ،ص26 .

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شهدت تذبذبا واضحا في نسب النمو إذ كانت أعلى نسبة حققتها في عام 2004 اذ بلغت نسبة النمو 54,16% التي تعُدّ أكبر نسبة وقد يعود سبب ذلك إلى حالة الآنتعاش للإقتصاد العراقي بعد سقوط النظام السابق وبعد استنزاف تصدير النفط فقد عادت الحياة بشكل تدريجي ، بينما أقل نسبة نمو تحققت هي في عام 2017 إذ بلغت نسبتها بالسالب -2,49% وقد يعد السبب تأثرا في إنخفاض وتذبذب اسعار النفط في السوق العالمي إضافة للتغيرات السياسية والاقتصادية .

ج- **مؤشر الميزان التجاري** : من خلال الجدول التالي سنوضح معطيات إحصائية للميزان التجاري خلال المدّة 2004-2019 .

جدول (35) الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2019) الوحدة :مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري
2004	2.82-	2008	25.80	2012	33.46	2016	13.67-
2005	3.52-	2009	126000000	2013	8.60	2017	4.54
2006	8.09	2010	7.39	2014	10.30	2018	18
2007	15.73	2011	30.95	2015	10.79-	2019	2.91-

المصدر: اعداد الباحث باعتماد :البنك الدولي :https://data.albankaldawli.org/country/DZ

شكل (23) الميزان التجاري في العراق خلال المدّة (2004-2019)

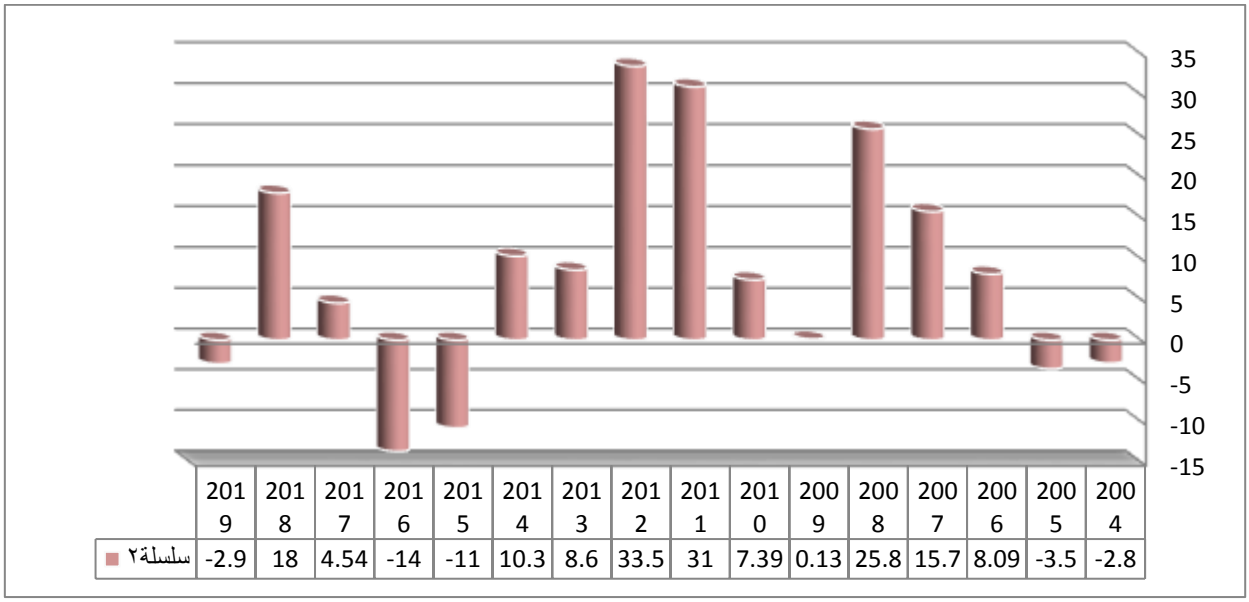

المصدر: بالآعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري قد بدأ بالاتجاه السالب للاعوام 2004و2005 ثم حقق إرتفاعا موجبا بلغ عام 2008 ما مقداره 8,09 ثم إستمر إلى عام 2008 الذي حقق فيه مقدارا 25,80 بسبب الارتفاع الكبير بأسعار النفط ثم انخفض ليكون أقل من مليار دولار بمبلغ 126 مليون دولار ثم

عاود الإرتفاع حتى عام 2012 ليبلغ 33.46 ثم بدأ الإنخفاض حتى وصل سالبا عام 2016 13,67- وذلك بسبب تاثيرات الآزمة المالية وعدم قدرة العراق على زيادة الإنتاج النفطي لغرض التصديروغياب التنوع الاقتصادي والإعتماد على النفط بصورة كلية ثم إرتفع إرتفاعا بسيطا قياسا بسنوات سابقة ثم إنخفض عام 2018 وعام 2019 كان سالبا اذ بلغ 2,91- وقد سجل ذلك عجزاً في الميزان التجاري واضحا خلال السنوات الخمس الاخيرة وسبب ذلك راجع إلى هشاشة الإيرادات الخارجية إزاء إنخفاض أسعار البترول وأمام الضعف الهيكلي في إيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات مايعكس درجة انكشاف الآقتصاد العراقي على العالم الخارجي بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية وعدم قدرتها على تغطية الطلب المحلي .

د- **نسبة الديون من الناتج المحلى الإجمالى** : من خلال الجدول الآتي الذي سيوضح نسبة الدين العام الخارجي ونسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 2004-2019 .

جدول (36) نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2019 مليار دولار

السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين
2004	12.68	2008	7.32	2012	0.59	2016	1.32
2005	48.55	2009	2.43	2013	0.66	2017	1.50
2006	14.43	2010	1.56	2014	0.59	2018	1.03
2007	10.73	2011	1.03	2015	0.84	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:البنك الدولي : https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق (7)

الشكل (24) نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدّة 2004-2019 .

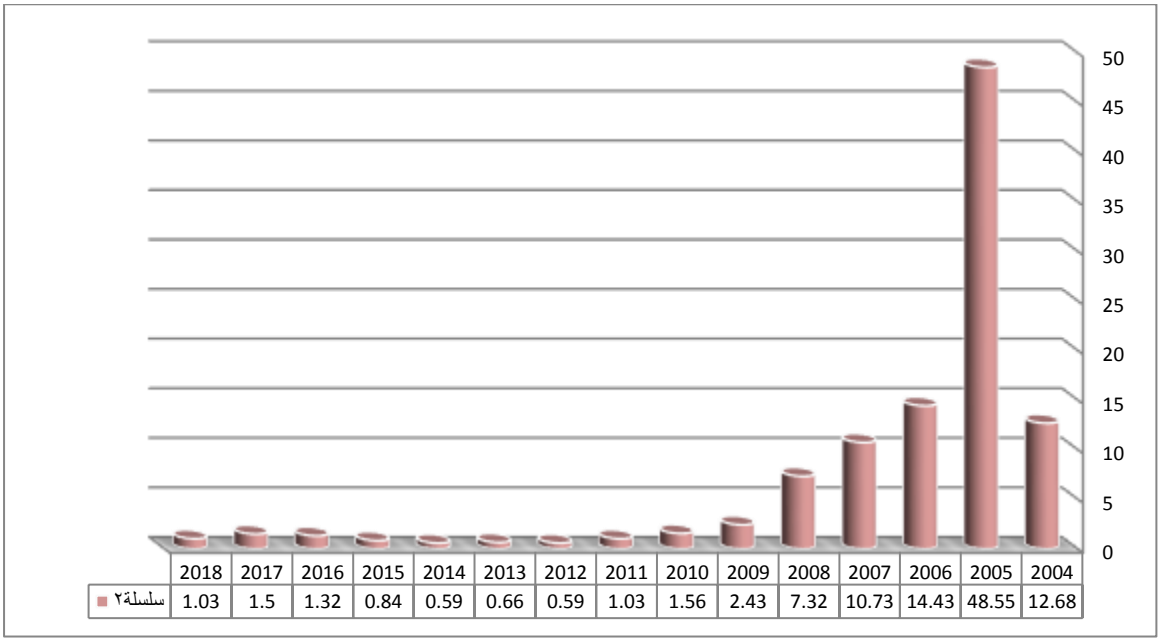

المصدر: مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت في نزول منذ عام 2004 وقد تجاوزت الحد الأدنى للأهداف الإنمائية وحتى عام 2015 ،اما السنوات 2006 و2007 كانت من السنوات التي تنذر بالخطر الكبير حيث تجاوزت النسب المحددة بشكل كبير والتي كانت (14.43%، 10.73) على التوالي مما أدى الى تقويض الآهداف التنموية لتلك الفترة،ثم إرتفع بنسبة بسيطة للأعوام 2016 و2017و إذ كانت أعلى نسبة عام 2005 اذ بلغت 48,55 وأقل نسبة عام 2012 و2014 إذ بلغت 0.59 وسبب ذلك راجع إلى تولي الحكومة في معالجة الديون واللجوء الى الإعفاءات والتخفيضات التي حصل عليها العراق من بعض الدول للديون المستحقة على العراق ، وإرتفاع قروض المصارف للدولة عن طريق عملية الإكتتاب في القرض الوطني [1] .

هـ- **معدل التضخم :** الجدول الآتي يوضح معدلات التضخم خلال المدّة 2004-2019.

جدول رقم (37): معدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2019

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2004	16.72	2008	30.18	2012	2.73	2016	13.40-
2005	32.31	2009	19.52-	2013	0.11	2017	14.62
2006	18.01	2010	16.54	2014	0.70-	2018	15.36
2007	15.02	2011	24.55	2015	26.10-	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد :البنك الدولي :https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (25) معدلات التضخم في العراق خلال المدّة 2004-2019

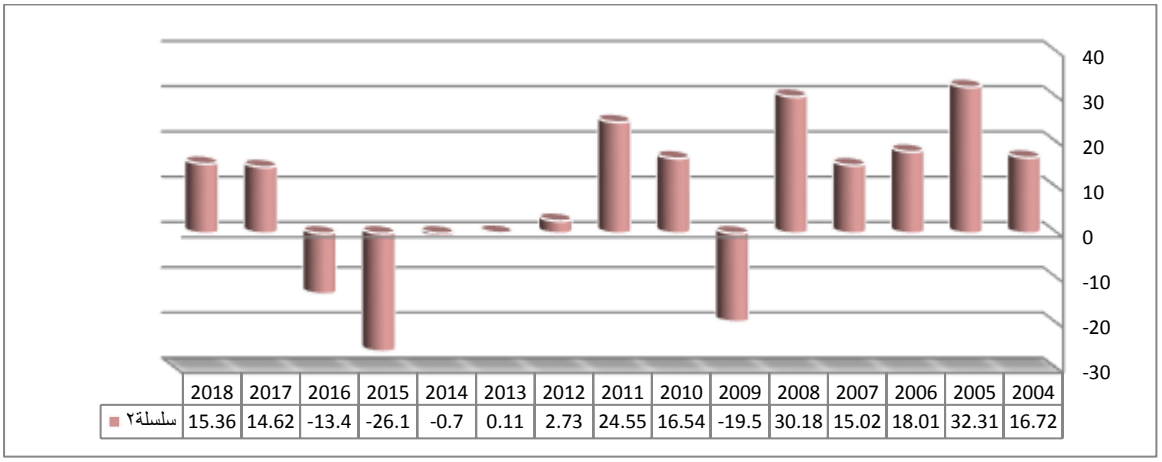

المصدر: بالآعتماد على مخرجات برنامج Excel

حسب الشكل رقم (25) شهد معدل التضخم زيادة متذبذبة وانخفاضا بعض الاحيان للسالب بدءاً من سنة 2004 والذي قدر بـ 16,72% نتيجة الازمات الاقتصادية والمالية بعد عام 2003 وكان التذبذب بين السالب والموجب حسب سنوات الدراسة وكان اعلى نسبة سجلت في عام 2011إذ بلغت 32,31 نتيجة

لتذبذب أسعار النفط في السوق العالمية وبسبب عدم الآستقرار السياسي ، ثم بلغت أدنى نسبة بالسالب عام 2014 اذ بلغ 0.70 % نتيجة للأوضاع الآمنية والآقتصادية المتدهورة وبسبب سيطرة عصابات داعش الإرهابية .

1- احمد معن الطبقجلي ،مركز البيان للدراسات والتخطيط، ديون العراق نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها ،2018، ص7-8 .

ثانياً : المؤشرات الإجتماعية :

1- مؤشر الانفاق على التعليم: يعد التعليم من أهم الركائز لبناء مجتمع المعرفة، فهو الوسيلة المستخدمة لمواجهة الفقر والجهل والحد من الأزمات ويعد وسيلة لسيادة الإستقرار، فهو يؤمن العيش الكريم، ويمنح الفرد القدرة على إيجاد الحلول لمعالجة المشاكل التي تواجهه. فهو يعد عنصر أساس في التنمية البشرية والإقتصادية.. حتى نهاية الثمانينيات كان النظام التعليمي في العراق من أفضل الأنظمة، لكونه يعد أبناؤه بالخبرة والمعرفة، إذ احتل العراق المرتبة (11)، أي بمعدل (88%) من أصل أربع عشرة دولة عربية عام 2002، وزادت هذه النسبة من 83.7 في عام 1998 إلى 84.8 عام 2007 حسب نتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي في العراق عام 2007، ورغم ذلك فأن النسبة منخفضة مقارنة بالدول العربية. لقد تدهور مستوى التعليم في العراق في الآونة الأخيرة بسبب قلة الموارد المخصصة له بسبب الحروب والتوجه إلى الإنفاق العسكري، مما خفض نصيب الفرد من (620) دولار عام 1989 إلى (47) دولار خلال المدة 1993 – 2002 من التعليم، وكان أغلبه من برنامج النفط مقابل الغذاء وفيما يلي توضيح لمستوى الإنفاق العراقي على التعليم

جدول (38) اجمالي الإنفاق على التعليم في العراق للمدة 2004-2019 (مليار دولار)

السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم
2004	1.69	2008	6.21	2012	10.08	2016	7.97
2005	2.09	2009	5.28	2013	10.74	2017	8.93
2006	2.83	2010	6.45	2014	10.73	2018	10.23
2007	3.95	2011	8.53	2015	8.10	2019	11.09

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:البنك الدولي : https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق (7)

يوضح جدول رقم (38) وشكل رقم(26) مؤشر الانفاق على التعليم في العراق بمليار الدولار للمدّة من 2014-2019 إذ يتبين أن في عام 2004كانت نسبة الانفاق (1.69) مليار دولار نتيجة للتغيرات السياسية والآقتصادية وقد بدأ بالازدياد مع ارتفاع أسعار النفط حتى عام 2008 ليبلغ (6.21) مليار دولار ثم إنخفض عام 2009 ليبلغ (5.28) مليار دولار وهي الأقل نسبة خلال مدّة الدراسة ثم بدأ إرتفاعا جديا قياسا بالأعوام السابقة إذ كان أعلى نسبة إنفاق عام 2014 اذ بلغ 10,73 مما يعكس توجه الدولة الجاد نحو تعزيز الجوانب العلمية ثم أخذ بالآرتفاع عام 2019 إذ بلغ 11,09 بسبب توسع الدولة بالتعيينات وعقود العمل ،هذه النسب

تكون متذبذبة خلال فترة الدراسة فتارة تنخفض بسبب الأوضاع الآمنية والسياسية غير المستقرة وعدم الآستقرار في أسعار النفط في السوق العالمية . أضف الى ذلك السياسات الآقتصادية غير الكفوءة والآهمال الشديد لقطاع التعليم[1] ،

الشكل (26) اجمالي الانفاق على التعليم في العراق خلال المدّة 2004-2019

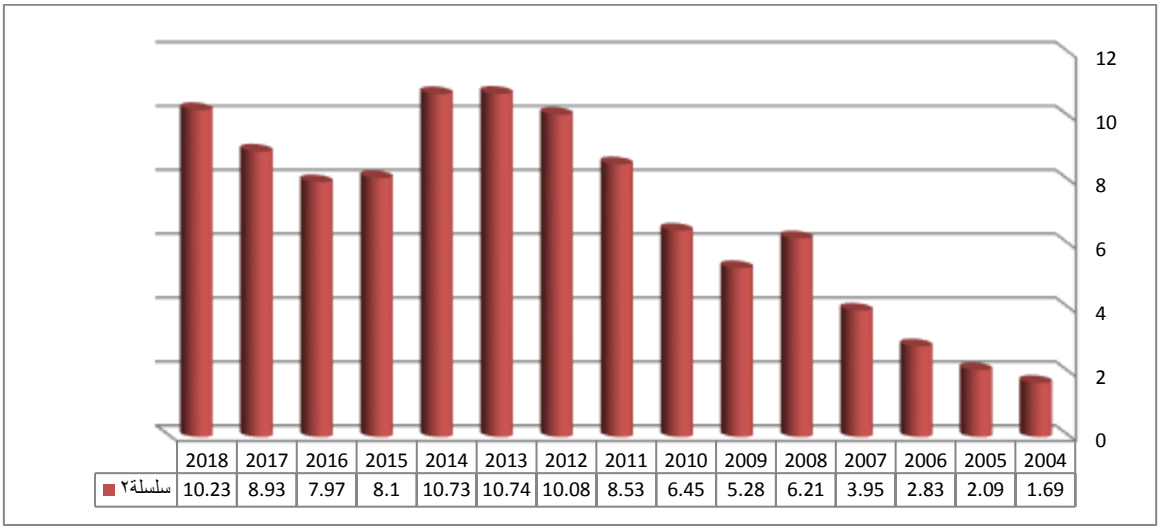

المصدر: بالآعتماد على مخرجات برنامج Exce

2- مؤشر الانفاق على الصحة:

يوضح الجدول رقم (39) والشكل رقم (27) نسبة الانفاق الحكومي العراقي على القطاع الصحي للأعوام من 2004 حتى عام 2019 .

جدول (39) اجمالي الإنفاق على الصحة في العراق للمدة 2004-2019

السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة%
2004	3.3	2008	4.2	2012	4.4	2016	4.7
2005	3.5	2009	5	2013	5.3	2017	4.8
2006	3.9	2010	4.8	2014	4.8	2018	4.5
2007	7.4	2011	4.9	2015	4.6	2019	2.5

المصدر: اعداد الباحث باعتماد :د. عبد العظيم الشكري وحسنين العلياوي (الانفاق على القطاع الصحي وأثره على التنية المستدامة في العراق) مجلة الدراسات المستدامة، السنة الثانية، المجلد الثاني، العدد الثامن، لسنة 2020 .

(1) مهـا عـلّاوي راضـي آل عبيد الزهيـري، سياسات مواجهة الفقر ودورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة في العراق. رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة 2012 ص13

الشكل (27) اجمالي الإنفاق على الصحة في العراق خلال المدّة 2004-2019

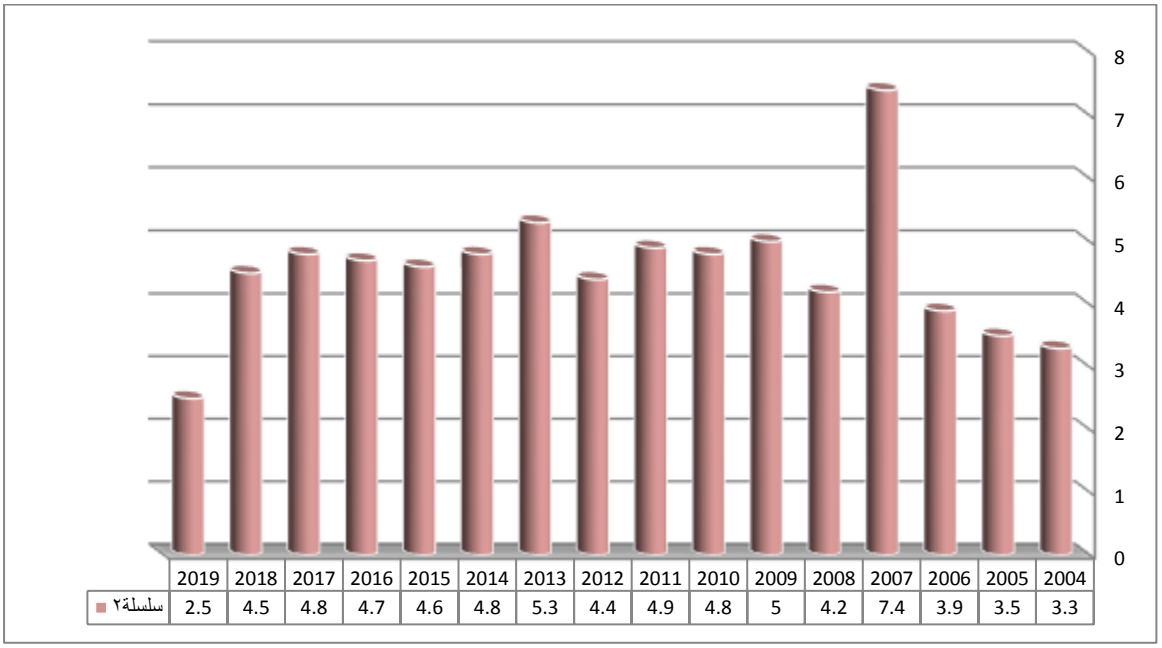

المصدر:بالآعتماد على مخرجات برنامج Excel

إذ يبين جدول رقم(39) وشكل رقم(27) مقدار الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي الذي يبدو جليا تزايد الإنفاق ابتداءَ من 2004 إذ بلغ (3.3%) وتزايدت حتى عام إذ بلغت 2007 (7.4%) بسبب تزايد مقدار الإنفاق العام للدولة بنسب كبيرة لإرتفاع أسعار النفط في السوق العالمية ثم إنخفضت للأعوام المتبقية حتى عام 2019 بلغ الإنفاق (2.5%) نتيجة الآوضاع الصحية في تفشي وباء كورونا وهذا ينعكس سلبا على الخدمات الصحية للمواطنين وبالتالي على التنمية المستدامة .

ثالثاً : <u>المؤشرات البيئية</u> : تشمل المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة على المؤشرات المتعلقة بالغابات والاراضي، وبالتنوع الإحيائي وبحالة الهواء ، وبالموارد المائية .

<u>1-مؤشر التلوث البيئي</u>: ينظر إلى البيئة في علم الاقتصاد بأنها الملكية التي توفر مجموعة من الخدمات، فهي من الأصول الخاصة جدا إذ إنها توفر النظم الضرورية للحياة وكما هو الحال بالنسبة للأصول الاخرى يتم السعي من اجل منع قيمتها من التدهور واستمرار الاستفادة منها ،ولهذا فإن حاسيتها للتلوث تكون عالية جدا إذ يتعلق التلوث بجميع جوانب البيئة الخاصة[1].

جدول رقم (40) مؤشر التلوث البيئي في العراق للمدة 2004-2019

السنوات	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون(متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون (كغم لكل دولار من اجمالي الناتج المحلي	كثافة غاز ثاني اكسيد الكربون (كغم لكل كغم من استخدام طاقة مكافئ النفط)

(1) بوعشير مريم (دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة) 2011/2010 جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2010 ،ص96.

	بتعادل القوة الشرائية لعام (2011		
4.37	0.59	4.34	2004
4.30	0.56	4.22	2005
3.96	0.44	3.60	2006
2.45	0.27	2.23	2007
3.39	0.38	3.28	2008
3.17	0.41	3.61	2009
2.99	0.42	3.77	2010
3.33	0.47	4.45	2011
3.37	0.47	4.48	2012
3.36	0.47	4.99	2013
3.37	0.47	4.84	2014
..	0.46	4.70	2015
..	0.45	5.19	2016
..	..	..	2017
..	..	..	2018
..	..	..	2019

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:البنك الدولي : https://data.albankaldawli.org/country/DZ

إذ يوضح الجدول اعلاه بأن التلوث بغاز ثاني اوكسيد الكربون قدر ارتفع كمتوسط نصيب الفرد بالطن المتري ليصل أعلى مستوى له عام 2016 بنسبة (5.19) كما انها لكل دولار كانت أعلى نسبة له في عام 2004 أيضا إذ بلغ (0.59) بينما كان أعلى مستوى للتلوث لكل كيلو غرام من استخدام الطاقة المكافئ للنفط عام 2004 إذ بلغ(4.37) يتضح من الجدول ان العراق لايتمتع بمؤشرات تنموية مستدامة من استهلاك الآفراد للطاقة، اذ يبين لنا الجدول كميات استهلاك الطاقة بحسب مصدرها ومتوسط نصيب الفرد منها في العراق، ثم انخفض نصيب الفرد في العام 2015 بسبب انخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات لتوليد الطاقة الكهرومائية التي تساهم بنسبة 100% في انتاج الطاقة المتجددة في العراق،فضلا عن ارتفاع عدد السكان.علما ان السنوات الثلاثة الآخيره لم تتوفر عنها بيانات .

1- **نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية** : تشير الاراضي الزراعية إلى نسبة الأراضي التي تكون صالحة للزراعة ومزروعة بمحاصيل دائمة أو تغطيها مزارع دائمة . وحسب تعرفي منظمة الاغذية والزراعة تشمل الآراضي الصالحة للزراعة ،أي الآراضي التي تكون مزروعة بالمحاصيل المختلفة .

الجدول (41) يوضح نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي في العراق للمدة 2004-2019 .

السنوات	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الاراضي %	السنوات	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الاراضي	السنوات	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الاراضي	السنوات	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الاراضي
2004	19.87	2008	18.73	2012	19.73	2016	21.42
2005	21.47	2009	18.07	2013	20.42	2017	..
2006	20.55	2010	18.93	2014	21.35	2018	..
2007	20.90	2011	19.69	2015	21.42	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:البنك الدولي : https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (28) نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية خلال المدّة 2004-2019

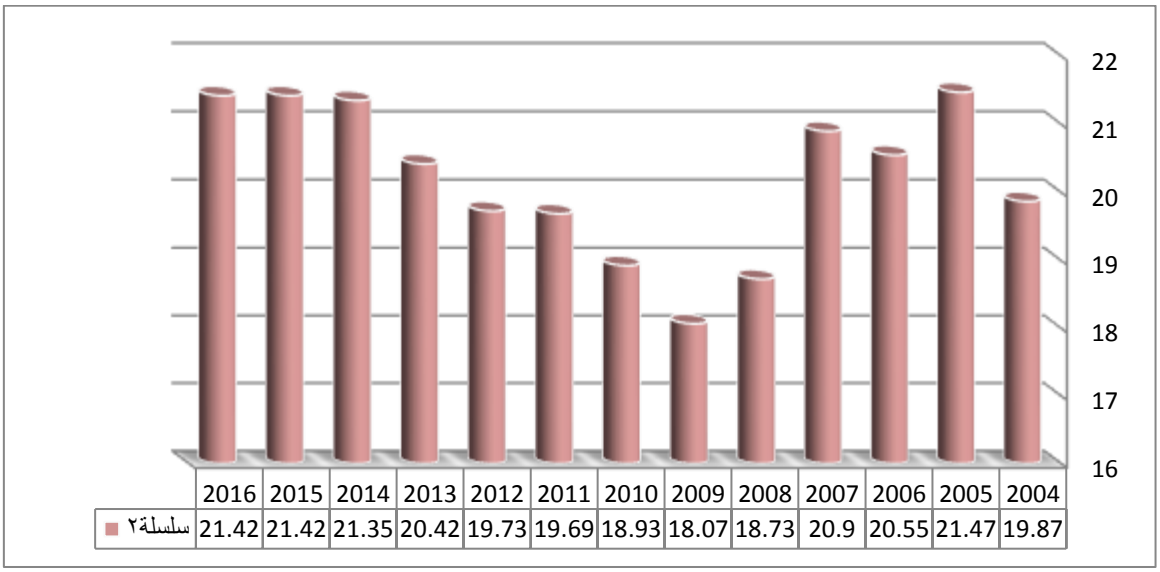

المصدر:بالآعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي قد بلغت أعلى نسبتها وقدرت ب 21.47% سنة 2005 نظراً للتغيرات السياسية والآقتصادية واخذت الأوضاع الزراعية بالتحسن بعض الشيء وتقريبا النسبة مستقرة والزيادات والإنخفاضات كانت طفيفة علما إن السنوات الثلاث الاخيرة لم تتوفر عنها بيانات، لو قورن هذا المعدل بمساحة الأراضي في العراق لوجدناها إنها قليلة مقارنةً بما وجه لهذا القطاع من مبالغ مالية ضخمة من أجل الوصول للأحسن فضلا عن توفر جميع ضروريات الزراعة في العراق إلا إنها غير مستغلة بالشكل الملائم اسية ،هذا الركود والتغيرات الطفيفة لهذا القطاع كان سببه السياسة الإقتصادية الخاطئة التي تم اعتمادها من الحكومات المتعاقبة وحتى يومنا هذا، نتيجة التجاذبات السياسية والفساد المالي والإداري المستشري في البلد .

المبحث الثالث / أثر الموارد الناضبة على المؤشرات الآقتصادية للتنمية المستدامة في العراق

الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة

اولاً: توصيف وصياغة الانموذج القياسي

1- توصيف الانموذج القياسي

يعرف الانموذج القياسي بأَنَّه عبارة عن انموذج اقتصادي يبين رمزياً طبيعة العلاقات الاقتصادية للظاهرة المدروسة وبصورة أقرب إلى الدقة مستخدماً في ذلك العوامل المحددة أو المؤثرة في سلوك الظاهرة جزيئاً أو كلياً[1].

وتعد مرحلة التوصيف من أهم مراحل بناء الانموذج القياسي وأصعبها وذلك لما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أَنْ يحتويها الأنموذج، وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقة بين المتغيرات إلى معادلات رياضية بأستخدام الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

تعدّ ايرادات الموارد الناضبة (النفط والغاز والفحم) من العوامل المهمة والفاعلة في تحريك النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي ، فان زيادة هذه الايرادات تزيد من نصيب الفرد من الناتج وتلغي العجز في ميزان المدفوعات وتمكن الدولة من سداد الديون العامة وفوائدها ،لذا تعدّ ايرادات الموارد الناضبة الأساس الذي يحرك النشاط الاقتصادي العراقي وهي من الموضوعات المهمة، والتي لا يمكن أن يقتصر تحليلها على الجانب الوصفي فقط، بل لابد من تحديد وقياس اثرها ونسبة مساهمتهما في التغييرات التي تحصل في الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه فضلا عن أثرها في الديون العامة والميزان التجاري كمؤشرات مهمة عن حالة التنمية المستدامة في العراق خلال مدة البحث (2004-2019)، وهذا يتم عن طريق الاستعانة بالقياس الاقتصادي الذي يعد من الأساليب الكمية المميزة في هذا المجال، إذ إنها تتسم بالسهولة والإمكانية العالية في تحديد طبيعة المتغيرات التي يتم إدخالها أو إستبعادها من النماذج، و يمكن توصيف هذه المتغيرات كما يأتي :-

أ-المتغيرات المستقلة:- تتمثل بمتغير واحد فقط وهو ايرادات الموارد الناضبة (DRR) الناتجة من مجموع إيرادات (النفط والغاز) كأهم الموارد الناضبة في العراق .

ب-المتغيرات التابعة (اهم المؤشرات الآقتصادية للتنمية المستدامة)

أ- متوسط نصيب الفرد الناتج المحلي الاجمالي **aGDP**

ب- الميزان التجاري **TD**

ت- الدين العام **PD**

ج-) المتغير العشوائي (U_t)

(1) وليد اسماعيل السيفو وأخرون، اساسيات الاقتصاد التحليلي، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان،ط1، 2006، ص47.

يتضمن المتغير العشوائي المتغيرات التي يصعب قياسها كالعادات والتقاليد وطبيعة السلوك، وقد يضم بعض المتغيرات الحقيقية أو المالية والنقدية فضلا عن التدفقات المالية والدولية التي تعذر احتسابها، فمن المحتمل عدم توفر البيانات الكافية عنها ولصعوبة قياسها كمياً .

2- **تقدير معلمات الانموذج**

بعد ان يتم صياغة الانموذج بصورة صحيحة يتم استخدام أحد الطرائق اللازمة لإيجاد تقديرات لمعلمات النموذج، وقد تتطلب هذه المرحلة معرفة بطرائق الاقتصاد القياسي المختلفة، إذ يمكننا ان نجد تقديرات لمعلمات العلاقة الاقتصادية بأكثر من طريقة من طرائق الاقتصاد القياسي المناسبة للأنموذج، وان هذه المرحلة تتكون من الخطوات الآتية [1]:-

أ-تجميع البيانات :- إذ يوجد العديد من أنواع البيانات التي يتم تجميعها عن المتغيرات التي يحتويها النموذج، فقد تكون البيانات إما على شكل سلاسل زمنية تعطي معلومات عن القيم العددية للمتغيرات من مدة إلى اخرى، أو بيانات مقطعية تعطي قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة أو بيانات متصلة معبرة عن استقصاءات متكررة تتعلق بعينة واحدة لأوقات زمنية مختلفة وغيرها من البيانات، وفي بعض الاحيان لا يمكن قياس بعض المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع ويتم تكميمها بإعطائها قيما عددية عادة ما تكون الصفر او الواحد وتعرف بالمتغيرات الصورية أو تسمى بالمتغيرات الصماء.

ب-اختيار طريقة القياس المناسبة :-

ان هناك الكثير من الطرائق القياسية التي يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية ،ومن أهمها[2]:-

***طرائق تتناول معادلات فردية:-** والتي تطبق على معادلة واحدة ومن هذه الطرائق:-

- طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.
- طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.
- طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة أو ما تعرف بطريقة الشكل المختزل .
- طريقة الامكان الأعظم باستخدام بيانات محددة .

* **طرائق تتناول المعادلات الانية :-** وهي تطبق على جميع معادلات الانموذج في أن واحد ومن ثم ينتج عنها تقديرات آنية لجميع معاملات النموذج، أهم هذه الطرائق :-

- طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل.
- طريقة الامكان الاعظم باستخدام معلومات كاملة .

(1) نعمة الله نجيب إبراهيم ، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2002 ، ص 26.
(2) اكونتنيوس ، نظرية الاقتصاد القياسي ، ترجمة د0 محمد عبد العال واخرون ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، 1991 ، ص (34- 35).

3- تقييم تقديرات المعلمات

من بعد التوصل إلى تقديرات الأنموذج فأن الاقتصادي القياسي ينتقل إلى مرحلة تقييم النتائج المتحصل عليها لكي يبين مدى الاعتماد على هذه النتائج ، ولهذا الغرض تستخدم عدة معايير وكما يأتي :-

أ) المعايير الاقتصادية :- تحدد هذه المعايير مبادئ النظرية الاقتصادية بما يخص إشارة وحجم معلمات العلاقات الاقتصادية وعن طريق هذه المعايير يمكن إجراء مقارنة بين إشارات وقيم المعلمات مع منطق النظرية الاقتصادية وكذلك بيان نوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كونها علاقة طردية أم عكسية [1] .

ب) المعايير الاحصائية :- تحدد هذه المعايير النظرية الاحصائية عن طريق عدة إختبارات إحصائية الهدف منها تقييم درجة الإعتماد على تقدير معلمات الأنموذج ومدى معنوية المعلمات، ومن أهم هذه الاختبارات هي :-

***اختبار (t):-** عن طريق هذا المعيار يتم التعرف على مدى معنوية المعلمات التي تم تقديرها للمتغيرات الاقتصادية في الأنموذج، وان هذا الاختبار يبني على فرضيتين هما فرضية العدم (H0) والفرضية البديلة (H1)، ففي حالة الاولى الكون (t) المحتسبة اقل من (t) الجدولية، هذا يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهذا يعني قبول فرضية العدم ونرفض فرضية البديلة (رفض النتيجة)، إما في حالة كون (t) المحتسبة أعلى من (t) الجدولية هذا يعني قبول فرضية البديلة بمعنى (قبول النتيجة) ونرفض فرضية العدم، اي معنوية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع[2].

* **اختبار (F) :-** إن هذا الإختبار يوضح المعنوية الاجمالية للأنموذج المقدر وكذلك يختبر جوهرية معامل التحديد(R^2)، ويوجد له قيمتين تحتسب من نتائج تقدير الأنموذج والثانية جدولية تعتمد على عدد المتغيرات ودرجة الحرية، وكلما كانت قيمة (F)المحتسبة اكبر من قيمة(F) الجدولية فإن ذلك يعني معنوية أكثر للأنموذج والعكس صحيح[3].

* **اختبار معامل التحديد (R^2) :-** عن طريق اختبار معامل التحديد (R^2) يتم التعرف على القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، وتتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد ($0 \leq R^2 \leq 1$)، فكلما إرتفعت دل ذلك على قوة المتغيرات المستقلة في التأثير بالمتغير التابع ، ويحدث العكس في حالة إنخفاض قيمته[4].

ج- المعايير القياسية :- تحدد هذه المعايير نظرية الإقتصاد القياسي بهدف التعرف على جميع فرضيات طريقة الإقتصاد القياسي المستخدمة مستوفاة ام لا في حالة معينة، وكذلك تستخدم هذه المعايير كإختبارات

(1)عدنان داود العذاري ، الاقتصاد القياسي: نظرية وحلول، مراجعة – صادق علي الجبوري، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010، ص 45 0

(2) حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، 2017، ص88.

(3) عدنان داود العذاري ، الاقتصاد القياسي –نظرية وحلول – مصدر سابق ، ص 47 .

(4)عادل عبد الغني محبوب ، اصول الاقتصاد القياسي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1982،ص 20

من الدرجة الثانية، إذ فروض انموذج الإنحدار المقدر تختلف من طريقة إلى أخرى ومن ثم يوجد معيارا اقتصاديا لكل طريقة، إن من أهم المشاكل القياسية هي مشكلة الإرتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي وهذا ما يعرف بفرض الإضطرابات العشوائية، ويتم إستخدام إختبار دوربن – واتسن (D-W) للكشف عن مشكلة الأرتباط الذاتي[1]. وكذلك من الممكن استخدام اختبار h في حالة وجود متغير زمنيا .

4- اختيار الانموذج وبناء العلاقة الدالية

وبشكل دقيق يمكن توصيف مجموعة من الدوال لهذا الأنموذج القياسي الذي يوضح العلاقة بين إيرادات الموارد الناضبة وبعض مؤشرات التنمية المستدامة وفقاً للصيغة الاتية:-

$$Y = B_0 + B_1X_1 \ldots\ldots + B_nX_n + Ui$$

1) دالة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

$$aGDP = F(drr)$$

$$aGDP = b_0 + b_1drr + ui$$

2) دالة الميزان التجاري

$$Tb = F(drr)$$

$$Tb = b_0 + b_1drr + ui$$

3) دالة الدين العام

$$Pd = F(drr)$$

$$Pd = b_0 + b_1drr + ui$$

اذ ان :-

aGDP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

Tb : الميزان التجاري

Pd :- الدين العام

Drr :- ايرادات الموارد الناضبة

Ui: المتغير العشوائي

ثانياً: توصيف انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL)

تعد منهجية ARDL منهجية حديثة تم تطويرها من لدن (Pesaran عام 1997، Shinand and Sun عام 1998، وتم تطويره من لدن بيساران وآخرون في عام 2001)، ويتميز هذا الإنموذج إنه لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran إن إختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقة بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ، ما إذا كانت ساكنة عند مستوياتها

(1)أ. كوتسوينس ،نظرية الاقتصاد القياسي ، مصدر سابق ، ص(264-265) 0

I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الأثنين، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الأنموذج هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) ،كما إن إنموذجARDL ياخذ عدداً كافياً من مدد التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من إنموذج الإطار العام، وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر إتساقا من تلك التي في الطرائق الاخرى مثل جرانجر 1987، طريقة جوهانسن 1988[1]،لذا يعد إنموذجARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 60 مشاهدة ربع سنوية ،للمدة 2004-2019 .

ويمكن اتباع الخطوات الآتية لتقدير انموذج (ARDL):-

1) اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها باستعمال إختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF)، ويعد من أشهر الاختبارات المستعملة لإختبار استقرارية السلاسل الزمنية ، ويعتمد هذا الإختبار على ثلاث صيغ للتأكد من مدى استقرارية السلاسل الزمنية او عدم استقراره وهي كالآتي[2]:-

أ) الصيغة الاولى :- عدم إحتواء هذه الصيغة على الحد الثابت والإتجاه الزمني

$$\Delta Yt = \lambda Y_{t-1} + Ut \quad \text{.....(1)}$$

ب) الصيغة الثانية :- إحتواء هذه الصيغة على الحد الثابت فقط

$$\Delta Yt = C + \lambda Y_{t-1} + Ut \quad \text{.....(2)}$$

ت) الصيغة الثالثة :- إحتواء هذه الصيغة على الحد الثابت والاتجاه الزمني.

$$\Delta Yt = C + Bt + \lambda Y_{t-1} + Ut \text{.....} \quad (3)$$

إذ ان :-

ΔYt : تشير إلى الفرق الأولي للسلسلة Yt .

λ : معلمة المتغير المبطئ لمدّة واحدة Yt-1

Ut: الخطأ العشوائي

C : الحد الثابت

Bt : الإتجاه الزمني

2) تحديد عدد المتباطئات المثلى بإستعمال إنموذج الإنحدار الذاتي غير المقيد (VAR) وعن طريق مدّة الابطاء التي تحمل أقل قيمة للمعايير الأكايك (AIC) و شوارز (SC) ومعيار هانن كوان (HQ)، وبعدها

(1) حماني محمد دريوش ، ناصور عبد القادر ، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ، جامعة سطيف كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ، الجزائر ، ابحاث المؤتمر الدولي ، 2014،ص17

(2) عبد اللطيف حسن شومان ، عبد الزهرة حسن ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، العدد 34 ، المجلد 9، 2013،ص180

يتم تقدير أنموذج تصحيح الخطأ للعلاقة المقدرة من أجل إتخاذ القرار وتحديد سرعة التكيف على الاجل الطويل بين متغيرات ARDL الأساسية [1].

3) تقدير إنموذج(ARDL) اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بإستعمال إختبار الحدود (Bound Test).

4) إختبار سلامة واستقرارية الإنموذج عن طريق مجموعة من الإختبارات وهي [2]:

أ) إختبار خلو الإنموذج من الإرتباط التسلسلي عن طريق إختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test).

ب) إختبار معنوية المعلمات المقدرة بإستعمال إختبار (Wald Test).

ت) إختبار إستقرارية الإنموذج عن طريق إختبار CUSUM Squares)

5) تقدير المعلمات قصيرة الأجل (أنموذج تصحيح الخطأ) وطويلة الآجل الذي يمكن تقديره وفق الصيغة الاتية[3]:

$$\Delta(\mathbf{LnY_t}) = \mathbf{c} + \boldsymbol{\lambda}\mathbf{LnY_{t-1}} + \boldsymbol{\beta}\mathbf{LnX_{t-1}} + \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{n}} \mathbf{a_1}\Delta\mathbf{Ln}(\mathbf{Y_{t-i}}) + \sum_{\mathbf{i=0}}^{\mathbf{m}} \mathbf{a_2}\Delta\mathbf{Ln}(\mathbf{X_{t-i}}) + \boldsymbol{\mu_t} \ldots (4)$$

اذ ان :-

Δ: تمثل الفرق الاول **C:**، يمثل الحد الثابت، **N,M** تمثل الحدود العليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع، **λ:** تمثل معلمة تصحيح الخطأ أو هي النسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الاجل، **β:** تمثل معلمات الإنموذج الطويل الأجل، **a_1.....a_2:** تمثل معلمات الأجل الطويل و **i :** يمثل الزمن، **μ_t:** تمثل حد الخطأ العشوائي.

ثالثاً :- قياس علاقة ايرادات الموارد الناضبة مع المؤشرات الآقتصادية للتنمية المستدامة باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

- إختبار إستقرارية المتغيرات

سنقوم بإختبار إستقرارية متغيرات الدراسة بإستخدام برنامج Eviews. 12 وإجراء إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من أجل معرفة هل إن المتغيرات مستقرة أم غير مستقرة

(1) نورة عبد الرحمن اليوسف ، العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربي السعودية ، كلية ادارة الاعمال ، قسم الاقتصاد ، جامعة الملك سعود ، مجلة السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية ، المجلد 10، العدد 20، 2013 ص22

(2)خضير عباس حسين الوائلي ، استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء ، 2017، ص106

(3)خضير عباس حسين الوائلي ، المصدر السابق، ص107-108.

أي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد إجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول (42):-

جدول (42) اختبار ديكي فولر الموسع وفيلبس بيرون لجذر الوحدة

المتغير	رتبة التكامل	المستوى			الفرق الاول		
		A	b	Non	A	B	Non
aGDP	I(1)	-1.69	-1.94	0.64	-3.17*	-3.11*	-3.02*
Drr	I(1)	-2.42	-1.87	0.19	-6.56*	-2.58*	-6.67*
Pd	I(1)	-3.27	1.36	1.77	-3.81*	-3.24*	0.13
Tb	I(0)	-3.50*	-3.06*	-0.97			

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

A تعني الانحدار يحتوي على قاطع (الحد الثابت) واتجاه عام

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام

*** تعني معنوي عند مستوى معنوية 5%**

ونلحظ من الجدول (42) إن السلسلة الزمنية لمتغير الميزان التجاري (Tb) كانت مستقرة على المستوى (Level) سواء بوجود قاطع أم بوجود قاطع واتجاه عام أي إنها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الإنحدار عند مستوى معنوية 5% و 10% وستكون متكاملة من الدرجة I(0)، في حين كانت بقية المتغيرات المتمثلة ب (aGDP , drr , Pd) غير مستقرة لذلك تم إجراء الإختبار بعد أخذ الفروق الأولى (First - difference) للسلاسل الأصلية وتبين إنها إستقرت عند مستوى معنوية 5% و 10% وستكون متكاملة من الدرجة I(1) سواء بوجود قاطع أم قاطع وإتجاه عام .

1- تقدير دالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

أ- إختبار فترات الابطاء المثلى

لتحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى للسلاسل الزمنية الساكنة عبر إستخدام العديد من المعايير وفقاً لبرنامج الأفيوز وكما في الجدول (43) :-

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LnGDP LnEXM LnEXN LnI

Exogenous variables: C

Sample: 1988 2020

Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-551.7	NA	2.80	48.15	48.24	48.17
1	-495.04	98.85	2.87	43.56	43.86	43.64
2	-486.49	13.38	1.95	43.17	43.66	43.29
3	-477.57	12.40*	1.31*	42.74*	43.43*	42.91*
4	-476.46	1.35	1.76	42.99	43.88	43.22

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

ويتضح من الجدول أعلاه إن كل المعايير تشير إلى ضرورة اخذ ثلاث فجوات زمنية ، أي مدّة الإبطاء المناسبة Lag في النموذج هي ثلاث فترات إبطاء .

ب-تقدير الدالة باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

بعد اختبار إستقرارية المتغيرات وإختبار فترات الإبطاء المثلى يأتي دور تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وبفترات ابطاء (3) وبعد اجراء عملية تقدير الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (47).

جدول (44) نتائج انموذجARDL لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AGDP(-1)	1.210158	0.174701	6.927034	0.0000
AGDP(-2)	-0.950484	0.279506	-3.400586	0.0037
AGDP(-3)	0.620029	0.208699	2.970930	0.0090
DRR	4.45E-06	2.75E-07	16.19323	0.0000
DRR(-1)	-5.31E-06	9.55E-07	-5.558067	0.0000
DRR(-2)	3.84E-06	1.44E-06	2.665184	0.0169
DRR(-3)	-2.22E-06	1.10E-06	-2.013789	0.0612
C	20.39167	8.732201	2.335227	0.0329
R-squared	0.99	Adjusted R-squared		0.995
F-statistic	691.758 (0.0000129)	Durbin-Watson stat		1.822

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلحظ من الجدول المذكور آنفا الذي يوضح نتائج تقدير أنموذجARDL اذ كانت القدرة التفسيرية للإنموذج المقدر (R^2=0.99) أي إن المتغيرات المستقلة الداخلة في الإنموذج المقدر تفسر 99% من التغيرات في المتغير التابع) وكانت قيمة (0.99) Adjusted R-squared، بمعنى انها متطابقة وكذلك الإنموذج معنوي إذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (691.75) وهي معنوية عند مستوى 1% أي إن الإنموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم (H_0:b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1: b≠0) .

ج-اختبار وجود علاقة تكامل مشترك(Bounds Test)

أي إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الآجل عن طريق إختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (45).

جدول (45) إختبار الحدود (Bounds Test) للإنموذج المقدر لدالة متوسط مصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

Test Stat.	Value	K
F- Stat	8.69	1
Signi.	I0 Bound	I1 Bound

%10	3.02	3.51
%5	3.62	4.16
%2.5	4.18	4.79
%1	4.94	5.58

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يوضح الجدول (45) نتائج إختبار الحدود ومنه نلحظ أن قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت أكبر من (F الجدولية العظمى) عند مستوى معنوية5% أي اكبر من (5.58) وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة الآجل.

د-اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

الإنموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الإرتباط التسلسلي بإستعمال إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)) وعدم تجانس التباين بالجدول (46).

جدول (46) إختبار الإرتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.105425	Prop . F	0.7499
Obs*R-squared	0.167503	Prob. Chi-Square	0.6823
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.567535	Prob. F	0.0661
Obs*R-squared	12.69682	Prob. Chi-Square	0.0798
Scaled explained SS	4.192859	Prob. Chi-Square	0.7573

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلحظ من الجدول (46) إن الأنموذج المقدر خالي من الأرتباط التسلسلي أي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم بوجود إرتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة إختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الإرتباط التسلسلي وكذلك خلو الإنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية أيضا كانت غير معنوية أي إن تباين الأخطاء متجانس.

هـ -اختبار الارتباط الذاتي

جدول (47) إختبار وجود الإرتباط الذاتي لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

Q-statistic probabilities adjusted for 3 dynamic regressors

Prob*	Q-Stat	PAC	AC		Partial Correlation	Autocorrelation
0.794	0.0679	0.050	0.050	1	. | . |	. | . |
0.265	2.6567	-0.305	-0.302	2	.**| . |	.**| . |
0.352	3.2699	0.198	0.144	3	. |* . |	. |* . |
0.476	3.5136	-0.244	-0.088	4	.**| . |	. *| . |
0.472	4.5586	-0.030	-0.178	5	. | . |	. *| . |
0.506	5.2971	0.048	0.146	6	. | . |	. |* . |
0.623	5.3049	-0.087	-0.015	7	. *| . |	. | . |
0.493	7.4141	-0.155	-0.233	8	. *| . |	.**| . |
0.589	7.4585	-0.023	0.033	9	. | . |	. | . |
0.539	8.9247	0.106	0.181	10	. |* . |	. |* . |
0.600	9.2379	-0.071	-0.081	11	. *| . |	. *| . |
0.363	13.080	-0.308	-0.272	12	.**| . |	.**| . |

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

ومن الجدول (47) نلحظ أيضا إن الإنموذج خالي من الإرتباط الذاتي لأن قيمة Q-stat غير معنوية عند مستوى 5% وعليه سنقبل فرضية العدم أي عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة.

1- تقدير معلمات الآجل القصير (إنموذج تصحيح الخطأ) و الآجل الطويل وفق منهج ARDL وبعد إجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (48).

جدول (48) نتائج إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الآجل لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(AGDP(-1))	0.330455	0.152998	2.159860	0.0463

D(AGDP(-2))	-0.620029	0.150409	-4.122274	0.0008
D(DRR)	4.45E-06	2.30E-07	19.35030	0.0000
D(DRR(-1))	-1.62E-06	7.44E-07	-2.174027	0.0451
D(DRR(-2))	2.22E-06	7.04E-07	3.158973	0.0061
CointEq(-1)*	-0.120297	0.022213	-5.415709	0.0001
EC = AGDP - (0.0000*DRR + 169.5105) معادلة تصحيح الخطأ				
معالم الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
DRR	6.32E-06	7.88E-07	8.010029	0.0000
C	169.5105	81.86955	2.070495	0.0549

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

من الجدول (48) نلحظ أن معلمات الاجل القصير المتغيرات المستقلة المتمثلة ب (DRR) وكذلك الحد الثابت كانت معنوية عند مستوى 1% وحسب عمود الاحتمالية (prob)، وكذلك أن المغيرات المستقلة الموارد الناضبة (DRR) كان لها تأثير موجب وهذا موافق لمضمون الفرضية الاقتصادية.

أما معلمة تصحيح الخطأ فتشير الى أن سرعة التكيف بلغت (0.12%-) وهي معنوية عند مستوى 1% أي أن الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (12%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال سنة واحدة ومن ثم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

أما معلمات طويلة الاجل فنلحظ أن معلمات الاجل الطويل للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (DRR) الموارد الناضبة، وكذلك الحد الثابت معنوي عند مستوى 5%،أي أن زيادة المواد الناضبة بمقدار 1% يودي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (6.32%) .

2- تقدير دالة الميزان التجاري

أ- إختبار فترات الابطاء المثلى

لتحديد فترات الابطاء الزمني المثلى للسلاسل الزمنية الساكنة عبر استخدام العديد من المعايير وفقاً لبرنامج الأفيوز وكما في الجدول (49):-

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LnGDP LnEXM LnEXN LnI

Exogenous variables: C

Sample: 1988 2020

Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-656.46	NA	2.52	57.25	57.35	57.28
1	-621.52	60.75	1.72	54.56	54.86	54.64
2	-603.31	28.49*	5.05*	53.33*	53.82*	53.45*
3	-600.84	3.43	5.92	53.46	54.15	53.63
4	-596.67	5.08	6.11	53.44	54.33	53.67

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

ويتضح من الجدول أن كل المعايير تشير إلى ضرورة اخذ فجوتين زمنيتين ، أي فترة الإبطاء المناسبة Lag في النموذج هي فتراتين إبطاء .

ب-تقدير الدالة بإستعمال إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

بعد إختبار إستقرارية المتغيرات وإختبار فترات الإبطاء المثلى يأتي دور تقدير إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الميزان التجاري وبفترات إبطاء (2) وبعد إجراء عملية تقدير الإنموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (50).

جدول (50) نتائج إنموذجARDL لدالة الميزان التجاري

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TD(-1)	1.298882	0.155850	8.334174	0.0000
TD(-2)	-0.637851	0.135043	-4.723334	0.0001

DRR	0.000628	6.55E-05	9.577534	0.0000
DRR(-1)	-0.000916	0.000157	-5.818470	0.0000
DRR(-2)	0.000413	0.000106	3.884074	0.0010
C	-3744.453	1857.541	-2.015811	0.0582
R-squared	0.96	Adjusted R-squared		0.95
F-statistic	113.775 (0.0000129)	Durbin-Watson stat		2.266

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلحظ من الجدول المذكور آنفا الذي يوضح نتائج تقدير إنموذجARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للإنموذج المقدر (R^2=0.96) أي إن المتغيرات المستقلة الداخلة في الإنموذج المقدر تفسر 96% من التغيرات في المتغير التابع) وكانت قيمة (0.95) Adjusted R-squared، وكذلك الإنموذج معنوي إذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (113.77) وهي معنوية عند مستوى 1% اي ان الإنموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم (H_0:b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1: b≠0) .

ج-إختبار وجود علاقة تكامل مشترك(Bounds Test)

أي إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عن طريق إختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (51) .

جدول (51) إختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة الميزان التجاري

Test Stat.	Value	K
F- Stat	3.88	1
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	3.02	3.51
%5	3.62	4.16
%2.5	4.18	4.79
%1	4.94	5.58

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يوضح الجدول (51) نتائج إختبار الحدود ومنه نلحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت أقل من (F الجدولية العظمى) عند مستوى 5% أي اقل من (4.16) وأكبر من (F الجدولية الصغرى) البالغة (3.62) وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

د-إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

الإنموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الإرتباط التسلسلي بإستعمال إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين بالجدول (52).

جدول (52) إختبار الإرتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الميزان التجاري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.424408	Prop . F	0.6609
Obs*R-squared	1.188897	Prob. Chi-Square	0.5519
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.168524	Prob. F	0.9711
Obs*R-squared	1.061629	Prob. Chi-Square	0.9574
Scaled explained SS	0.420941	Prob. Chi-Square	0.9947

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلحظ من الجدول رقم (52) أن الإنموذج المقدر خالي من الإرتباط التسلسلي أي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم بوجود إرتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة إختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الإرتباط التسلسلي وكذلك خلو الإنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية أيضا كانت غير معنوية أي إن تباين الاخطاء متجانس.

هـ -إختبار الإرتباط الذاتي

جدول (53) إختبار وجود الأرتباط الذاتي لدالة الميزان التجاري

Date: 07/04/21 Time: 11:21

Sample (adjusted): 2005S1 2017S1

Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Prob *	Q-Stat	PAC	AC	Partial Correlation	Autocorrelation
0.425	0.6376	-0.151	-0.151	1	. *| . | . *| . |
0.699	0.7164	0.030	0.052	2	. | . | . | . |
0.301	3.6589	0.329	0.310	3	. |**. | . |**. |
0.077	9.6188	-0.387	-0.431	4	***| . | ***| . |
0.078	9.9148	-0.033	0.094	5	. | . | . |* . |
0.100	10.634	-0.213	-0.142	6	.**| . | . *| . |
0.071	13.051	-0.055	-0.254	7	. | . | .**| . |

0.106	13.181	-0.165	0.057	8
0.092	14.954	-0.106	-0.205	9
0.127	15.139	-0.188	-0.064	10
0.170	15.288	-0.062	0.056	11
0.193	15.962	-0.165	-0.114	12

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

ومن الجدول رقم (53) نلحظ أيضا إن الإنموذج خالي من الإرتباط الذاتي ،لأن قيمة Q-stat غير معنوية عند مستوى 5% وعليه سنقبل فرضية العدم أي عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة.

و-تقدير معلمات الأجل القصير (إنموذج تصحيح الخطأ) و الأجل الطويل وفق منهج ARDL وبعد إجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (54).

جدول (54) نتائج إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة الميزان التجاري

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(TD(-1))	0.637851	0.126674	5.035358	0.0001
D(DRR)	0.000628	5.55E-05	11.31469	0.0000
D(DRR(-1))	-0.000413	9.40E-05	-4.389755	0.0003
CointEq(-1)*	-0.338969	0.094451	-3.588848	0.0020
معادلة تصحيح الخطأ EC = TD - (0.0004*DRR - 11046.5977)				
معالم الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
DRR	0.000367	5.90E-05	6.225667	0.0000
C	-11046.60	4606.435	-2.398080	0.0269

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

من الجدول رقم (54) نلحظ أن معلمات الاجل القصير المتغير المستقل المتمثل ب (DRR) وكذلك الحد الثابت كانت معنوية عند مستوى 5% وحسب عمود الاحتمالية (prob)، وكذلك أن المغيرات المستقل الموارد الناضبة (DRR) كان له تأثير موجب وهذا موافق لمضمون الفرضية الاقتصادية لان زيادة

الإيرادات للموارد الناضبة يؤدي الى زيارة الصادرات وزيادة معدل العملة الصعبة وهذا ما يغير ميزان المدفوعات من حالة العجز الى تحقيق الفائض.

أما معلمة تصحيح الخطأ فتشير الى أن سرعة التكيف بلغت (0.33%-) وهي معنوية عند مستوى 1% أي أن الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (33%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال سنة واحدة ومن ثم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

أما معلمات طويلة الاجل فنلحظ أن معلمات الاجل الطويل للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (DRR) الموارد الناضبة، وكذلك الحد الثابت معنوي عند مستوى 5%،أي أن زيادة المواد الناضبة بمقدار 1% يودي الى الميزان التجاري بمقدار (0.0003%) .

3- تقدير دالة الدين العام

أ- إختبار فترات الإبطاء المثلى

لتحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى للسلاسل الزمنية الساكنة عبر إستخدام العديد من المعايير وفقاً لبرنامج الافيوز وكما في الجدول :-

جدول رقم (55)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LnGDP LnEXM LnEXN LnI

Exogenous variables: C

Sample: 1988 2020

Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-834.95	NA	1.39	72.77	72.87	72.80
1	-770.47	112.14	7.24	67.51	67.81	67.53
2	-757.91	19.66*	3.48*	66.77*	67.26*	66.89*
3	-753.97	5.48	3.59	66.78	67.47	66.95
4	-752.68	1.56	4.76	67.01	67.90	67.23

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

ويتضح من الجدول أعلاه أن كل المعايير تشير غلى ضرورة أخذ فجوتين زمنيتين ، أي فترة الإبطاء المناسبة Lag في النموذج هي فترتين إبطاء .

ب-تقدير الدالة باستعمال إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

بعد إختبار إستقرارية المتغيرات وإختبار فترات الإبطاء المثلى يأتي دور تقدير إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الميزان التجاري وبفترات إبطاء (2) وبعد إجراء عملية تقدير الإنموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (56).

جدول (56) نتائج انموذجARDL لدالة الدين العام

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PD(-1)	1.104774	0.184553	5.986206	0.0000
PD(-2)	-0.500357	0.161081	-3.106239	0.0061
DRR	-0.239978	0.035837	-6.696358	0.0000
DRR(-1)	0.232553	0.067974	3.421198	0.0030
DRR(-2)	-0.163143	0.053350	-3.057959	0.0068
C	6561844.	1656425.	3.961450	0.0009
@TREND	882886.9	204019.8	4.327457	0.0004
R-squared	0.99	Adjusted R-squared		0.99
F-statistic	554.218 (0.00000)	Durbin-Watson stat		2.253

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلحظ من الجدول المذكور آنفا الذي يوضح نتائج تقدير إنموذجARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر (R^2=0.99) أي إن المتغيرات المستقلة الداخلة في الإنموذج المقدر تفسر 99% من التغيرات في المتغير التابع) وكانت قيمة (0.99) Adjusted R-squared، وكذلك الإنموذج معنوي إذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (554.2) وهي معنوية عند مستوى 1% أي إن الإنموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم (H_0:b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1: b≠0) .

ج-إختبار وجود علاقة تكامل مشترك(Bounds Test)

أي إختبـار وجـود علاقـة توازنيـة طويلـة الاجـل عـن طريـق إختبـار الحـدود (Bounds Test) والموضح في جدول (57)

جدول (57) إختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة الدين العام

Test Stat.	Value	K
F- Stat	8.93	1
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	5.59	6.26
%5	6.56	7.3
%2.5	7.46	8.27
%1	8.74	9.63

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يوضح الجدول (57) نتائج إختبار الحدود ومنه نلحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت أقل من (F الجدولية العظمى) عند مستوى 1% أي أقل من (9.63) وأكبر من (F الجدولية الصغرى) البالغة (8.74) وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

د-إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

الإنموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الإرتباط التسلسلي بإستعمال إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)) وعدم تجانس التباين بالجدول (58).

جدول (58) إختبار الإرتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الدين العام

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.819792	Prop . F	0.4582
Obs*R-squared	2.323728	Prob. Chi-Square	0.3129
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.896882	Prob. F	0.5181
Obs*R-squared	5.753842	Prob. Chi-Square	0.4513
Scaled explained SS	2.247746	Prob. Chi-Square	0.8956

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلحظ من الجدول (58) ان الإنموذج المقدر خالي من الإرتباط التسلسلي أي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم بوجود إرتباط تسلسلي بين البواقي ،لأن قيمة إختبار F و Chi-Square غير معنوية عند

مستوى معنوية 5% إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الإرتباط التسلسلي وكذلك خلو الإنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الإحصائية أيضا كانت غير معنوية اي إن تباين الاخطاء متجانس.

هـ -إختبار الإرتباط الذاتي

جدول (59) إختبار وجود الإرتباط الذاتي لدالة الدين العام

Included observations: 25 after adjustments

Prob *	Q-Stat	PAC	AC		Partial Correlation		Autocorrelation
0.980	0.0006	-0.005	-0.005	1	. | . |		. | . |
0.168	3.5652	-0.349	-0.349	2	***| . |		***| . |
0.250	4.1075	-0.156	-0.133	3	. *| . |		. *| . |
0.084	8.2289	0.265	0.358	4	. |**. |		. |*** |
0.130	8.5176	0.022	0.092	5	. | . |		. |* . |
0.058	12.189	-0.193	-0.321	6	. *| . |		.**| . |
0.089	12.384	0.040	-0.072	7	. | . |		. *| . |
0.126	12.623	-0.152	0.077	8	. *| . |		. |* . |
0.110	14.372	0.125	0.204	9	. |* . |		. |* . |
0.106	15.780	-0.076	-0.177	10	. *| . |		. *| . |
0.146	15.868	0.179	0.043	11	. |* . |		. | . |
0.181	16.237	0.038	0.084	12	. | . |		. |* . |

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

ومن الجدول (59) نلحظ أيضا أن الإنموذج خالي من الإرتباط الذاتي لأن قيمة Q-stat غير معنوية عند مستوى 5% وعليه سنقبل فرضية العدم أي عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة.

و-تقدير معلمات الآجل القصير (إنموذج تصحيح الخطأ) و الآجل الطويل وفق منهج ARDL وبعد إجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (63).

جدول (60) نتائج إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الآجل لدالة الدين العام

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
C	6561844.	1546607.	0.000000	0.0000
@TREND	882886.9	198189.1	4.454771	0.0003
D(PD(-1))	0.500357	0.126949	3.941392	0.0010
D(DRR)	-0.239978	0.031136	-7.707469	0.0000
D(DRR(-1))	0.163143	0.051750	3.152506	0.0055
CointEq(-1)*	-0.395584	0.091066	-4.343928	0.0004
معادلة تصحيح الخطا EC = PD - (-0.4312*DRR)				
معالم الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
DRR	-0.431178	0. 040694	-10.59551	0.0000

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

من الجدول رقم (60) نلحظ أن معلمات الاجل القصير المتغير المستقل المتمثل ب (DRR) وكذلك الحد الثابت كانت معنوية عند مستوى 5% وحسب عمود الاحتمالية (prob)، وكذلك أن المتغيرات المستقلة الموارد الناضبة (DRR) كان له تأثير سالب وهذا موافق لمضمون الفرضية الاقتصادية لان زيادة الإيرادات للموارد الناضبة يمكن الحكومة من سداد ديونها أي أن هناك علاقة عكسية .

أما معلمة تصحيح الخطأ فتشير الى أن سرعة التكيف بلغت (-0.39%) وهي معنوية عند مستوى 1% أي أن الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (39%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال سنة واحدة ومن ثم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

أما معلمات طويلة الاجل فنلحظ أن معلمات الاجل الطويل للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (DRR) الموارد الناضبة، وكذلك الحد الثابت معنوي عند مستوى 5%،أي أن زيادة المواد الناضبة بمقدار 1% يودي الى أنخفاض الدين العام بمقدار (-0.43%) .

اولا: الاستنتاجات

1. إنّ التوجه الرشيد نحو إستغلال الموارد القابلة للنضوب وإدارتها عوائدها في خدمة التنمية من أهم المعاير المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بحماية الغلاف الجوي من مصادر التلوث الناجمة عن إستخدام الطاقة في الأنشطة الأقتصادية والأجتماعية
2. .
3. نتج عن الإرتباط والعلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية ظهور التنمية المستدامة، التي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الانسان ومحيطه الطبيعي، وبين المجتمع وتنميته.
4. تحديد السبل للتنويع في أنواع الموارد الناضبة وتنويع مصادر إيراداتها عن طريق دعم القطاعات الآنتاجية الآخرى لإستفادة الأجيال الحاضرة من دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها، من خلال دراسة قواعد التنمية المستدامة .
5. دراسة واقع التنمية المستدامة في الآقتصاد العراقي ،ومعرفة طرق تحقيقها وتحديد المشاكل والمعوقات التي يعاني منها لتحقيق طفرة إقتصادية مميزه في تحقيق التنمية المستدامة .
6. من أهم النتائج التي توصلنا اليها إن الجزائر دولة غنية بالموارد الطبيعية غير المتجددة على مستوى العالم، وبإمكانها الحفاظ على الدور الريادي الذي تلعبه ضمن هذا القطاع الحيوي وتعزيزه من خلال تنويع الموارد.
7. إعتبار تجربة النرويج من انجح التجارب في مجال استخدام عوائد مواردها، وذلك بشهادة المنظمات الإقتصادية العالمية، وهذا نتيجة للإستراتيجية التي إعتنقتها في تسيير فوائضها من الموارد القابلة للنضوب خدمة لأجيالها القادمة.
8. نجحت سياسة النرويج ، من خلال إستخدامها غير مباشر لعوائدها وخاصة النفطية منها، وذلك عن طريق وضعها صندوق ضبط لمواردها ،والغاية من هذا حماية اقتصادها الوطني من الإرتفاع الحاد لأسعار النفط وتقلباتها، فضلا عن خلق قاعدة لتنمية هذه العوائد المالية وعلى المدى الطويل بوصفها وسيلة لتنويع مصادر الدخل وتجنب المخاطر.
9. بالرغم من حصول الأقتصاد العراقي على ايرادات كبيرة من موارده الناضبة والمتمثلة بالنفط كصادرات، لكن لا توجد خطة لتنويع الإقتصاد العراقي من خلال دعم وإستثمار هذه الايرادات في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، وعليه يعدّ هذا الاقتصاد اقتصادا ريعيا.
10. إن الاعتماد على الموارد الناضبة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي يواجهه تحدي كبير في ضبط العلاقة بين ظاهرة النضوب والطبيعة الآحفورية للموارد الناضبة وحقيقة الإستدامة المراد المحافظة عليها في البعد الآيكولوجي والآقتصادي والآجتماعي .

11. هناك العديد من الآهداف للتنمية المستدامة منها على الصعيد الدولي تتضمن ، القضاء على الفقر أو تحسين جودة التعليم ، تقليل التفاوت بين الجنسين ،التركيز على البنى التحتية الكفيلة بتعزيز التصنيع الشامل،تحسين المناخ والتوازن البيئي وحماية النظم الآيكولوجية وضمان تقيق النمو المستدام .
12. تطلق أهمية مؤشرات التنمية المستدامة في مراقبة وتقييم التقدم الذي يتحقق على صعيد التنمية المستدامة لمطابقة ذلك للواقع وبالتالي غتخاذ القرارات المناسبة حول السياسات الآقتصادية والآجتاعية المطلوب إتخاذها وعلى ثلاثة مستويات :
13. المؤشرات الآقتصادية :منها نصيب الفرد من الناتج (GNP) ، معدل نمو الناتج (GNP) ،الميزان التجاري،الدين العام .
14. المؤشرات الآجتماعية :منها مايتعلق بالتعليم واللرعاية الصحية والحماية الآجتماعية .
15. المؤشرات البيئية : أهمها درجة إنبعاث غاز (CO_2)، مساحة الآراضي الصالحة للزراعة .
16. يتبين من خلال قياس أثر المؤشرات الآقتصادية للتنمية المستدامة مايلي :

أ-إن تقدير معلمات الآجل القصير (DRR) (إنموذج تصحيح الخطأ) و الآجل الطويل وفق منهج ARDL ،ان الحد الثابت كانت معنوية وكان لها تأثير موجب على الناتج المحلي الإجمالي .

ب- نتائج إنموذجARDL لدالة الميزان التجاري إذ كانت القدرة التفسيرية للإنموذج المقدر (R^2=0.96) أي إن المتغيرات المستقلة الداخلة في الإنموذج المقدر معنوية .

ج- ان الإنموذج المقدر لدالة الدين العام خالي من الإرتباط التسلسلي وكذلك خلو الإنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الإحصائية أيضا كانت غير معنوية اي إن تباين الاخطاء متجانس.

د- أما معلمة تصحيح الخطأ لدالة الدين العام فتشير الى أن سرعة التكيف وهي معنوية في الآجل القصير، أن الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (39%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال سنة واحدة ومن ثم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

ثانياً: التوصـــــيات

1. الإستخدام الرشيد للموارد الناضبة (الغير المتجددة)، والإفادة من عوائدها من خلال الحد من الهدر الواسع في استعمالاتها وبلوغ كفاءة أعلى للحفاظ عليها، والتحول إلى منتجات وعمليات أقل إستنزافا لها، والعيش بإسلوب يقلل من الافراط في استخداماتها.
2. دراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية الناضبة وبين التنمية الآقتصادية المستدامة لطريقة تحافظ على التنمية المستدامة لتحقيق نمو مستدام

3. إتباع أساليب علمية حديثة وتكنولوجيات عالية التحكم في إنتاج وإستهلاك الطاقة المستمدة من الموارد الناضبة قصد تفادي تلوث البيئة.
4. وضع إستراتيجية وطنية لتحقيق التنمية المستدامة وبالشكل الذي ينسجم بين عملية تطور البناء المادي، والمحافظة على البيئة لضمان حق الاجيال القادمة في الموارد البيئية وبما يحقق إستدامة التنمية.
5. فصل الإرتباط بين مسارات التنمية المستدامة والاقتصاد الريعي، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي من خلال إجراء التنظيم والتخطيط اللازم لتفعيل الأنشطة الأقتصادية المختلفة بغية خلق التنوع الاقتصادي، وتفعيل الإيرادات غير النفطية.
6. الإستفادة من تجارب الدول التي تمتلك موارد ناضبة وإتجهت نحو تنويع الاقتصاد واعتبرت إيراداتها من الموارد الناضبة موردا ثانويا، وطورت من قطاعاتها الأخرى وتجاوزت الصدمات الخارجية.
7. التخلص من التقلبات الاقتصادية بسبب الصدمات الخارجية من إرتفاع وإنخفاض بأسعار النفط، ووضع الخطط الإستثمارية للعوائد النفطية وتأسيس صندوق سيادي يتقن إستغلاله في فترات التقلب الاقتصادي كما هو الحال بالنسبة لدولة النرويج.
8. العمل على رسم إستراتيجية إقتصادية واضحة الرؤى والأهداف وتستند الى واقع الإقتصاد العراقي، وتعمل على تحديد الأولويات للقطاعية الإنتاجية من أجل إستدامة التنمية، من خلال الترابط والتكامل بين القطاعات الإقتصادية المختلفة الرئيسية، والسعي إلى بناء قاعدة رئيسة للإقتصاد من خلال التحول بهيكلية الإنتاج بالقدر الذي يخلص الإقتصاد من الإعتماد على مورد واحد ولاسيما النفط، وتنويع الإقتصاد.
9. تقليل الإعتماد على الدين الخارجي لمايشكله من أعباء على الموازنه والتنمية المستدامة ويشكل مصدر إحباط لحقوق الآجيال القادمة وذلك بتفعيل نشاطات الإنتاج المادي .
10. تخاذ خطوات من شأنها إختزال الآثار السلبية في (لعنة الموارد) والناجمة عن إنخفاض الإنتاج وتدهور أسعار النفط والتي من شأنها خلق إرتدادات في مسيرة التنمية .
11. – التوجه نحو تنويع مصادر الإيرادات من خلال تنويع الإستثمار في القطاعات الآنتاجية الآخرى لما يمتلك . العراق من المقومات التي تساعده على التوسع في حجم القطاعات ومنها القطاعات الزراعية ولاسيما إن القطاع النفطي الذي يتم الآعتماد عليه كثير التأثر بالآزمات الخارجية .
12. توفير مخزون إستراتيجي من الموارد الناضبة لتحقيق تنمية مستدامة ولاسيما مواردااستراتيجية من نفط وغاز وفحم والمعادن الآخرى لمواجهة أي تأثير طارئ ممكن أن يمر به البلاد ولاسيما بعد أن مر العراق خلال مدة الدراسة بأهم أزمتين أدت الى ارتفاع مستويات لفقر وهي أزمة الآرهاب وأزمة كوفيد 19 .

المصادر العربية

- القرآن الكريم

الكتب:

1. أ كوتسوينس، نظرية الاقتصاد القياسي، ترجمة د. محمد عبد العال واخرون، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991.
2. أ.بول ساموبلسون، نوردهاوس د.ويليام، ترجمة هشام عبد الله، الأقتصاد، الدار الآهلية للنشر، ط15، عمان، 2001.
3. إبراهيم نعمة الله نجيب، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2002.
4. ابو السعود محمد فوزي وآخرون، مقدمة في إقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الآسكندرية، ط1، 2006.
5. القر يشي مدحت ، التنمية الآقتصادية ، سياسات وموضوعات ، دار الطباعة لئنشر والتوزيع ،الأردن 7،2007 .
6. الطبقجلي احمد معن مركز البيان للدراسات والتخطيط، ديون العراق نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها ،2018.
7. برجاس حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي، مطبعة بيسان للنشر والأعلام، ط1، بيروت،2000.
8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، خطة التنمية المستدامة لعام 2013 ، لدمج التطورات المستجدة والدروس دليل الرصد المتكامل ، للهدف رقم 6 من أهداف التنمية المستدامة بشان المياه وخدمات الصرف الصحي - الغايات والمؤشرات العالمية ،2017.
9. جمعة على محمد ، التنمية المستدامة في ظل العولمة،دار غريب للطباعة والنشر، مصر، 2002.
10. جبلز مالكولم ، دوايت بيركنز، مايكل رومر،دونالد ينودجراس،إقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر،الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة العربية، 1995.
11. جودة حسنين جوده، جغرافية أوروبا الاقليمية، ط 15 ،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1998 .
12. الحرشي عبدالله حميد، السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر1994-2004، العلوم الاقتصادية، ، جامعة شلف، 2005 .
13. حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، ط1، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت' 2006.
14. الحموي سعد خليفة، اساسيات انتاج الطاقة (البترول –الكهرباء-الغاز)، اكاديميون للنشر، الآردن، ط1، 2016.
15. الحوري رياض، إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية، نشرة الآصلاح العربي، 2008.

16.الخفاف عبد علي، ثعبان كاظم خضير، الطاقة وتلوث البيئة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان،2007.

17.خلة محب، التطور واقتصاديات الموارد، دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الآقتصادية واقتصاديات موارد عناصر الآنتاج. جامعة القاهرة، دار الفكر الجامعي، 2011

18.خواجه خالد زهدي، أساليب تحليل بيانات ونفقات الآسرة، إصدارات المعهد العربي للتدريب والبحوث الآحصائية، عمان، 2009.

19.دبس محمد، بدائل الطاقة، معهد الإنماء العربي، بيروت 1978.

20.سامية فايدي، التنمية المستديمة التوفيق بين التنمية والبيئة، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق، تيري وزو، 2007.

21.سماقة بي ايوب انور حمد، البيئة والتنمية المستدامة، تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، التفسير للنشر والإعلان، ط 2006.

22.السماك محمد ازهر سعيد، زكريا عبدالحميد باشا، أقتصاديات النفط والسياسة النفطية، ط1، 1979-1980.

23.السيفو وليد اسماعيل وأخرون، اساسيات الاقتصاد التحليلي، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.

24.سيمونز جيف، العولمة والقواعد الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ب ت، دار الكتاب الحديثة القاهرة 2008.

25.الشافعي حسن احمد، التنمية المستدامة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2012.

26.صالح الشيخ محمد، الآثار الآقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، دار الاشعاع القانوني، ط، 2002.

27.الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية الاجتماعية: مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، حالة سوناطراك، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الآقتصادية بجامعة ورقلة، 2007.

28.الطاهر قادري محمد، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتب حسن العصرية، بيروت، ط1، 2013.

29.عبد الرحمن رداد خيس، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الآحصائي العربي الثاني، لا تنمية بدون إحصاء، المنعقد بسرت، 2009.

30.عبد القادر صالح حسن، الموارد وتنميتها: اسس وتطبيقات على الوطن العربي، قسم الجغرافية الأردنية، ط1، عمان، 2002.

31. عبد الله حسين، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000.

32. عبد الله، محمد حامد، اقتصاديات الموارد والبيئة، عمادة النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2000.

33. عبدالرضا نبيل جعفر، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2011.

34. عبدالمطلب عبدالحميد، أقتصاديات البترول والسياسة السعرية للبترول، الدار الجامعية، الآسكندرية، 2015 .

35. عبيد حميد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، 2017.

36. عجمية محمد عبد العزيز، وآخرون، التنمية الآقتصادية ومشكلاتها، مشاكل الفقر والتلوث البيئي، التنمية المستديمة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الآسكندرية، 2013.

37. العذاري عدنان داود، الاقتصاد القياسي: نظرية وحلول، مراجعة – صادق علي الجبوري، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

38. العسل ابراهيم، التنمية في الآسلام مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط 1، 1996.

39. الفرحان يحيى، لطفي عبد الفتاح عبد الله، سمحه موسى، البيئة والموارد والسكان في الوطن العربي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات 2009.

40. فيشر أنطواني، إقتصاديات الموارد والبيئة، ترجمة عبدالمنعم ابراهيم عبدالمنعم، وأخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ط1، 2002.

41. القاسم فاروق، " النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته " مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2009.

42. القريشي علي حاتم، مدخل الآقتصاد البيئي،حوض الفرات/النجف الآشرف، ط1 ،2017.

43. كينيث ديفيس س.، ترجمة الدملوجي صباح صديق، مابعد النفط منظور إليه من ذروة هابرت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2009،1.

44. لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ،مشار يع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص ، الدورة الثالثة والثلاثون ،2000.

45. لاتوش سيرج، تحديات التنمية، من وهم التحرر الآقتصادي الى بناء مجتمع جديد، الشركة العالمية للكتاب، ط1، لبنان، 2007.

46. محبوب عادل عبد الغني، اصول الاقتصاد القياسي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1982.

47. محمد مقلد رمضان، عفاف عبد العزيز، السيد احمد محمد السريتي، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الآسكندرية، 2001.

48.مخلفي امينة، مدخل الاقتصاد البترولي (أقتصاد النفط)، ا، جامعة قاصدي مرباح/ ورقلة، الجزء1، 2014 .

49.مصطفى محمد سمير، إستراتيجيات التنمية المستدامة: مقارنة نظرية وتطبيقية، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، م1، ط1، بيروت2006.

50.مكتب العمل الدولي ، مهارات من اجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والننمية ، التقرير الخامس البند الخامس من جدول الآعمال ، ط1 ، 2008.

51.منظمة العمل الدولية ،تقرير مؤتمر العمل الدول الدورة91 ،الخلاص من الفقر، التقرير الآول(أ)، جنيف،ط1، 2013 .

52.ناجي احمد عبد الفتاح، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية والحديثة، المكتب الجامعي الحديث، ط1، القاهرة، 2003.

53.ناجي احمد عبدالفتاح، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية والحديثة، ط1، المكتب الجامعي الحديث،، القاهرة، 2003.

54.النجار عبد المجيد عمر، قضايا البيئة من منظور اسلامي، وزارة الآوقاف والشؤون الاسلامية، قطر، 1999.

55.نجم حسين طه، على علي البنا، عبد الله أبو عياش، البيئة والأنسان، دراسات في الايكولوجيا البشرية، جامعة الكويت، 1984.

56.نورينج اويستن، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج– إمكانيات وقيود- (التجربة لنرويجية في التنويع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الاولى، 2007

57.الهيتي أحمد حسين علي، إقتصاديات النفط، بيروت، ط2002،1

58.الهيتي نوزاد عبد الرحمن، حسن إبراهيم المهندي، عيسى جمعه إبراهيم، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2010

59.وزارة التغير المناخي والبيئة ،دولة الامارات العربية المتحدة ،أجندة 2030، للتنمية المستدامة 2017،

60.يوسف عياش سعود، تكنلوجيا الطاقة البديلة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، رقم 38، 1981.

المجلات والبحوث والدراسات:

1. احمد أحمد أديب ، تحليل الآنشطة السياحية في سوريا بإستخدام النماذج القياسية ، بحث لنيل شهادة الماجستير في الإحصاء والبرمجة ، جامعة تشرين،كلية الإدارة والإقتصاد،قسم الإحصاء والبرمجة ،سوريا،2005.
2. الجنابي عدنان ، الدولة الدولة الريعية والدكتاتورية ،الدراسات العربية، الطبعة الأولى , بغداد 2013
3. الكواز سعد محمود , عبد الرزاق عزيز حسين ،الدولة الريعية والآقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص ،المجلة الآكاديمية لجامعة نوروز، ,العراق،المجلد 7،العدد،2018.
4. الملاعلي حامد عبدالله ، النفط و تأثير عائداته على التنمية المستدامة«ورشة عمل حول ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة»، وزارة التخطيط التنموي ،قطر للبترول، 15-16 أكتوبر 2014 .
5. باهي موسى ، كمال روابنية ، بحث مقدم الى امجلة الجزائرية للتنمية الآقتصادية جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر،العدد 5 ،ديسمبر،201 .
6. بريهي فارس كريم ، آقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الآقتصادية الجامعة ،العدد 27، بغداد،2011 .
7. بناء القدرات في نظم الطاقة المستدامة اللجنة الاقتصادية والآجتماعية لغربي سيا، الجزء الآول.
8. بوعشير مريم (دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة) 2011/2010 جامعة منتوري قسنطينة.
9. تيشيرا إيزابيلا ويانيس بوتوتشونيك،الفريق الدولي المعني بالموارد ،جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدورة الرابعة نيروبي، 11-15 آذار/مارس 2019 ،البند 6 من جدول الأعمال المؤقت ،برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية .
10. التقرير الاقتصادي السنوي 2018 الصادر عن البنك المركزي العراقي<
11. التقرير الاقتصادي السنوي حول دول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية(SESRIC) بأنقرة، تركيا، 2012.
12. تقرير اللجنة الآقتصادية والآجتماعية لغربي أسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الآسكوا: تحليل النتائج، الآمم المتحدة نيويورك، 2001.
13. تومي صالح، راضية يختاش أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004
14. الجبوري محمد حسين وآخرون، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلـــــد الثالث، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2014

15.جريدة الوطن، الرأي، مفهوم الدين العام 2018/11/10.
16.الجميورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 732، الصادرة بتاريخ 2000/6/28، المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.
17.حرفوش سهام، صحراوي ايمان، بوباية ذهبية ريمة، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الآستخدامية للموارد المتاحة نكلية العلوم الآقتصادية وعلوم التسيير، ج1، جامعة سطيف، منعقد من7-8، 2008.
18.خالدية بن عوالي (استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج) جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
19.خديجة خالدي، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة شلف، الجزائر.
20.حاكمي بو حفص ، بن عوالي خالدية ، تجربة النرويج في مجال إستخدام العوائد النفطية (دروس مستخلصة للجزائر) ،بحث مقدم الى كلية العلوم الآقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة وهران ،الجزائر 2019 .
21.دادن عبد الغني، هشام غربي، التأهيل البيئي للدول النامية النفطية وأولية تقدم وتيرة التنمية الاقتصادية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية :نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء المالي وتحديات الاداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22 و23 نوفمبر 2011
22.دريوش حماني محمد، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، جامعة سطيف كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، الجزائر، ابحاث المؤتمر الدولي، 2014.
23.ديباجة جدول أعمال القرن 21، الفصل 1، الآبعاد الاجتماعية والاقتصادية، جدول اعمال اجندة القرن والواحد والعشرون، هيئة الامم المتحدة.
24.ديباجة جدول أعمال القرن 21، الفصل 4، انماط الآستهلاك المتغيرة، جدول اعمال اجندة القرن والواحد والعشرون، هيئة الامم المتحدة.
25.ربيع كسروان، مؤشرات اساسية عن التنمية البشرية في الوطن العربي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 38، 2007.
26.الرفاعي قدوري سحر، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الآدارة البيئية، اشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، الصادر عن المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، تونس، 2006، ص24.

27.السكان والبيئة والتنمية، التقرير الموجز الصادر عن شعبة السكان، الآمم المتحدة، نيويورك، 2001
28.الشكري عبد العظيم وحسنين العلياوي (الانفاق على القطاع الصحي وأثره على التنمية المستدامة في العراق) مجلة الدراسات المستدامة، السنة الثانية، المجلد الثاني، العدد الثامن، لسنة 2020.
29.الشمري مايح شبيب، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، كلية الآدارة والأقتصاد، جامعة الكوفة،
30.شومان عبد اللطيف حسن، عبد الزهرة حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، العدد 34، المجلد 9، 2013.
31.شيرواني كوفند ، مجلة الزمان، dnniversary AzzAMAN ، يوليو 2020/21 .
32.صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الآستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، بحوث واوراق عمل الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة، ج1، كلية العلوم الآقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، المنعقد بالمدّة 7-8، 2008.
33.عبادة عبد الرؤوف، عبد الغفار غطاس، أثر تذبذب سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية من سنة 1970، 2008، جامعة ورقلة.
34.عبد الإله خلاصي (العلاقة بين نفقات الصحة ومصادر التمويل في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2018) جامعة أبي بكر بلقايد.
35.عبد البديع محمد، الآثمان والتنمية الآقتصادية، دراسة غير منشورة، كلية الحقوق ن جامعة تموشنت، 1982.
36.عبد الله صديقة باقر، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية، مركز التدريب والبحوث الإحصائية، مديرية إحصاءات التجارة، وزارة التخطيط.
37.عبد المجيد قدي، مداخلة بعنوان الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية أبريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف.
38.عبدالله خالد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 86 ’ 2012
39.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 .
40.لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، مشار يع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص ، الدورة الثالثة والثلاثون ،2000
41.مؤتمر العمل الدولي ،التقرير الخامس ، مكتب العمل الدولي جنيف ، الدورة 102 ، 2013 .
42.مكتب العمل الدولي ، مهارات من اجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والننمية ، التقرير الخامس البند الخامس من جدول الآعمال ، ط1 ، 2008

43.نبيل جعفر رضا، مفهوم الدولة الريعية، مجلة الحوار المتمدن، الآدارة والآقتصاد، العدد 3631،2012.

44.الهيئة العامة للإحصاء، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الربع الثالث، 2019.

45.وفقا للمادة 25 من الأمر رقم 4-6، المؤرخ في 2006/6/5، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد 83، المؤرخة في 2006/6/19.

46.وفقا للمادة 66 من قانون رقم 22-23 المؤرخ في 2003/12/28، والمتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية، العدد /12/ 83، المؤرخة في 2003/12/29.

الرسائل والاطاريح:

1. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة . مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010- 2011 .
2. الجبوري محمد حسين أطروحة في تحديد حجم الآنفاق العام الأمثل في الآقتصادات الريعية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد، العراق.
3. الوزني محي عيسى كاظم ، التنمية المستدامة في ظل الطبيعة الريعية لبلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق ،إطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية افدارة والإقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2020 .
4. خديجة عصماني ،عمومن الغالية ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح -ورقلة ،العلوم السياسية، تنظيمات سياسية وإدارية ،2012-2013 .
5. الزهيري مها علّاوي راضي آل عبيد، سياسات مواجهة الفقر ودورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة في العراق. رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة 2012.
6. مشاري ساجد سالم موسى ، الموارد الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي النفط في العراق (حالة دراسية) ،رسالة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية ،2017 .

7.سومية جاوي ، أثر الإقتصاد الريعي على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، جامعة د .مولاي الطاهر – سعيدة-كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ،الجزائر، 2014-2015 .

8.ناصر رحيق حكمت، فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية، رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة المستنصرية ، كلية الآدارة والآقتصاد ،2016 .

9.الوائلي خضير عباس حسين، استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء، 2017.

الآنترنيت :

1- الشمري عبد الصمد سعدون وخضير احمد النداوي، بحث بعنوان اتجاهات الإيرادات النفطية العراقية بعد 2003 في ظل تذبذب أسعار النفط العالمية، منظمة أوبك، متاح على الرابط أدناه.
https://asb.opec.org/index.php/data-download

2- عبد المطلب عبد الحميد، اساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية،2005، ص45، شبكة الأنترنيت http://maktaba.lagh-univ.dz/pmb/opac .

3- أديب عبد السلام ، تاريخ اقتصاد الريع في المغرب ، الحوار المتمدن , العدد , 3911 ، محور الادارة والاقتصاد، بواسطة الموقع الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=332347&r=0 .

4- الربيعي رجاء خضير عبود، الصناعة النفطية في العراق وآفاقها المستقبلية، بحث على شبكة الآنترنت، http://www.uobabylon.edu.iq/publications/economy

5- شعبان هيثم عبد الكريم، مقدمة في اقتصاديات الموارد، 2016، بحث على شبكة المعلومات الدولية، http://faculty.mu.edu.sa.

6- عبد الرضا نبيل جعفر ، مفهوم الدولة الريعية ، الحوار المتمدن ، العدد3631 ، المحور الادارة والاقتصاد ، 2012، بواسطة الموقع الالكتروني :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=294425&r=0

7- العصفور صالح، الموارد الطبيعية وأقتصاديات نفاذها، سلسلة جسر التنمية، الكويت، المجلد، العدد5، 2002، ص13، http://www.arb-api.org

8- مصباح حراق، تحديات الاقتصاد الجزائري، 2010، نص منشور على الموقع :
www.vcecos.net/potal/index.ph، 2015

المصادر الأجنبية:

1. Adnan Hassan،A Practical Guide to Sovereigen Wealth Funds، London، Euromoneylnstiutional lnvestor pic،2009
2. Cutler J.Cleveland and Christopher Morris

3. Dictionary of Energy ،Elsevier ltd ،Great Britain، 200
4. European Parliament، Policy Department Economic and Scientific Policy: Beyond GDP Study2013
5. James L.Sweeney ،Economics of Energy ،1-Department of Management Science and Engineering ،Stanford University.
6. Petroleum and Energy Eldbjorg Vaage Melberg، Norwegian Petroleum Directorate، March 2013، www.npd.no/en/Publications/Facts/: 14 /06/2015.
7. Seneca J.J. and M.K Taussing، Environmenta Economics، prentice، New، York، 1994
8. Taladidia Thiombiano de I Environnment et des Ressources Naturelles، L Harmattan، Paris، 2004.
9. Tore Eriksen The Norwegian Petroleum Sector and the Government Pension Fund -Global. Ministry of Finance،Norway. June/2006.
10. Tore Eriksen The Norwegian Petroleum Sector and the Government Pension Fund -Global. Ministry of Finance،Norway. June/2006.
11. VadarOvesen work paper petroleum fiscal regimes and revenue managentsystems.

الملحق رقم (1)

دولة الجزائر

السنة	اجمالي الناتج المحلي بالدولار	الايراد النفطي	ايراد الغاز الطبيعي	الموارد الناضبة	الدين الخارجي (مليار دينار)	الانفاق على التعليم (مليار دولار)	نسبة الإيرادات النفطية من GDP%	نسبة إيرادات الغازا لطبيعي من% GDP	نسبة المواد الناضبة من %GDP	نسبة الدين الخارجي من GDP	نسبة الانفاق على التعليم من GDP
2004	85325003122	١٨،٩٦٧،٧٤٨،١٩٤	٢،٢٧٨،١٧٧،٥٨٣	٢١،٣٨٢،٤٤٥،٧٨٢	5.74	3.65	22.23	2.67	25.06	6.72	4.27
2005	103198251003.394	٢٩،٩٦٨،٧٧٢،٠٩١	٤،٠٤٥،٣٧١،٤٣٩	٣٤،١٧٩،٢٦٠،٧٣٢	5.99	4.38	29.04	3.92	33.12	5.80	4.24
2006	117027321306.159	٣٥،٨٩٢،٢٧٩،٤٤٤	٥،١٩٦،٠١٣،٠٦٥	٤١،٣٢٢،٣٤٧،١٥٣	13.43	5.02	30.67	4.44	35.31	1.14	4.28
2007	134845573817.762	٣٨،٦٨٧،١٩٥،١٢٨	٥،٧٧١،٣٩٠،٥٥٩	٤٤،٧٨٢،٢١٥،٠٦٤	1.37	5.94	28.69	4.28	33.21	1.01	4.40
2008	171008067513.162	٥٢،١٤٠،٣٥٩،٧٨٤	٦،٧٧١،٩١٩،٤٧٣	٥٩،٧١٦،٠١٧،١٧٥	1.25	7.58	30.49	3.96	34.92	7.30	4.43
2009	137206139022.712	٢٨،٢٧٨،١٨٥،٢٥٢	٦،٢٠١،٧١٧،٤٨٣	٣٤،٩٣٢،٦٨٢،٩٩٥	1.05	6.07	20.61	4.52	25.46	7.65	4.42
2010	161155315145.814	٣٧،٦٧٨،١١٢،٦٨١	٦،٣٤٩،٥١٩،٤١٦	٤٣،٣٦٦،٨٩٥،٣٠٥	0.68	7.18	23.38	3.94	26.91	4.21	4.45
2011	200254371997.255	٥٤،٦٦٩،٤٤٣،٥٥٥	٨،٠٩٠،٢٧٦،٦٢٨	٦٣،٣٦٠،٤٨٣،٢٩٩	0.70	8.84	27.3	4.04	31.64	3.49	4.41
2012	209021250805.932	٥٤،٦٧٩،٩٥٩،٢١٠	٩،١٥٥،١٣٠،٧٨٥	٦٤،٤٨٣،٠٥٥،٨٧٣	1.08	9.17	26.16	4.38	30.85	5.16	4.38
2013	209724351221.97	٥٠،٠١٩،٢٥٧،٧٦٦	٨،٩٩٧،١٧٤،٦٦٧	٥٩،٤٥٦،٨٥٣،٥٧١	0.75	9.17	23.85	4.29	28.35	3.57	4.37

4.36	2.10	24.68	3.94	20.49	9.34	0.45	٥٢،٧٨٠،٧٥٩،٢٠٧	٨،٤٢٦،١٠١،٧٥٣	٤٣،٨٢٠،٠٠٦،٣٢٧	213860450595.829	2014
4.33	1.03	16.31	3.18	12.85	7.22	1.72	٢٧،١٣٣،٥٥٩،٢٠٥	٥،٢٩٠،٢٩٥،٤١٨	٢١،٣٧٧،٤٥١،٦١١	166361491140.753	2015
4.42	6.31	12.31	2.03	3.78	7.08	1.01	١٩،٦٩٥،٣٦٤،٥٣٩	٣،٢٤٧،٨٩٥،٢٠٨	٦،٠٦٣،٤٨١،٧٢٠	159994837855.12	2016
4.32	3.52	14.87	2.25	12.36	7.36	0.60	٢٥،٣٠٣،٢٦٢،٧٧٨	٣،٨٢٨،٦٧١،٢٣٤	٢١،٠٣٢،١٦٧،٣١٢	170163165960.516	2017
4.31	2.90	19.02	3.11	15.77	7.57	0.51	٣٣،٣٦٢،١٥٦،٦٠٣	٥،٤٥٥،١١٦،٠٣٧	٢٧،٦٦١،٤٧٢،٦٤١	175405660377.358	2018
4.27	1.10	0	0	19.5		0.19			٣،٣٥٢،٣٠١،٥٠٧	17191289782.245	2019

الملحق رقم (2)

دولة الجزائر					
السنة	اجمالي الناتج المحلي بالدولار	معدل نمو GDP	عدد السكان	معدل نمو السكان	نصيب الفرد من GDP (دولار)
2004	85325003122	-	32692163	-	2.250
2005	103198251003.394	6.7	33149724	1.39	2.710
2006	117027321306.159	1.5	33641002	1.48	3.100
2007	134845573817.762	3.4	34166972	1.56	3.600
2008	171008067513.162	2	34730608	1.64	4.210
2009	137206139022.712	1.6	35333881	1.73	4.290
2010	161155315145.814	3.6	35977455	1.82	4.480
2011	200254371997.255	2.9	36661444	1.90	4.600
2012	209021250805.932	3.4	37383887	1.97	5.170
2013	209724351221.97	2.8	38140132	2.02	5.510
2014	213860450595.829	3.8	38923687	2.05	5.490
2015	166361491140.753	3.7	39728025	2.06	4.850
2016	159994837855.12	3.2	40551404	2.07	4.380
2017	170163165960.516	1.3	41389198	2.06	3.950
2018	175405660377.358	1.2	42228429	2.02	3.980
2019	17191289782.245	0.80	43053054	1.95	4.010

الملحق رقم (3)

دولة الجزائر			
السنة	اجمالي الناتج المحلي بالدولار	معدل نمو GDP	الميزان التجاري (ميار دولار)
2004	85325003122	-	12.29
2005	103198251003.394	6.7	23.87
2006	117027321306.159	1.5	31.47
2007	134845573817.762	3.4	29.23
2008	171008067513.162	2	32.94
2009	137206139022.712	1.6	-68.04
2010	161155315145.814	3.6	11.32
2011	200254371997.255	2.9	20.23
2012	209021250805.932	3.4	17.51
2013	209724351221.97	2.8	5.89
2014	213860450595.829	3.8	3.08-
2015	166361491140.753	3.7	22.21-
2016	159994837855.12	3.2	22.69-
2017	170163165960.516	1.3	17.11-
2018	175405660377.358	1.2	11.09-
2019	17191289782.245	0.80	11.01-

الملحق رقم (4)

دولة النرويج (الارقام بالدولار)											
السنة	اجمالي الناتج المحلي (1)	الايراد النفطي (2)	ايراد الغاز الطبيعي (3)	الموارد الناضبة (4)	صندوق ضبط الموارد (5)	نسبة الإيرادات النفطية من GDP %	نسبة إيرادات الغاز من GDP %	نسبة الموارد الناضبة من GDP %	نسبة صندوق ضبط الموارد من GDP %	نسبة الانفاق على التعليم من GDP%	نسبة الانفاق على الصحة من GDP%
2004	264511630666	٢١،٥٨٤،١٤٩،٠٦٢	٣،١٢١،٢٣٧،٢٤١	٢٤،٨٦٤،٠٩٣،٢٨٢	44.31	8.16	1.18	9.4	1.6	2.7	3.3
2005	308884284051	٢٨،٦٣٣،٥٧٣،١٣١	٣،٤٩٠،٣٩٢،٤٠٩	٣٢،٢٤٧،٥١٩،٢٥٤	46.99	9.27	1.13	10.44	1.52	2.2	2.6
2006	345581369965	٣١،٧٩٣،٤٨٦،٠٣٦	٤،١١٢،٤١٨،٣٠٢	٣٨،٨٤٣،٣٤٥،٩٨٤	56.84	9.2	1.19	11.24	1.64	1.8	2.2
2007	400937100158	٣١،٥٥٣،٧٤٩،٧٨٢	٧،٦١٧،٨٠٤،٩٠٣	٣٩،٤٩٢،٣٠٤،٣٦٥	60.84	0.79	1.9	9.85	1.51	1.6	2.0
2008	462250000000	٤٢،٨٠٤،٣٥٠،٠٠٠	١٢،٨٩٦،٧٧٥،٠٠٠	٥٦،٣٤٨،٢٧٥،٠٠٠	50.95	9.26	2.79	12.19	1.10	1.3	1.7
2009	386190385318	٢١،٣٩٤،٩٤٧،٣٤٦	١١،٥٨٥،٧١١،٥٥٩	٣٣،٢٥٠،٩٩٢،١٧٥	48.86	5.54	3	8.61	1.26	1.8	2.3
2010	428757038466	٢٧،٨٢٦،٣٣١،٧٩٦	٩،٣٤٦،٩٠٣،٤٣٨	٣٧،٧٣٠،٦١٩،٣٨٥	53.22	0.65	2.18	8.8	1.24	1.5	2.0
2011	498283438454	٣٩،٩١٢،٥٠٣،٤٢٠	١٣،٥٥٣،٣٠٩،٥٢٥	٥٤،١١٣،٥٨١،٤١٦	49.40	8.01	2.72	10.86	9.91	1.2	1.7
2012	509506317146	٣٥،٥١٢،٥٩٠،٣٠	١٦،١٠٠،٣٩٩،٦٢	٥٢،٠٧١،٥٤٥،٦١	51.86	6.97	3.16	10.22	1.01	1.4	1.7

							٢	١	٥		
1.7	1.4	1.11	8.74	2.81	5.83	58.28	٤٥،٦٨٩،٣٥٧،٨٨٩	١٤،٦٨٩،٥٩٩،٠٤٦	٣٠،٤٧٦،٩٩٧،٣١٠	522761531914	**2013**
1.8	1.5	1.30	7.83	2.25	5.63	64.80	٣٩،٠٢٥،٥٠٦،٩٣٤	١٠،٥٦٦،٢٩٣،٠٦٥	٢٨،٠٦٠،٤٨٥،٨٢٩	498410050251	**2014**
2.6	1.9	1.48	5.23	20.3	3.14	57.46	٢٠،١٧٧،٤٢١،٠٦٨	٧،٨٣١،٧٧١،٤٦٦	١٢،١١٤،١٦٨،٦٧٢	385801550067	**2015**
2.8	2.1	1.63	4.08	1.33	2.7	60.45	١٥،٠٤٧،٨٥٣،١٢٥	٤،٩٠٥،٣٠٥،٠٦٢	٩،٩٥٨،١٣٨،٠٩٧	368819929542	**2016**
2.5	1.9	1.65	5.81	2.02	3.76	65.92	٢٣،١٤٦،٦٨٨،٨٠١	٨،٠٠٧،٧١٨،٥٠٠	١٤،٩٧٩،٦١٢،٧١٨	398393955268	**2017**
2.3		1.45	7.98	2.69	5.24	63.15	٣٤،٦٤٦،٤٩٥،٩١١	١١،٦٧٩،٠٨١،٩٥٥	٢٢،٧٥٠،٣٣٠،٦٤٨	434166615431	**2018**
						66.95				403336363636	**2019**

الملحق رقم (5)

دولة النرويج					
السنة	عدد السكان	معدل نمو السكان	اجمالي الناتج المحلي بالدولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الف دولار)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%
2004	4591910	-	264511630666	42511.37	-
2005	4623291	0.7	308884284051	47797.53	2.63
2006	4660677	0.8	345581369965	54095.16	2.4
2007	4709153	1.0	400937100158	55872.43	2.99
2008	4768212	1.3	462250000000	61719.6	0.48
2009	4828726	1.3	386190385318	55417.5	1.73-
2010	4889252	1.3	428757038466	57958.37	0.7
2011	4953088	1.3	498283438454	62076.74	0.98
2012	5018573	1.3	509506317146	65354.78	2.7
2013	5079623	1.2	522761531914	66961.25	1.03
2014	5137232	1.1	498410050251	65892.69	1.97
2015	5188607	1.0	385801550067	60385.12	1.97
2016	5234519	0.9	368819929542	58933.96	1.07
2017	5276968	0.8	398393955268	62940.59	2.32
2018	5311916	0.7	434166615431	67640.18	1.29
2019	5347896	0.7	403336363636	66831.87	1.15

الملحق رقم (6)

دولة النرويج					
السنة	اجمالي الناتج المحلي بالدولار	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	الميزان التجاري (مليار دولار)	معدل نمو الميزان التجاري	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي
2004	264511630666	-	101.46	-	3.83
2005	308884284051	2.63	123	21.23	3.98
2006	345581369965	2.4	140.7	14.39	4.07
2007	400937100158	2.99	135.73	-3.53	3.38
2008	462250000000	0.48	156.49	15.29	3.38
2009	386190385318	1.73-	128.54	-17.86	3.32
2010	428757038466	0.7	138.56	7.79	3.23
2011	498283438454	0.98	156.71	13.09	3.14
2012	509506317146	2.7	158.41	1.08	3.1
2013	522761531914	1.03	152.57	-3.68	2.91
2014	498410050251	1.97	148.09	-2.93	2.97
2015	385801550067	1.97	123.2	-16.80	3.19
2016	368819929542	1.07	109.66	-10.99	2.97
2017	398393955268	2.32	119.47	8.94	2.99
2018	434166615431	1.29	133.47	11.71	3.07
2019	403336363636	1.15			

الملحق رقم (7)
العراق

السنة	اجمالي الناتج المحلي بالدولار	الايراد النفطي	ايراد الغاز الطبيعي	الموارد الناضبة	الدين الخارجي	الانفاق على التعليم (مليار دولار)	نسبة الإيرادات النفطية من GDP%	نسبة ايراد الغاز من GDP%	نسبة المواد الناضبة من GDP%	نسبة الدين الخارجي من GDP	نسبة الانفاق على التعليم من GDP
2004	99756572239.9948	٤٧١٩٨١١٠٣٧٧	٦٩٨،٢٩٦،٠٠٥	٦٣،٩٩٣،٨٤١،٠٩١	12.68	1.69	47.3133	0.7	64.15	1.27	1.69
2005	104146477324.797	٥٨٦٣٨٤٦١٥٣٨	١،١٤٥،٦١١،٢٥٠	٦٦،٥٩١،٢٥٧،٦٠١	48.55	2.09	56.3038	1.1	63.94	4.66	2.006
2006	114725883865.126	٦١٣٢٨٣٣٥٩٩٠	١،٢٦١،٩٨٤،٧٢٢	٧٠،٩٢٣،٥٤١،٤٠٥	14.43	2.83	53.4564	1.1	61.82	1.26	2.46
2007	116306345516.024	٦٣٩٢٤٠١١٤٩١	٣،٦٠٥،٤٩٦،٧١٠	٦١،٧٠٠،٥١٦،٢٩٦	10.73	3.95	54.9618	3.1	53.05	9.23	3.39
2008	125876156193.636	٦٥٥٤١٠٣٨١٤٢	٤،٤٠٥،٦٦٥،٤٦٦	٦٦،٣٦١،٩٠٩،٥٤٥	7.32	6.21	52.0679	3.5	52.72	5.82	4.93
2009	130129887999.988	٦٥٩٠٨٧٥٥٣٨٢	٥،٤٦٥،٤٥٥،٢٩٥	٤٧،٧٤٤،٦٥٥،٩٠٧	2.43	5.28	50.6484	4.2	36.69	1.87	4.05
2010	138461538461.538	٦٦١٣٤٩١٥٢٩٤	٤،٠١٥،٣٨٤،٦١٥	٥٩،٠٥٣،٨٤٦،١٥٣	1.56	6.45	47.7641	2.9	42.65	1.13	4.65
2011	148910498585.205	٦٦٤٦٦٢٨١٨٢٨	٤،٤٦٧،٣١٤،٩٥٧	٨٢،٦٧٦،٩٢٩،١٣١	1.03	8.53	44.6351	3	55.5212	6.92	5.72
2012	169663306241.921	٧٠٧٨٥٨٧٠٣٤٤	٤،٧٥٠،٥٧٢،٥٧٤	٧٧،٥٥٣،٠٩٧،٢٨٣	0.59	10.08	41.7214	2.8	45.71	3.48	5.94

5.88	3.62	45.71	3	41.4615	10.74	0.66	٨٣،٤٤٧،١٣٢،٦٧٦	٥،٤٧٦،٧٣١،٥٢٥	٧٥٦٩١٢٠٦٤٣٠	182557717516.307	**2013**
5.83	3.21	45.71	3	42.7332	10.73	0.59	٨٤،٠٣١،٢٦٢،٦٠٥	٥،٥١٥،٠٦٨،٦٤٦	٧٨٥٥٨٧٩١١٤٩	183835621538.911	**2014**
4.29	4.46	35.03	4	43.6158	8.10	0.84	٦٥،٩٩٣،١٧٥،٢٢٦	٧،٥٣٥،٦١٨،٠٦٧	٨٢١٦٧٩٣٩٢١٢	188390451687.43	**2015**
3.67	6.08	30.65	1.8	38.1854	7.97	1.32	٦٦،٥٢٥،٦٠٣،٩٩٦	٣،٩٠٦،٨٨٧،٠٢١	٨٢٨٨١٢٠٣٧٥٢	217049278944.965	**2016**
4.21	7.09	37.31	1.8	39.4452	8.93	1.50	٧٨،٩٦٠،٨٩٧،٠٣١	٣،٨٠٩،٤٢٤،١٣٩	٨٣٤٧٩٧٥٥٧٤٠	211634674433.22	**2017**
4.86	0.0489	45.7	3	45.39	10.23	0.0103	٩٦،١٧١،٩٣٣،٩٧٩	٦،٣١٣،٢٥٦،٠٥٩	٩٥٥١٩٥٦٤١٨٦	210441868664.725	**2018**
				61.3486					1.34785E+11	219703225580.148	**2019**

الملحق رقم (8)
العراق

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	معدل نمو GDP	سكان العراق	معدل نمو السكان	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الف دولار)
2004	99756572239.9948		26313838		1391.96
2005	104146477324.797	4.40	26922284	2.31	1855.52
2006	114725883865.126	10.15	27448124	1.95	2373.21
2007	116306345516.024	1.37	27911248	1.68	3182.95
2008	125876156193.636	8.22	28385746	1.70	4636.61
2009	130129887999.988	3.37	28973162	2.06	3853.94
2010	138461538461.538	6.40	29741976	2.65	4655.42
2011	148910498585.205	7.54	30725300	3.30	6036.40
2012	169663306241.921	13.93	31890011	3.79	6829.96
2013	182557717516.307	7.6	33157050	3.97	7076.88
2014	183835621538.911	0.7	34411951	3.78	6818.80
2015	188390451687.43	2.47	35572261	3.37	4989.80
2016	217049278944.965	15.21	36610632	2.91	4777.20
2017	211634674433.22	-2.49	37552781	2.57	5205.29
2018	210441868664.725	-0.56	38433600	2.34	5834.17
2019	219703225580.148	4.40	39309783	2.31	5955.11

الملحق رقم (9)

العراق

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	معدل نمو GDP	الميزان التجاري (مليار دينار)
2004	99756572239.9948		2.82-
2005	104146477324.797	4.40	3.52-
2006	114725883865.126	10.15	8.09
2007	116306345516.024	1.37	15.73
2008	125876156193.636	8.22	25.80
2009	130129887999.988	3.37	12.60
2010	138461538461.538	6.40	7.39
2011	148910498585.205	7.54	30.95
2012	169663306241.921	13.93	33.46
2013	182557717516.307	7.6	8.60
2014	183835621538.911	0.7	10.30
2015	188390451687.43	2.47	10.79-
2016	217049278944.965	15.21	13.67-
2017	211634674433.22	-2.49	4.54
2018	210441868664.725	-0.56	18
2019	219703225580.148	4.40	2.91-

Abstract:

The issue of depleted resources is not recent, but has long been present, such as sustainable development, and this subject continues to be of great importance in economic, political, social and even environmental studies, especially the economy based on the hydrocarbon sector, which is known to be depletable resources, due to the large consumption of these resources, one of the problems that threatens the world today is the issue of the existence of great potential for depletion of these resources, as the peak and decline of oil production results in a disaster for economies. Advanced Industrial, It is widely believed among economists that natural energy sources are limited, and that the depletion of those sources is proceeding at an amazing pace at a rapid pace, so humanity will face one of the two options in the next century, either to preserve natural resources and to maximize their consumption or to completely eliminate them. In this area, a major energy problem is the ratio of limited growth or total annihilation, all of which reflects on sustainable development, the achievement of such development, requires rational and rational exploitation of depleted resources, and diversification in Resources instead of relying on one resource. That The problem underlying the research is whether it is possible to rely on depleted resource returns in sustainable development, and from that we are required to answer the problem of research as follows: What is Norway's experience in managing depleted resource returns? What lessons have been learned for Algeria? Can the Iraqi economy benefit from that experience? How successful is the experience of Norway, Algeria and Iraq in managing their returns from depleted resources? Research is important by examining the relationship between depleted natural resources and sustainable economic development in a way that maintains sustainable development to achieve sustainable economic growth by supporting productive sectors to benefit current generations and ensuring the future of later generations by examining the reality of sustainable development in the Iraqi economy, knowing how to achieve them,

identifying the problems and constraints they suffer from and identifying their problems and constraints. Ways to diversify depleted resources, diversify their sources of revenue and achieve a distinct economic breakthrough in achieving sustainable development. The research has the premise that reliance on depleted resources to achieve sustainable development in the Iraqi economy faces a major challenge in controlling the relationship between depletion and the fossil nature of depleted resources and the reality of sustainability to be maintained in the ecological, economic and social dimension. Overcoming obstacles to the process .of sustainable development, including the Iraqi economy.
Keywords: Depleted resources, depleted resource returns, sustainable development, sustainable development indicators, Iraqi economy.

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Management and Economics

Department Of Economics

The impact of depleted resource returns on sustainable development is international experiences with a special reference to Iraq

Letter to the Board of The Faculty of Management and Economics of Karbala University as part of the requirements for a master's degree in economics

Submitted by the student

Hamida Hussein Sawadi Ajl al, Jubouri

Supervisor By

Prof. Dr. Mohammad Hussein Kazem Al , Jubouri

2021م

1443 هـ